الملك عبد العزيز آل سعود
سيرته وفترة حكمه في الوثائق الأجنبية

15

الوثائق الأمريكية

American Documents

1949

دار الدائرة للنشر والتوثيق
THE CIRCLE FOR PUBLISHING & DOCUMENTATION

الملك عبد العزيز آل سعود
سيرته وفترة حكمه في الوثائق الأجنبية

الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م

ⓒ دار الدائرة للنشر والتوثيق ١٤١٩هـ/١٩٩٨م

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الملك عبدالعزيز آل سعود: سيرته وفترة حكمه في الوثائق الأجنبية

ط١.- الرياض.

٩١١ ص ١٨ × ٢٥سم

ردمك: ٢-٠٠٠-٨٤٢-٩٩٦٠ (مجموعة)

٠-١٥-٨٤٢-٩٩٦٠ (مجلد ١٥)

١- السعودية - تاريخ - الملك عبدالعزيز

٢- عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود، ملك السعودية

٣- آل سعود - تاريخ أ- العنوان

ديوي ٩٥٣,١٠٥ ١٩/١٨٨٠

رقم الإيداع: ١٩/١٨٨٠

ردمك: ٢-٠٠٠-٨٤٢-٩٩٦٠ (مجموعة)

٠-١٥-٨٤٢-٩٩٦٠ (مجلد ١٥)

الناشر: دار الدائرة للنشر والتوثيق

ص. ب ٨٦٧١٣، الرياض ١١٦٣٢

المملكة العربية السعودية

فاكس ٤٥٠٤٩٧٥

King Abd Al-Aziz Al Saud

His Life and Reign in Foreign Documents

Published by The Circle for Publishing & Documentation

P. O. Box 86713, Riyadh 11632

Kingdom of Saudi Arabia

Fax. 4504975

جميع حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة في كافة أنحاء العالم، ولا يجوز إعادة طباعة هذا العمل أو أي جزء من أجزائه، أو إدخاله في أيٍّ من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها، كما لا يجوز نسخه أو نقله أو تسجيله على أي شكل من الأشكال وبأية وسيلة من الوسائل، دون إذن خطّي من الناشر.

المحتويات

١٩٤٩ ..... ٥

١٩٤٩

1949/01/02
890 F. 6359/1-1149 (1)

رسالة شخصية من جيمس تيري دوس James Terry Duce نائب رئيس شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company إلى ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة، مؤرخة في ٢ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م ومضمنة طي رسالة سرية رقم ٧ من تشايلدز إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١١ يناير ١٩٤٩م.

يقول دوس إن طبيعة التركيب الجيولوجي لغرب المملكة وبعض الإشارات العابرة التي تظهر في كتب مثل كتاب بيرتون Burton «مناجم مدين» Mines of Midian، تدل على احتمال وجود فلزات اليورانيوم في المملكة العربية السعودية. ويؤكد دوس أن هذا مجرد استنتاج شخصي ينقله إلى تشايلدز بسبب أهمية ذلك المعدن في العصر الحاضر.

R.7

1949/01/02
890 F. 7962/1-249 (1)

برقية سرية للغاية رقم ١ من إلمر هيولن Elmer C. Hulen نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

ينقل هيولن عن ريتشارد أوكيف Richard J. O'Keefe آمر مطار الظهران قول الأمير منصور بن عبدالعزيز آل سعود وزير الدفاع السعودي إن حكومة المملكة العربية السعودية ستمدد العمل باتفاقية مطار الظهران لمدة عشر سنوات إذا ما أنفقت الحكومة الأمريكية ٢٧ مليون دولار على تجديد المطار خلال السنة الأولى من الاتفاقية الجديدة. وينقل هيولن عن أوكيف أن حكومة المملكة تعمدت تسريب هذه الشائعة.

R.10

1949/01/03
890 F. 6363/1-349 (1)

برقية سرية رقم ٦ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يشير تشايلدز إلى برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٤٨٣ المؤرخة في ٣٠ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨م وإلى برقية المفوضية رقم ٢٦٨ المؤرخة في ٢٣ ديسمبر ١٩٤٨م التي تفيد أن بول وولتون Paul Walton الممثل المحلي لشركة نفط باسيفيك وسترن Pacific Western Oil Company تقدم بعرض لحكومة المملكة العربية السعودية رفض الكشف عن تفاصيله، لكنه يبدو أنه يفوق كل العروض السابقة.

وينقل تشايلدز عن فوزي الحص، وهو لبناني يمثل شركة النفط المستقلة الأمريكية (أمينويل) American Independent Oil Company، قوله إن عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي وعد بمنح امتياز النفط لشركته إذا ما قدمت عرضاً مماثلاً لعرض شركة نفط باسيفيك. ويورد تشايلدز أن المفوضية تفضل، في ضوء التنافس الشديد بين العديد من الشركات الأمريكية، عدم الضغط على الممثلين المحليين لهذه الشركات للكشف عن تفاصيل عروضهم.

R.8

1949/01/03
890 F. 51/1-349 (1)

برقية سرية رقم ٧ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يقول تشايلدز إن حسين العويني وزير المالية اللبناني الذي يتمتع بعلاقات وثيقة مع الملك عبدالعزيز آل سعود أمضى عدة أيام في جدة. وينقل عن يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي قوله إن العويني، الذي يحتمل أن يتولى رئاسة الوزراء في لبنان، طرح مسألة حصول الحكومة اللبنانية على قرض بالدولار من حكومة المملكة العربية السعودية، وعبر عن رغبته في مناقشة العديد من القضايا الأخرى مع الملك. ويضيف تشايلدز أن ياسين أبلغ الوزير اللبناني أن حكومة المملكة لا تستطيع تقديم مثل هذا القرض، وألمح إلى إمكانية طلب قرض من الولايات المتحدة تقدمه حكومة المملكة بدورها إلى نظيرتها اللبنانية. ويذكر تشايلدز قوله لياسين إن عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي رفض الحصول على ما تبقى من قيمة القرض الذي كان بنك التصدير والاستيراد Eximbank قد وافق على منحه للمملكة، وإن تقديم قرض إلى كل من سورية ولبنان، وهو الاقتراح الذي طرحه ياسين، من اختصاص وزارة الخارجية الأمريكية والمفوضية الأمريكية سواء أكان في بيروت أم في دمشق.

R.5

1949/01/03
890 F. 6363/1-349 (1)

رسالة سرية رقم ٢٩/ ٤/ ٤٩ موقعة من توم برومليTom E. Bromley السكرتير الأول في السفارة البريطانية في واشنطن إلى ريموند هير Raymond A. Hare نائب مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م ومرفق بها رسالة من وزارة الخارجية البريطانية إلى جيمس لانديس James M. Landis المستشار القانوني في شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في نيويورك تحمل التاريخ نفسه.

يقول بروملي إن وزارة الخارجية البريطانية خولته الرد رسمياً على بعض القضايا التي سأل عنها لانديس بشأن الخطوات التي سيتخذها جيمس موفيت James A. Moffet رئيس مجلس إدارة شركة نفط البحرين Bahrain Petroleum Company سابقاً ضد بعض شركات النفط الأمريكية، كما طلبت منه إرسال نسخة من الرد إلى موفيت وإلى وزارة الخارجية الأمريكية.

R.8

1949/01/03
890 F. 6363/1-349 (1)

رسالة رقم ٢٩/ -/ ٤٩ من وزارة الخارجية البريطانية إلى جيمس لانديس James M. Landis المستشار القانوني لشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company، مؤرخة في ٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م ومضمنة طي رسالة رقم ٢٩/ ٤/ ٤٩ من توم بروملي .Tom E Bromley السكرتير الأول في السفارة البريطانية في واشنطن إلى ريموند هير Raymond A. Hare نائب مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية تحمل التاريخ نفسه.

يشير كاتب الرسالة إلى الخطوات التي سيتخذها جيمس موفيت James A. Moffett رئيس مجلس إدارة شركة نفط البحرين Bahrain Petroleum Company سابقاً في نيويورك ضد بعض شركات النفط الأمريكية، والتي ستثار من خلالها مسألة المساعدات التي حصلت عليها حكومة المملكة العربية السعودية عام ١٩٤١م، قائلاً إن لانديس طرح سؤالين في هذا الشأن هما: هل كانت السلطات الأمريكية المعنية تتوقع من الحكومة البريطانية أن تلبي احتياجات المملكة العربية السعودية من الدولارات كشرط لحصول بريطانيا على قرض شركة تمويل الإعمار Reconstruction Finance Corporation؛ والثاني هل كان تقديم المساعدات التي منحتها الحكومة البريطانية إلى المملكة عام ١٩٤١م مرتبطاً باحتجاجات من الحكومة الأمريكية؟ كما يشير كاتب الرسالة إلى أن وزارة الخارجية البريطانية تجيب عن السؤالين قائلة إنه ليس في سجلاتها ما يربط بين المساعدات المالية التي قدمتها الحكومة البريطانية للمملكة وقرض شركة تمويل الإعمار في عام ١٩٤١م، وإن هذه المساعدات منحت إلى المملكة بسبب قلق الحكومة البريطانية من الموقف في الشرق الأوسط فقط، ولم تكن نتيجة ضغط من الحكومة الأمريكية.

R.8

1949/01/03
890 F. 6363/1-349 (3)

رسالة سرية رقم ١ من ريفز تشايلدز .J Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يشير تشايلدز إلى رسالة المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٢٥٥ المؤرخة في ٢٤ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨م بخصوص مفاوضات شركة النفط المستقلة الأمريكية (أمينويل) American Independent Oil Company للحصول على امتياز نفطي في النصف السعودي من المنطقة السعودية-الكويتية المحايدة، وإلى برقيتها رقم ٢٤٢ المؤرخة في ٨ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨م، وإلى البرقية رقم ٢٦٨ المؤرخة في ٢٣ ديسمبر من العام نفسه التي تفيد بوصول بول وولتون Paul T. Walton ممثل شركة نفط باسيفيك وسترن Pacific Western Oil Company إلى المملكة العربية السعودية.

ويقول تشايلدز إن عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي سلم فوزي الحص ممثل شركة أمينويل قائمة غير موقعة بالشروط التي وضعتها حكومة المملكة لمنح شركة أمينويل امتيازاً نفطياً في الجزء السعودي من المنطقة السعودية-الكويتية المحايدة غير المقسمة، وذلك قبيل مغادرته جدة برفقة هارلي ستيفنز Harley Stevens من شركة أمينويل لينضم إلى تشارلز راينر Charles B. Rayner نائب رئيس الشركة وتوماس هولاند Thomas R. Holland من شركة أمينويل في بيروت، وقد شددت الحكومة السعودية على ضرورة الحفاظ على سرية هذه الشروط وتسليمها إلى رالف ديفيز Ralph Davies رئيس شركة أمينويل شخصياً.

ويقول تشايلدز إن أمينويل قبلت شروط حكومة المملكة رغم أنها أعلى بكثير من تلك التي حصلت بمقتضاها على امتياز النفط في الجزء الكويتي من المنطقة المحايدة، وذلك لتضمن حصولها على الامتياز الذي يشمل النفط في الأرض وفي مياه الخليج قبالة المنطقة. ويضيف تشايلدز أن حكومة المملكة اضطرت إلى سحب عرضها لأمينويل بسبب أن العرض الذي تقدم به وولتون كان أفضل، موضحاً أن وزير المالية السعودي عرض إعادة الامتياز لأمينويل إذا تقدمت بعرض يماثل عرض شركة باسيفيك وسترن.

ويشير تشايلدز أيضاً إلى فكرة إحداث وزارة للنفط في المملكة قائلاً إن الحمدان اتصل بالحص ليعرض عليه منصب وزير دولة ويتسلم هذه الوزارة، ويقول تشايلدز إن الحص ترك لديه انطباعاً بأن العرض الذي قدمته شركة باسيفيك وسترن قد يجعل حكومة المملكة تعيد النظر في أسس منح الامتيازات النفطية في المملكة.

R.8

1949/01/03
890 F. 7962/1-2049 (1)

ترجمة إلى اللغة الإنجليزية لمذكرة من يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي إلى ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير

المفوض الأمريكي فـي جدة، مؤرخة في ٣ يناير (كانـون الثاني) ١٩٤٩م ومضمنة طي رسالة سرية رقم ١٢ من تشايلدز إلـى وزير الخارجية الأمـريكي، مؤرخة في ٢٠ ينـاير ١٩٤٩م.

يفيد يوسف ياسين أنه تلقى رسالـة من تشايلدز مؤرخة في ١٨ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨م يـؤكد فـيهـا أن ١٥ مارس (آذار) ١٩٤٦م هو تاريخ إتمام بناء مطار الظهران، وبذلك يكون ١٥ مارس ١٩٤٩م موعد انتهاء سريـان اتفاقيـة مطار الـظهران المبـرمة بين الحكومتين الأمريكية والسعودية.

R.10

1949/01/04
890 F. 796/1-449 (1)

مذكرة محادثات سرية ضمت من شركة تي دبلـيو إيه TWA كلاً من تـوماس تايلر Thomas Taylor من المـكتب الرئـيسي فـي واشنطـن ومارك أوثويت Mark Outhwaite وجي كونستابل Jay Constable من الـشركة نفـسها واشتـرك فيها روبـرت ثاير Robert Thayer من مـكتب شـؤون الشرق الأدنـى وأفريـقيا فـي وزارة الخارجيـة الأمريكـية، وريتشارد سانجر Richard H. Sanger من قسم شؤون الشـرق الأدنى في الوزارة، مـؤرخة في ٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يحتج كونستابل وأوثـويت اللذان عادا من المملكة العربية السعودية على عدم التزام حكومة المملكة بعقدها مع شركة تي دبليو إيه بعد أن انتدب الأمير منصور بن عبدالعزيز آل سعـود وزير الدفاع الـسعودي إبراهـيم الطاسان المـدير العام للطـيران في حكومة المـملكـة لإدارة الخطـوط الجوية الـعربـية السعوديـة. ويذكر كونستابـل وأوثويت أن الطاسان أصبح يشرف على عمليات الشركة كلها بمـساعدة خليل تميـم اللبناني الأصل والأمريكـي الجنسية الذي يـعمل مستشـاراً لشؤون الطيران لدى حكومة المملكة. ويطلب مسؤولو شركة تي دبليو إيه من وزارة الخارجية الأمريكـية النظر فـي مسألة عمـل مواطن أمريكي لحساب حكومة أجنبية، كما يطالبون حكومة المملكة بالالتزام بالـعقد المبرم معها واحتـرامه أو إنهائـه إذا تعذر ذلـك، رغم علمهم بأن شركة بان أمريكان Pan American أو شركة الخطوط الجوية البـريطانية لما وراء الـبـحـار British Overseas Airlines Corporation (BOAC) قـد تحـل مـحـل شركتهم في المملكة.

وقرر المجتمعون بعد مناقشات مستفيضة إرسال رالف كارن Ralph B. Curren ملحق شؤون الطيران فـي السفارة الأمريكية فـي القاهرة إلى جدة لدراسة الوضع، والذهاب برفقة ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمـريكي في جدة إلـى الرياض لمقابلة الملك عبدالعزيـز آل سعود للمطالبة بمنح شركة تي دبـليو إيه كل الصلاحيات

والمسؤوليات الخاصة بالخطوط الجوية العربية السعودية.

R.9

1949/01/04
890 F. 7962/1-449 (3)

رسالة سرية رقم ٢ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يقول تشايلدز إن يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي أثار معه مسألة خضوع الأمريكيين العاملين في مطار الظهران للأنظمة الجنائية والقضائية السعودية، وذلك إثر صَدْم جندي أمريكي يدعى تشاتزس C. G. Chatzes جندياً سعودياً خارج المطار على مقربة من (مجمع) شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company (في الظهران). وينقل تشايلدز عن ياسين أنه درس اتفاقية مطار الظهران، ولم يجد فيها ما يشير إلى كيفية التعامل مع مرتكبي المخالفات خارج المطار.

ويعقب تشايلدز قائلاً إنه سيطلب تقريراً مفصلاً حول الحادث من ريتشارد أوكيف Gen. Richard J. O'Keefe آمر المطار. أما ياسين فعبر، حسب رسالة تشايلدز، عن رغبته في التوصل إلى مبدأ عام يطبق في الحالات المماثلة. ويطلب تشايلدز مشورة وزارة الخارجية الأمريكية بشأن الخطوات العملية التي يمكن تطبيقها في مثل هذه الحالات.

R.10

1949/01/05
890 F. 7962/2-1949 (2)

رسالة من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي، مؤرخة في ٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م مضمنة طي رسالة رقم ٤٥ من تشايلدز إلى كل من وزارتي الخارجية والقوات الجوية الأمريكيتين، مؤرخة في ١٩ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يشير تشايلدز إلى المحادثات التي أجراها ياسين يوم ١٧ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨م وحضرها الأمير منصور بن عبدالعزيز وزير الدفاع السعودي، وريتشارد أوكيف Gen. Richard J. O'Keefe آمر مطار الظهران، حيث ناقش المجتمعون موضوع السماح لوحدات الإنقاذ الجوي بمطار الظهران بزيارة بعض المواقع في المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى الظهران وجدة والرياض. ويشير تشايلدز إلى ما جاء في رسالة أوكيف المضمنة (غير موجودة) عن أهمية تعرّف هذه الوحدات على مواقع الهبوط في الدويد والخرج ورأس المشعاب ورأس تنورة وعين حرض، وطلبه من حكومة المملكة أن تأذن لكل طائرات وحدة الإنقاذ، بما فيها العربات المزودة بأجهزة الاتصال اللاسلكي والقوارب السريعة الخاصة

بها التي تنفذ مهمة إنقاذ أو تدريب، بارتياد مواقع الهبوط واستخدامها داخل حدود الأراضي السعودية بعد حصولها على ترخيص بذلك من سالم نقشبندي المدير السعودي لمطار الظهران. وينقل تشايلدز، ما جاء في رسالة أوكيف من أن الحصول على مثل هذا الترخيص في وقت الطوارئ بالطرق الدبلوماسية يؤدي إلى تأخر وحدات الإنقاذ في القيام بمهماتها، ولذلك كان الأجدر أن تعطى سلطة منح الترخيص لوحدات الإنقاذ بالانطلاق لمباشرة مهماتها لمسؤول من حكومة المملكة مقره الظهران. ويطلب تشايلدز من يوسف ياسين أن يبلغ الأمر للسلطات السعودية لاتخاذ قرار بشأنه.

R.10

1949/01/05
890 F. 5151/1-549 (1)

برقية سرية رقم ٧ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يشير تشايلدز إلى البرقيات السابقة للمفوضية حول مدفوعات شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company بالجنيهات الذهب الإنجليزية لحكومة المملكة العربية السعودية خلال شهر ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨م، ويورد تفاصيل هذه المدفوعات التي بلغ إجماليها ما يزيد على ٤٠ ألف جنيه ذهب منها ما دفع مباشرة إلى الحكومة السعودية ومنها ما دفعته الشركة نيابة عن حكومة المملكة تغطية لتكلفة إنشاء السكة الحديدية بين الدمام والرياض أو لتسديد قرض بنك التصدير والاستيراد Eximbank.

R.6

1949/01/05
890 F. 111/1-549 (1)

برقية سرية رقم ٨ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يشير تشايلدز إلى برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٢٣٣ المؤرخة في ١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨م، ويفيد أنه علم من يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي أن حكومة المملكة العربية السعودية نجحت، بناء على المعلومات التي قدمها إليه بصفة غير رسمية، في تأجيل زيارة أحمد شراباتي وزير المعارف والدفاع السوري السابق للمملكة، غير أنها لم تستطع رغم كل جهودها التثبت من المعلومات التي تقول إنه على صلة بالاتحاد السوفييتي.

ويضيف تشايلدز أن ياسين طلب منه المزيد من المعلومات أو الأدلة على صحة المعلومات الأصلية التي زوده بها، فوعده بالاستفسار عن هذا الموضوع من السفارة

الأمريكية في طهران ومن المفوضية الأمريكية في دمشق.

R.2

1949/01/05
890 F. 61/1-549 (1)

رسالة سرية رقم ٣ موقعة بالأحرف الأولى من فرانسيس ميلوي .Francis E Meloy نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م ومرفق بها البيان المالي لمشروع الخرج الزراعي لشهر ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨م الذي أعده تايلر .R H. Taylor مدير مكتب المشروع وصادق عليه كينيث إدواردز Kenneth J. Edwards مدير المشروع، مؤرخ في ١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨م.

يتحدث ميلوي عن مشروع الخرج الزراعي لشهر نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨م، ويقول إن القنصلية تلقت إذناً من الأمير سعود بن جلوي بالسماح لويمايرWehmeyer نائب القنصل الأمريكي في الظهران بزيارة الخرج، وإطلاع القنصلية على تقدم هذا المشروع، لكي تنقل بدورها هذه المعلومات إلى وزارة الخارجية الأمريكية. ويعزو ميلوي تراجع الإنتاج في ذلك الشهر إلى نقص المياه بسبب تعطل المضخات، وبرودة الطقس، والانخفاض في الإنتاج بين موسمي الصيف والشتاء. ويشير ميلوي إلى اطراد النمو في إنتاج الطماطم والبصل والباذنجان الذي ينمو في غير موسمه، مبيناً أنه قد تم وضع جدول الزراعة لعام ١٩٤٩م، كما يذكر النشاطات الأخرى التي شهدها المشروع خلال شهر نوفمبر مثل تكليف بعض المزارعين العرب (السعوديين) المتفوقين بعرض بعض الأساليب الحديثة في الزراعة.

R.7

1949/01/05
890 F. 6363/1-549 (1)

برقية سرية رقم ٣٤ موقعة من روبرت لوفيت Robert A. Lovett وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى السفارة الأمريكية في لندن، مؤرخة في ٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يشير لوفيت إلى برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٤٨٠٥، المؤرخة في ٢٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨م، ويفيد أن ممثل شركة النفط المستقلة الأمريكية (أمينويل) American Independent Oil Company سيمكث في لندن أسبوعاً آخر، ويطلب من السفارة موافاة الوزارة بأية معلومات بشأن هذا الموضوع.

R.8

1949/01/05
890 F. 6363/1-549 (1)

برقية سرية رقم ١٢ من ريفز تشايلدز .J Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في

جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يشير تشايلدز إلى برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٦، المؤرخة في ٣ يناير، ويقول إن بول وولتون .Paul A Wallton ممثل شركة نفط باسيفيك وسترن Pacific Western Oil Company أسرّ إليه أن حكومة المملكة العربية السعودية وافقت مبدئياً على كل التفاصيل الأساسية للامتياز المتوقع أن تحصل عليه الشركة. وتذكر البرقية أنه بالإضافة إلى الشروط التي وردت في برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٤٨٣ تتعهد الشركة ببناء مصفاة للنفط بطاقة ١٢,٥ ألف برميل يومياً بعد وصول الإنتاج إلى ٧٥ ألف برميل يومياً، وبمنح حكومة المملكة ٢٠ بالمائة من صافي مبيعات منتجات المصفاة.

كما تتعهد الشركة ببناء مستوصف للعاملين العرب (السعوديين) ومدرسة مهنية بعد اكتشاف النفط. وينقل تشايلدز عن وولتون أن الشركة على استعداد لإعطاء أكثر من هذا في سبيل حيازة الامتياز الذي تسعى إليه. ويوضح تشايلدز أن أحمد توفيق المستشار القانوني لوزارة المالية السعودية توجه إلى القاهرة للاجتماع مع وولتون ومحامي شركة النفط، بهدف وضع مسودة اتفاقية الامتياز الذي لا يشمل مياه الخليج. وينقل تشايلدز عن وولتون قوله إن الخلاف الوحيد الباقي يتعلق بفترة سريان الامتياز؛ فحكومة المملكة لا ترغب في منح امتياز لأكثر من ٦٠ عاماً، بينما ترغب الشركة في استمرار سريان مفعوله ما دامت عملية استخراج النفط جارية. ويطلب تشايلدز من الوزارة إبقاء الأمر طي الكتمان إلى أن يكشف رئيس الشركة عن تفاصيل الامتياز الكاملة.

R.8

1949/01/05
890 F. 6363/1-549 (2)

رسالة سرية رقم ١٢ موقعة من جفرسون باترسون Jefferson Patterson القائم بالأعمال بالنيابة في السفارة الأمريكية في القاهرة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يضمن باترسون رسالته موقف محمد صادق المجددي الوزير المفوض الأفغاني في القاهرة من عمليات شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في المملكة العربية السعودية. ويوضح باترسون أنه حصل على هذه المعلومات من زكي سعدالدين الذي يحمل الجنسية الأمريكية وهو ربيب النقراشي باشا رئيس الوزراء المصري الراحل، مبيناً أن الوزير الأفغاني أدلى بهذه التصريحات إلى سعدالدين عندما زاره هذا الأخير بصحبة علي الحمامي رئيس المراسم في قصر عابدين. ويقول باترسون إن الوزير المفوض الأفغاني كان دائم

الانتقاد لأرامكو، والطريقة التي تعامل بها العمال العرب مستشهداً على ذلك بالتمييز في السكن بين العرب والأمريكيين. كما كان دائم الانتقاد لسياسة الحكومة الأمريكية في الشرق الأوسط، ويضيف أن الملك عبدالعزيز آل سعود كان قد دعا المجددي لزيارة المملكة والاطلاع على عمليات النفط فيها وموافاته بتقرير حولها. وينقل باترسون عن سعدالدين أن المجددي يتجاهل أن في بلاده شركة أمريكية ضخمة للتنمية تعمل بناءً على دعوة من الحكومة الأفغانية.

R.8

1949/01/05
890 F. 927/1-549 (1)

رسالة رقم ٣ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يشير تشايلدز إلى رسالة المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٢٧٥ المؤرخة في ٢٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨م، ويقول إن يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي أبلغه أنه أوصى بأن يتبنى مجلس الشورى السعودي تشريعاً بشأن الآثار في المملكة العربية السعودية. ويضيف تشايلدز أنه علم من ياسين أيضاً باستعداد حكومة المملكة لمنح وندل فيليبس Wendell Phillips من جامعة كاليفورنيا تأشيرة دخول إلى المملكة ليزور جدة، ويناقش مع المسؤولين السعوديين خططه لتنظيم بعثة تنقيب عن الآثار في المملكة.

R.11

1949/01/06
890 F. 515/1-649 (1)

برقية سرية رقم ١٠ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يشير تشايلدز إلى برقيتي المفوضية الأمريكية في جدة رقم ١٩٦ و٢٢٢ المؤرختين في ٦ و٢٧ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨م، وينقل عن محمد سرور الصبان مستشار وزارة المالية السعودية قوله إن حكومة المملكة العربية السعودية تسلمت شحنتين من الريالات السعودية التي سكت حديثاً، وإن هاتين الشحنتين تمثلان جزءاً من الصفقة الأصلية التي أبرمت في شهر ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨م مع شركة جيلاتلي هانكي وشركائهما Gellatly-Hankey and Co. في المملكة. ويوضح تشايلدز أن حكومة المملكة تسلمت ١,٥ مليون ريال في ٢١ ديسمبر و١,٨ مليون ريال في ٣١ من الشهر نفسه. وأما باقي الصفقة الذي يبلغ ٥٠٠ ألف ريال فموجود على متن سفينة راسية في (ميناء) جدة، ومن المتوقع أن تتسلمه حكومة المملكة خلال أيام قليلة. كما يورد تشايلدز قول كريستيان دولابي Christian Delaby مدير فرع بنك الهند

الصينية Banque de L'Indochine في جدة إن الدفعة الأولى من الطلب الذي تقدم به نيابة عن حكومة المملكة بقيمة ٥٠٠ ألف ريال هي الأخرى في طريقها إلى جدة.

R.6

1949/01/06
890 F. 5151/1-649 (15)

تقرير سري رقم ٥ من ريفز تشايلدز .J Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخ في ٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يشير تشايلدز إلى رسالة المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٢١٥ المؤرخة في ١٦ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٨م ويستعرض التطورات التي شهدها نظام النقد في المملكة العربية السعودية خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٤٨م، ويقسمهما إلى قسمين: الأول يتناول التوصيات التي قدمها إلى حكومة المملكة جورج إدي George A. Eddy ممثل وزارة المالية الأمريكية في السفارة الأمريكية في القاهرة، وريموند مايكسيل Raymond Mikesell من مكتب السياسة المالية والتنموية في وزارة الخارجية الأمريكية، وأما القسم الثاني فيتعلق بجهود وزارة المالية في المملكة لتنفيذ بعض هذه التوصيات.

ويعزو تشايلدز في مقدمة التقرير الأزمة المالية التي تشهدها المملكة إلى ضعف موظفي الحكومة، ويُرجع ذلك إلى أن كثيراً من الموظفين الحكوميين ضالعون كأفراد في الأعمال التجارية في الوقت ذاته، مما يجعل الحكومة عاجزة عن اتخاذ موقف حازم ومحايد في الأمور التجارية.

ويقول تشايلدز إن تقريره يمثل تحليلاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن توصيات بعثة إدي ومايكسيل التي نقلها إدي إلى وزارة الخارجية الأمريكية عقب عودته إلى الولايات المتحدة. وينوه تشايلدز باللقاءات العديدة التي أجرتها البعثة مع القطاعين الخاص والحكومي، والتي تمخضت عن التوصيات التي شارك فيها بفعالية عن حكومة المملكة محمد سرور الصبان مستشار وزير المالية السعودي وأحمد توفيق المستشار القانوني لوزارة المالية في المملكة؛ ويقول إن وزير المالية السعودي وافق على تطبيق هذه التوصيات ولو بشكل جزئي.

ويؤكد تشايلدز أن مهمة إدي ومايكسيل حققت نجاحاً كبيراً حتى ولو لم تأخذ حكومة المملكة بالتوصيات التي تمخضت عنها، لأنها نبَّهت المسؤولين السعوديين إلى ضرورة إدخال الإصلاحات المالية. ويوضح تشايلدز أن زيارات جد بولك Judd Polk ممثل وزارة المالية في السفارة الأمريكية في القاهرة لجدة مهدت الطريق أمام بعثة إدي ومايكسيل، كما أن هيرمان آيلتس Herman F. Eilts السكرتير الثالث في المفوضية الأمريكية في جدة حضر كل الاجتماعات التي عقدها إدي ومايكسيل مع ممثلي حكومة المملكة، وأطلع المفوضية

على تطور هذه الاجتماعات التي استهدفت تحقيق الاستقرار في النظام النقدي في المملكة.

وينتقل التقرير بعد ذلك إلى بعثة إدي ومايكسيل ويقول إنهما وصلا إلى جدة يوم ٢٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٨م، وبعد أن أمضيا أسبوعاً في تقصي أبعاد المشكلة النقدية على المستوى المحلي، توجها إلى الظهران لمواصلة عملهما هناك. ويذكر تشايلدز أن مايكسيل عاد إلى الولايات المتحدة يوم ١١ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨م. بينما بقي إدي في جدة حتى ٦ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨م، ويتحول التقرير بعد ذلك إلى محادثات إدي ومايكسيل مع عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي، ويقول إنها استهدفت ربط الريال السعودي بعملة أجنبية ضماناً لاستقراره، أو بالأحرى ربط الريال بالدولار، إضافة إلى فكرة إصدار عملة ورقية.

ويشير تشايلدز بعد ذلك إلى برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ١٧٠ المؤرخة في ٢٠ سبتمبر ١٩٤٨م موضحاً أن الحمدان قبل بفكرة ربط الريال بالدولار، إذ إن الدولار، بصفته أقوى عملة في الوقت الراهن، سيكون الأفضل لإضفاء قيمة دولية ومكانة قوية على الريال. ويذكر التقرير أن الحمدان تخلى على مضض عن فكرة ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي والجنيه الذهب الإنجليزي في وقت واحد، ويقول إن الصبان وأحمد توفيق معارضان لفكرة ربط الريال بالعملات الأجنبية، كما يمكن الاعتماد عليهما في إفشال أية محاولة لتحديد سعر الريال مقابل الجنيه الذهب الإنجليزي. ويذكر التقرير أن سعر صرف الريال مقابل الدولار حدد بمعدل ٢٥ سنتاً وذلك في ضوء سعر الفضة في كل من نيويورك ولندن، وافترض الجميع أن هذا السعر سيدفع بالناس إلى طرح مدخراتهم إلى سوق التداول من جديد.

ويردف تشايلدز مشيراً إلى برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٦٠٤، المؤرخة في ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨م، أن حكومة المملكة لم تفصح علناً عن رغبتها في شراء ريالات مقابل دولارات رغم تلقي البنوك تعليمات تقضي ببيع الدولارات فقط مقابل الريال لحساب الحكومة، وعلى الرغم من أن مكتب مراقبة العملة في وزارة المالية السعودية مستعد لعمل الشيء عينه. ويعزو تشايلدز ذلك إلى تخوف المملكة من أن يؤدي الإعلان عن السماح ببيع الدولار إلى تهافت لا مبرر له على شراء الكميات المحدودة المتوفرة منه.

ويذكر تشايلدز في تقريره أن إدي تمكن بخبرته من إقناع الحكومة السعودية برفع الرقابة عن الاتجار بالعملات الأجنبية باستثناء الدولار الذي يجب أن يخضع لتراخيص التصدير بحيث لا تمنح التراخيص إلا من أجل استيراد البضائع المفيدة. ويركز تشايلدز على أن الشغل

الشاغل للحمدان والصبان وتوفيق طوال المباحثات كان تدبير مصدر يستطيع أن يُدخل إلى المملكة كمية من الدولارات تكفي لتلبية الطلب المتوقع على هذه العملة. ويورد التقرير اقتراح إدي الذي يقضي بأن يكون من بين هذه المصادر مبلغ مليوني دولار أمريكي كانت المملكة قد حصلت عليه مؤخراً من شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company، وعائدات بيع الجنيهات الذهب الإنجليزية بالدولار، والدولارات التي تحصل عليها حكومة المملكة لقاء تأمينها حاجات أرامكو من الريالات، يضاف إليها ما يتراكم من فارق سعر الريال الذي تدفعه أرامكو لحكومة المملكة، والذي يبلغ ٥ سنتات زيادة على كل ريال، والاستفادة مما تبقى من القرض المقرر للمملكة من بنك الاستيراد والتصدير Eximbank.

وبعد الإشارة إلى برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٢٥١، المؤرخة في ١٤ ديسمبر، يقول التقرير إن حكومة المملكة لم تقتنع بأن مصادر الدولار هذه ستغطي كامل احتياجاتها. ويوضح تشايلدز أن المجتمعين قبلوا دون خلاف فكرة إصدار المملكة عملة ورقية، وضرورة إنشاء صندوق لتثبيتها باحتياطي يبلغ مائة بالمائة. ويخلص تشايلدز إلى القول إن حكومة المملكة أعربت عن رغبتها في وضع توصيات البعثة موضع التنفيذ بأسرع ما يمكن على أن يتم ذلك على مرحلتين: الأولى تتضمن إجراءات مؤقتة فورية لدعم النظام النقدي للمملكة في الفترة التي تسبق إصدار حكومة المملكة للعملة الورقية؛ وأما الثانية فتشمل إصدار عملة ورقية مدعومة بالعملات الأجنبية. ويورد التقرير اقتراحاً باستعمال العملة الأمريكية في المملكة مباشرة، ويقول إن الحكومة السعودية تنتظر توصية إدي بعد مداولاته مع المسؤولين الأمريكيين في واشنطن.

ويستعرض تشايلدز بإيجاز علاقات بعثة إدي ومايكسيل مع أرامكو والسفارة البريطانية في جدة، ويقول إن أرامكو التي حثت المملكة على استقدام البعثة المالية تعاونت معها تماماً؛ كما ينوه بالمساعدات المتنوعة التي قدمها للبعثة كل من جاري أوين Garry Owen مسؤول قسم العلاقات بالشركة وستوري كامبل Stuary Campbell رئيس مكتب الشركة في جدة وروبرت بروام Robert Brougham نائب رئيس الشركة الذي أعلن أن أرامكو سترفع احتياطيها من الريال السعودي إلى ١٥ مليون ريال بشرائها ٩,٥ مليون ريال إضافية، وذلك إسهاماً من الشركة في تأمين المزيد من الدولارات للحكومة.

ويذكر تشايلدز أن أرامكو عرضت على الحكومة بدائل عن دفعها ٥ سنتات زيادة على سعر الريال المعلن، وقد وافق الصبان على أحدها وهو الذي تتعهد الشركة بموجبه بدفع ٤ ملايين دولار علاوة ثابتة على ما

تدفعه مقابل حصولها على الريالات من الحكومة السعودية. لكن القرار النهائي بقي معلقاً إلى أن تصدر الموافقات الرسمية على هذا الاقتراح من الجانبين.

ويشير تقرير تشايلدز إلى نجاح إدي في الحصول على موافقة الحكومة السعودية على قيام أرامكو باستيراد الدولارات لموظفيها الأمريكيين. وفيما يتعلق بعلاقات السفارة البريطانية في جدة مع البعثة يوضح تشايلدز أنه حرص منذ البداية على إطلاع آلن تروت Alan C. Trott السفير البريطاني في جدة على تطورات مقترحات إدي ومايكسيل، لكن البريطانيين لم يبدوا أي تعاون يذكر في هذا المجال. ويردف أن ليونارد ويت Leonard Waight ممثل وزارة المالية البريطانية في القاهرة زار جدة في أثناء وجود البعثة الأمريكية فيها، وأعد تقريراً حول الوضع المالي في المملكة على هيئة رسالة إلى بنك إنجلترا، وزود السفارة البريطانية في جدة بنسخة منها.

ويوضح تشايلدز أنه حاول دون جدوى الحصول من السفارة البريطانية على نسخة من هذا التقرير أو معرفة محتواه، لكنه يبين، اعتماداً على معلومات مستقاة من السفارة البريطانية، أن تقرير ويت يثير ثلاثة اعتراضات على ما افترض أنها اقتراحات إدي؛ فهو يعارض بشدة فكرة التغاضي عن بيع الجنيهات الذهب بأسعار تشجيعية، ويعترض على اقتراح تضمين صندوق دعم الريال جنيهات استرلينية بالسعر المخفض السائد في أسواق جدة، كما يفترض أن ربط الريال بالدولار سيجعل كل مدفوعات المملكة مقابل وارداتها تتم بالدولار بغض النظر عن مصدر هذه الدولارات، وتأثر الحج سلباً بهذا الربط. ويوضح تشايلدز أنه، رغم ذلك، قدم نسخة من توصيات إدي لنظيره البريطاني الذي لم يبد أي اهتمام بها لجهله بالأمور المالية.

ويستعرض تشايلدز بعد ذلك التطورات المالية في المملكة منذ تقديم السفارة الأمريكية لتوصيات البعثة إلى حكومة المملكة في عام ١٩٤٨م وحتى تاريخ هذا التقرير، مشيراً في ذلك إلى برقية المفوضية رقم ٦٠٤ المؤرخة في ٢٣ نوفمبر ١٩٤٨م. ويقول إن الصبان كشف في ٢١ نوفمبر أن الحمدان قدم إلى الملك عبدالعزيز آل سعود مسودة مرسوم يقضي ببيع الدولار بسعر ٤ ريالات، وبمنع إدارة الجمارك من قبول الجنيه الذهب عند تسديد الرسوم الجمركية، مما أدى إلى تدني سعر الجنيه الذهب من ٥٦ إلى ٥٣ ريالاً في أسواق جدة.

وينقل تشايلدز عن هاري سينت جون فلبي Harry St. John Philby المستشرق البريطاني أن الملك أفصح في مكة المكرمة عن كل تطورات مباحثات البعثة الأمريكية (بعثة إدي ومايكسيل) التي دارت في اليومين السابقين. ويذكر التقرير أن نشر المرسوم الملكي

تأخر بناء على توصية إدي، وينقل عن الصبان قوله إن رغبة وزير المالية السعودي في تسوية بعض المشكلات في العائدات النفطية مع أرامكو هي السبب في هذا التأخير. ويتحدث التقرير أيضاً عن بعض الاضطراب في المعاملات المصرفية في أواخر شهر نوفمبر، وعن الهبوط في مبيعات الدولار، مبيناً أن كميات صغيرة من الريالات بدأت تتدفق على المملكة نتيجة شراء الدولارات خصماً من حساب الحكومة السعودية.

وينقل التقرير عن الحمدان أن حكومة المملكة دفعت ٨٥ بالمائة من رواتب منسوبيها بالريال في نهاية شهر نوفمبر و١٥ بالمائة بالجنيهات الذهب بسعر السوق. ويضمن تشايلدز تقريره كشفاً بكميات الريالات التي اشترتها البنوك المحلية بالنيابة عن حكومة المملكة. كما يذكر أن كمية الريالات المشتراة في شهر ديسمبر بلغت ١,٤ مليون ريال وهي دون الكمية المتوقعة أصلاً، بالإضافة إلى أن أرامكو لم تتمكن من تأمين سوى ٢,٥ مليون ريال مما اضطرها إلى الاستعانة باحتياطيها من الريالات لدفع رواتب موظفيها. وينقل التقرير عن الصبان أن شهر ديسمبر شهد شراء ١,٦ مليون ريال كان أكثر من نصفها عن طريق مكتب مراقبة العملة. ونتيجة للتعاملات في ذلك الشهر، يقول التقرير إنه كان على الحكومة أن تسدد مبلغ ١٨١ ألف جنيه ذهب إنجليزي إلى بنك الهند الصينية Banque de L'Indochine نظير السلف التي دفعها بالدولار نيابة عن الحكومة.

ومن ناحية أخرى يتحدث التقريرعن صعوبة تأمين الريالات بما يكفي لدفع رواتب الموظفين الحكوميين حتى إن الحكومة اضطرت إلى الاستعانة بالريالات التي وصلت ضمن شحنتين من الريالات الفضية المسكوكة حديثاً، التي كانت الحكومة قد تعاقدت على سكها مع شركة جيلاتلي وهانكي ,Gellatly Hankey: الأولى بقيمة ١,٥ مليون ريال والثانية بقيمة ١,٨ مليون ريال. ويضيف التقرير أن الحكومة طلبت قرضاً من بنك الهند الصينية بمبلغ ٢٠ ألف جنيه ذهب إنجليزي.

ويوضح التقرير أن أزمة الريالات استمرت آنذاك، لأن التجار، ومعهم مؤسسة الكعكي، رأوا أن السعر المحدد للريال وهو ٢٥ سنتاً منخفض جداً. ولذلك يرى التقرير أن احتفاظ هاتين المجموعتين (مؤسسة الكعكي وتجار الرياض) بالريالات هو سبب الأزمة، لأنهما تطمعان في رفع سعر الريال بنسبة كبيرة قبل طرح ما لديهم منه في السوق.

ويستعرض التقرير كيفية حصول التجار على الدولارات لتسديد ثمن البضائع المستوردة، فيقول إن معظم التجار يشترون الجنيهات الاسترلينية بالجنيهات الذهب الإنجليزية ومن ثم يبيعونها في الخارج

للحصول على حاجتهم من الدولارات، والطريقة الثانية تتم عن طريق التحويلات الشخصية بين التجار عبر حسابات جارية خارجية في الولايات المتحدة، تسدد قيمتها محلياً بالريال بسعر ٣,٨ ريالاً للدولار الواحد. وتتمثل الطريقة الثالثة في المبيعات السرية للدولار مقابل الجنيه الذهب، وهو ما لا تجيزه الحكومة السعودية.

ويورد التقرير أيضاً شائعة تفيد أن الحكومة كانت تحاول تثبيت سعر الجنيه الذهب الإنجليزي عند مستوى ٥٥ ريالاً بالنسبة للمدفوعات الحكومية، ويقول إن الحكومة كانت قد أمرت مستشفى جدة بأن يدفع الرواتب وفق هذا السعر المذكور. كما يبين أن آيلتس قابل الصبان يوم ٥ يناير وناقش معه خطط الحكومة في تطبيق توصيات إدي ومايكسيل. وينقل التقرير ما قاله الصبان لآيلتس من أن الحكومة تمكنت من شراء ريالات بقيمة ١,٦ مليون دولار، ولكنها اضطرت إلى استخدام ٦٠٠ ألف دولار من العلاوة التي حصلت عليها من أرامكو مقابل امتياز النفط في مياه الخليج، والتي بلغت مليوني دولار.

ويردف التقرير نقلاً عن ريتشارد هوك Richard Hawke الخبير المالي في أرامكو أن الاتفاق بين أرامكو والحكومة بشأن تقاسم الربح من العائدات مع حكومة المملكة سيستغرق وقتاً طويلاً، ولذلك أرجئ نشر المرسوم الملكي الذي كان الملك عبدالعزيز قد وقعه يوم ٢٢ نوفمبر. ويعبر التقرير عن الشك في صحة تصريحات الصبان حول قيام مكتب مراقبة العملة ببيع أكثر من نصف الدولارات الآنفة الذكر، ويقول إن الحكومة لم تكن قادرة على تلبية حاجة التجار من الدولارات بعد أيام قلائل من بداية ديسمبر.

وينوه تشايلدز في ختام تقريره بالنتائج التي أسفرت عنها البعثة، حتى وإن كانت محدودة، لأنها أتاحت لحكومة المملكة فرصة التعامل مع المشكلات المالية ومواجهتها.

R.6

1949/01/06
890 F. 6363/1-649 (1)

برقية سرية رقم ٢ من فرانسيس ميلوي Francis E. Meloy نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يشير ميلوي إلى برقية وزارة الخارجية الأمريكية السرية رقم ٩١، المؤرخة في ٢٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨م، ويقول إن مسؤولي شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company يميلون بعد التقصي إلى استبعاد وجود اثنين من مهندسي النفط المسلمين السوفييت في مخيمات النفط في الأحساء أو في المناطق المجاورة، كما أنهم يشكون في مقدرة أي شخص من أصل غير عربي على البقاء متخفياً

في الأحساء أو نجد، ولو أنهم يرون ذلك ممكناً في مجتمع الحجاز.

R.8

1949/01/06
890 F. 7962/1-649 (2)

برقية سرية للغاية رقم ٥٢ من جوليوس هولمز Julius C. Holmes المستشار في السفارة الأمريكية في لندن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يشير هولمز إلى برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٤٨١٣ المؤرخة في ٢٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨م، ويفيد أن السفارة الأمريكية أخبرت وزارة الخارجية البريطانية بتطورات المفاوضات بخصوص مطار الظهران، وأوضحت أنه لم يُتخذ قرار نهائي بشأن التوصيات التي جاءت في برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٦٤٨ المؤرخة في ١٨ ديسمبر.

ويقول هولمز إن السفارة استنتجت من مباحثاتها مع وزارة الخارجية و الحرب البريطانيتين أن الحكومة البريطانية تعتقد أن الأسباب الاستراتيجية الرئيسية التي كانت وراء بناء مطار الظهران في أواخر الحرب ما زالت قائمة في الوقت الراهن، وأن البريطانيين على يقين من أن مطار الظهران سيكون محور كل الترتيبات الدفاعية السعودية الأخرى.

ويشير هولمز إلى برقية السفارة رقم ٥٣٥٤ المؤرخة في ٢٣ ديسمبر قائلاً إن فكرة تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن مطار الظهران لأسباب مالية، حسبما جاء في برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٤٧١ المؤرخة في ١٧ ديسمبر، لم تطرح أبداً في لندن، أما إذا برزت عوائق حالت دون تأجير المطار للولايات المتحدة، فإن السفارة على ثقة من أن الحكومة البريطانية لن تقوى على تحمل أعباء صيانة المطار، لأن لبريطانيا قواعد في الحبانية والشعيبة في العراق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن لمطار الظهران أهمية استراتيجية كبرى بالنسبة إلى المصالح النفطية الأمريكية كما يتبين من استخدام البحرية الأمريكية للنفط السعودي. وثمة سبب آخر ألا هو أن تكاليف صيانة المطار أعلى مما يمكن للحكومة البريطانية تحمله، وأخيراً، وكما ذكر برنارد باروز Bernard A. B. Burrows من وزارة الخارجية البريطانية، فإن الملك عبدالعزيز آل سعود، إذا لم يؤجر مطار الظهران لحكومة الولايات المتحدة، فإنه بكل تأكيد لن يؤجره لبريطانيا. ويردف هولمز قائلاً إنه لم يطلب بعد من مخططي السياسة البريطانية التعليق على أهمية مطار الظهران، غير أنهم سيعتبرون خسارة الولايات المتحدة للمطار نكسة للتخطيط الأمريكي-البريطاني المشترك. ويرى باروز أن تمديد اتفاقية مطار الظهران على فترات قصيرة، وفق اقتراح حكومة المملكة، هو أقصى ما

يمكن الحصول عليه في الوقت الراهن، لأن من الصعوبة البالغة إبرام عقد طويل المدى مع أي حكومة عربية دون مقابل مثل معاهدة الدفاع الثلاثي التي اقترحها الملك عبدالعزيز.

R.10

1949/01/06
890 F. 6363/1-649 (1)

برقية سرية رقم ٥٣ من جوليوس هولمز Julius C. Holmes المستشار في السفارة الأمريكية في لندن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يشير هولمز إلى برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٤٨٠٥ إلى السفارة الأمريكية في لندن، المؤرخة في ٢٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨م، ويقول إنه عندما أبلغت السفارة الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية أن ممثلاً لشركة النفط المستقلة الأمريكية (أمينويل) American Independent Oil Company سيصل إلى لندن عما قريب لمناقشة موضوع استغلال النفط في جزر أم المرادم وقروة وكبَّر في الخليج، أوضح المسؤول البريطاني المعني بالأمر أن معلومات الحكومة البريطانية تقول إن شيخ الكويت لا يوافق على كون هذه الجزر ضمن امتياز شركة أمينويل، وأكد أن وزارة الخارجية البريطانية تعتبر، بشكل لا جدال فيه، أن هذه الجزر تقع ضمن امتياز شركة نفط الكويت Kuwait Oil Company. وأن عدم ظهورها على الخرائط لا يثبت شيئاً. ويقول هولمز مشيراً إلى برقية الوزارة رقم ٣٤ المؤرخة في ٥ يناير إن هذه المعلومات ذات صفة أولية، وتنبأ بنشوب نزاع طويل بين أمينويل وشركة نفط الكويت. (باقي الوثيقة غير مقروء)

R.8

1949/01/06
890 F. 7962/1-649 (1)

برقية سرية للغاية رقم ٥٤ من جوليوس هولمز Julius C. Holmes المستشار في السفارة الأمريكية في لندن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يفيد هولمز أنه أخبر برنارد باروز Bernard A. B. Burrows في وزارة الخارجية البريطانية بموقف وزارة الخارجية الأمريكية من الاتفاقية الثلاثية الأمريكية-البريطانية-السعودية التي جاء ذكرها في برقية وزارة الخارجية الأمريكية إلى لندن رقم ٤٨١٢، المؤرخة في ٢٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨م، ويقول هولمز إنه أوضح لباروز أن ما قاله له لا يشكل رداً نهائياً، لأن وزارة الخارجية مازالت تدرس هذا الاقتراح.

ويضيف هولمز أن باروز شكره، وأوضح له أن الموقف البريطاني لم يتجاوز ما جاء في برقية السفارة الأمريكية في لندن رقم ٥٣٥٤ المؤرخة في ٢٣ ديسمبر ١٩٤٨م، وأشار إلى

أنه قد طلب من وزارة الدفاع البريطانية إبداء رأيها المبدئي، غير أن ردها، الذي سيتطرق حتماً إلى موضوع مطار الظهران، سيستغرق عدة أسابيع.

R.10

1949/01/07
890 F. 5151/1-349 (2)

برقية رقم ٧ موقعة من روبرت لوفيت Robert A. Lovett وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يشير لوفيت إلى برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٥، المؤرخة في٣ يناير، ويقول إن جورج إدي George A. Eddy من وزارة المالية الأمريكية وريموند مايكسيل Raymond Mikesell خبير الشؤون المالية في وزارة الخارجية الأمريكية يطلبان أن تنقل المفوضية في جدة إلى وزارة المالية السعودية بعض التعليقات الخاصة، ومن بينها عدم وجود خطر على المدى القريب من الحفاظ على سعر صرف الريال السعودي عند مستوى ٢٥ سنتاً بسبب توفر الدولارات، كما أن المعلومات الواردة من شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company لا تظهر تدفقاً للريالات من المملكة العربية السعودية إلى منطقة الخليج.

ويكرر إدي ومايكسيل توصيتهما بضرورة تساهل الحكومة السعودية في شروط تبديل الدولارات بالريالات، إذا أرادت الحصول على المزيد من الريالات. ويقترح إدي ومايكسيل أن تستعيد حكومة المملكة الريالات الموجودة في الخليج إذا ما رغب الناس هناك في تحويل ما لديهم منها إلى دولارات بالسعر نفسه، كما يقترحان أن تواصل الحكومة استخدام تسهيلات أرامكو لتحويل الريالات إلى دولارات، أو أن تنشئ مكتباً خاصاً بها أو مصرفاً لهذا الغرض في الدمام، وأن تشتري حكومة المملكة عند الضرورة ريالات من أرامكو بسعر تكلفة الدولار بالنسبة إليها.

ويوصي إدي ومايكسيل حكومة المملكة بدفع الرواتب بالريال في المناطق الداخلية من البلاد، وبالجنيه الذهب في جدة، كما يؤكدان أهمية التمسك بسعر الريال الحالي وهو ٢٥ سنتاً، والسماح للتجار بالحصول على دولارات من المصارف مقابل الجنيهات الذهب.

R.6

1949/01/07
890 F. 796/12-1548 (1)

برقية سرية رقم ٢٤ موقعة من روبرت لوفيت Robert A.Lovett وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى السفارة الأمريكية في القاهرة، مؤرخة في ٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يشير لوفيت إلى رسالتي المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٢٦٥ و٢٦٦ المؤرختين

في ١٠ و١٥ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨م، ويقول إن وزارة الخارجية الأمريكية توافق على التوصية بأن يزور رالف كارن .Ralph B Curren ملحق شؤون الطيران في السفارة الأمريكية في القاهرة المملكة العربية السعودية في أوائل شهر يناير ١٩٤٩م. ويضيف أن التوجيهات الخاصة بالمشكلة القائمة بين الخطوط الجوية العربية السعودية وشركة تي دبليو إيه TWA سترسل بالبريد الجوي إلى جدة والقاهرة.

R.9

1949/01/08
890 F. 001Abdul Aziz/1-849 (1)

برقية موقعة من هاري ترومان .Harry S Truman رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى الملك عبدالعزيز آل سعود، مؤرخة في ٨ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يهنئ الرئيس ترومان الملك عبدالعزيز وشعب المملكة العربية السعودية بذكرى تولي الملك العرش، كما يعبر عن تمنياته الشخصية للملك بالصحة والسعادة.

R.1

1949/01/08
890 F. 5151/8-849 (3)

تقرير تقديري عن المداخيل النقدية للحكومة السعودية خلال عام ١٣٦٨هـ الموافق للفترة من ٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨م إلى ٢٢ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٩م، مؤرخ في ٨ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م ومضمن طي رسالة سرية رقم ١٨٤ من هايورد هيل Heyward G. Hill القائم بالأعمال بالنيابة في السفارة الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٨ أغسطس (آب) ١٩٤٩م.

يتضمن التقرير قائمة تفصيلية بالمداخيل النقدية وأخرى بالمدفوعات وقائمة ثالثة بعمليات صرف غير مرتبطة بالموازنة، ويظهر من التقرير أن مجموع الواردات بلغ ٣ ملايين و٣٦٠ ألف دولار يضاف إليها ٨٠ مليون ريال و٥ ملايين جنيه ذهب، بينما بلغت النفقات ١٩ مليون و٦٢٠ ألف دولار و٢٣٠ مليون ريال. ويشير التقرير إلى أن الفائض بلغ ١٩ مليون و٥٦٠ ألف دولار. ومرفق بالتقرير قائمة هوامش تشير إلى أنه يتضمن مبلغ مليوني دولار أمريكي من مدفوعات النفط في مياه الخليج التي تمت قبل بداية عام ١٣٦٨هـ. كما تبين عدم وجود توازن بين المداخيل النقدية والمدفوعات الحكومية. وتذكر الهوامش أن شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company اقترحت تقديرات مبدئية بالنسبة إلى عائدات النفط لأن وزارة المالية السعودية تلقت سَلفاً عائدات النفط المتوقعة لعام ١٩٤٩م وقيمتها ٥,١٤ مليون جنيه ذهب. كما تذكر الهوامش أن وزارة المالية السعودية مستعدة لإدخال أية مبالغ تتعلق بمفاوضات

المنطقة المحايدة التي ستنتهي في تلك السنة، كما توضح أن هناك مشـروعات بقيمة ١٨ مليون دولار مازالت معلقة، وتتوقع وزارة المالية أن يـتم صرف هذا المبلـغ خلال عام ١٣٦٨هـ. وتتابع مواد الهوامش التعليق على المبالغ المالية التي تم صرفها وجاء ذكرها في التقرير.

R. 6

1949/01/08
890 F. 6363/1-849 (1)

برقـية سـرية رقم ٢٧ مـن جفـرسون باترسون Jefferson Patterson القائم بالأعمال بالنيابة في السفارة الأمريكية في القاهرة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٨ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

ينـقل بـاترسون رسـالة مـن ريتشـارد فنـكهاوزر Richard Funkhouser مـستشـار شؤون النفط في السفارة الأمريكية في القاهرة الذي يشير إلى برقيـة السفارة الأمريكية في لندن رقم ٥٣ المـؤرخة في ٦ يناير قائلاً إن الأدلة التي تسوقها شركة نفط الكويت Kuwait Oil Company دعماً لامـتيازاتهـا في الجزر الثلاث أم المـرادم وكبَّر وقروة المـذكورة في البرقية المشار إليها أدلة غامضة جداً. ويقول إن الحكومة البريطانية تدعم شركة نفط الكويت إلى حد كبير، لذلك فإنه يقتـرح أن تتدخل وزارة الخارجية الأمريكية في النزاع حول هذه الجزر بغـية مساعدة شـركة النفط المـستقلـة الأمريكية (أمينويل) American Independent Oil Company في تأمين صفقة عادلة.

ويقول فنكهاوزر مشيراً إلى البرقية رقم ٨٣٦، المؤرخة في ١٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨م، إن الخطط المقترحة لترسيم الحدود في الخليج هي الوحيـدة القابلة للتطبيق في الوضع الجديد، إذ إن من المستبعد أن تكون معاهدة عام ١٩٣٣م قد عالجت موضوع ملكية هذه الجزر الثلاث، أو أن تكون هناك قرارات تحدد إن كانت هذه الجزر تقع داخل الكويت أو في الجزء الذي يخص الكويت من المنطقة المحايدة أو في الجزء التابع للممـلكة العربية السـعودية. ويرى فـنكهـاوزر أن حل هذه القضايا يكمن في أسس الخط الفاصل الذي يبين الحدود في الخليج ما لم يثبت العكس. وعلى هذا الأساس يرى فنكهاوزر أن جزيرة كبَّر تقع في المياه الكويتية، بينما تقع جزيرتا قروة وأم المرادم في ميـاه المنطقة السعودية-الكويتية المحايدة.

R.8

1949/01/09
890 F. 001Abdul Aziz/1-849 (1)

برقية من الملك عبدالعزيز آل سعود إلى هـاري ترومـان Harry S. Truman رئـيـس الولايات المتحدة الأمـريكية، مؤرخة في ٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يعرب الملـك عبدالعزيز آل سـعود عن شكره وتقديره على برقيـة التهنئة التي بعث

بها إليه الرئيس الأمريكي في ذكرى توليه الحكم في المملكة العربية السعودية، كما يعبر عن أطيب أمنياته للأمريكيين رئيساً وشعباً.

R.1

1949/01/09
890 F. 61/1-2449 (4)

تقرير مشروع الخرج الزراعي لشهر ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨م من كينيث إدواردز Kenneth Edwards مدير المشروع إلى عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي عناية (محمد) صالح قزاز مدير مديرية الزراعة السعودي، مؤرخ في ٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م ومضمن طي رسالة تغطية رقم ١٧ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٤ يناير ١٩٤٩م.

يستعرض إدواردز كميات المحاصيل الزراعية المخصصة للملك عبدالعزيز آل سعود والأمير سعود بن عبدالعزيز ولي العهد وما أرسل منها إلى المخازن الحكومية، مبيناً نوعية المحاصيل التي بلغت قيمتها الإجمالية ١١٤ ألف ريال. ويقول إدواردز إن موجة البرد غير العادية في نهاية الشهر قضت على معظم محصول الطماطم، كما يبين أن مياه الري في خفس دغرة ما زالت شحيحة بسبب تعطل مولد الكهرباء الرئيسي الذي يغذي مضخات الري. ويذكر إدواردز أنه على الرغم من أن شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company ركبت على أثر ذلك مضخة جديدة، غير أن الماء الناتج لم يكن بالغزارة المتوقعة.

ويوضح إدواردز أن بشائر محصول القمح في مزرعة البجادية كانت كافية لتوفير الكلأ لعدد كبير من الخيول والأبقار، ويقول إن المنطقة ما بين الخرج والرياض شهدت هطول أمطار غزيرة في أواخر الشهر، وإنه قد تم تحويل معظمها لري مزرعة البجادية. ويفيد إدواردز أيضاً باكتمال زراعة ١٤٠٠ فدان بالحبوب في مزارع خفس دغرة والخرج والبجادية، كما يعدد الاختبارات التي أجريت على أنواع القمح والتحسينات التي أدخلت على استنباته. ويذكر إدواردز جهود تشارلز ماكفارلين Charles McFarlane في قياس المساحات المزروعة، وفي رسم خرائط للمزارع وخطوط السقاية، كما يورد أسماء مسؤولي قسم العلاقات الذين زاروا المشروع، والإسهامات التي قاموا بها، ومنهم أولي ديفاين Ollie Devine وفوستر Foster اللذان أسهما في وضع سلم الرواتب للعرب (السعوديين) وتوصيف مختلف الأعباء والوظائف المهنية في المشروع. وأما فرانك فلتون Frank Fulton وهو من قسم الحسابات فقد أسهم في وضع سجلات لعلميات المشروع. ويشير إدوارد إلى إجراء تجربة عملية في منطقة الهفوف بالتعاون مع محمد بن موسى تبين كيفية تمهيد الأرض للزراعة

باستخدام الجرارات الـزراعية، وهذا ما أثار الاهتمام بالآلات الزراعية في تلك المنطقة.

R.6

1949/01/10
890 F. 6363/1-1049 (1)

برقية رقم ٢٥ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المـفوض الأمريكي فـي جدة إلى وزير الخارجـية الأمريكي، مؤرخـة في ١٠ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يقول تشايلدز إنه علم أن عبدالله السليمان الحمدان وزير المالـية السعودي سيتوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية قريباً لمراجعة اتفاقية العائدات الـنفطية مع شركـة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company.

R.8

1949/01/10
890 F. 796/12-2048 (1)

رسالة موقعة من وولتر ريديوس Walter A. Radius مدير مكتب الـنقل والاتصالات في وزارة الخارجـية الأمريكـية إلى مايـكل نيوبـرجر Michael G. Neuburger من إدارة الصادرات في شركة بيتش إيركرافت Beach Aircraft Corporation، مؤرخة في ١٠ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يشير ريديوس إلى رسالة نيوبرجر المؤرخة في ٢٠ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨م التي يعرض فيها خدمات شركته في مجال تدريب الطيارين وأطـقم الصيانة من رعايـا المملكة العـربية الـسعـودية. ويوضـح ريديوس أن البرنامج الذي تريده حكومة المملكة يتضمن تدريب الـسعوديين بـهدف توظيـفهم لدى الخطوط الجوية العربيـة السعودية. ويبين أن وزارة الخارجية الأمريكية قدمت مساعدة غير رسمية لـلحكومة السعوديـة في هذا المجال شارك فـيها هاري سـنايدر Colonel Harry Snyder من القوات الجوية الأمريكية والمسؤول عن برنامج التدريب في مطار الظهران لخبرته في احتياجات الطلاب السعوديـين. ويشرح ريديوس لنيوبرجـر طريقة الاتصال بسنايدر للحـصول على المزيد مـن المعلومات حول برنامج التدريب المذكور.

R.9

1949/01/10
890 F. 7962/1-1049 (1)

برقيـة سرية للغـاية رقم ٢٦ من ريـفز تشـايلدز J. Rives Childs الـوزير المـفوض الأمريـكي فـي جدة إلـى وزير الخـارجيـة الأمريكي، مؤرخة في ١٠ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يشير تشايلدز إلى برقية السفارة الأمريكية في لندن رقم ٥٢ إلى وزارة الخارجية الأمريكية المؤرخة في ٦ يناير، ويقـول إن هذه البرقية هي أكثر التقييمات واقعية للوضع في جدة، وأن برنارد باروز Bernard A. Burrows مـن وزارة الخارجية البريطانية كان على حق حين

قال (إنه إذا لـم يوافق الملك عـبدالعزيز آل سعود على تأجـير مطار الظهران للحكـومة الأمريـكيـة فإنـه بكـل تأكـيد لن يـؤجره للبريطانيين). ويضيف أن رد فعل المفوضيـة الأمريكية في جدة كان عـظيماً، فهو يتوقع اتفاقية طويلة الأمد بخصوص مطار الظهران دون إعطاء مقابل ذي أهمية مثل إبرام اتفاقية ثلاثية أو تقديم مساعدات عسكرية.

R.10

1949/01/10
890 F. 7962/1-1049 (2)

مذكرة سرية من ريتشارد سانجر Richard H. Sanger من قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية إلى جون جيرنيجان John Jernigan من مـكتب شـؤون اليونـان وتركيا وإيران في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٠ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يقول سانجر إن القوات المسلحة الأمريكية تتولى صيانة مطار الظهران وتشغيله بموجب اتفاقية مع حكومة المملكة العربية السعودية، وتلتزم الحكومة الأمريكية بتدريب ٣٥ سعودياً علـى أعمال صيـانة المطارات وتـشغيلـها. ويضيف سانجر أن التكلفة الكلية لتشغيل هذا المطار تصل إلى ٩ ملايين دولار سنوياً، وأن من المتوقع أن تواصل القوات الجوية الأمريكية تشغيل المطار وصيانته لعدة سنوات. وباستثناء هذا البرنامج يقول سانجر إنه ليس ثمة برامج سواءً أكانـت حالية أم قيد الـدراسة لتقديم مساعدات أو إمدادات عسكرية للمملكة، مع أنها طلبت في العامين الماضيين من الولايات المتـحدة تـزويدها بـالأسلـحة والإمـدادات العسـكرية الأمريكيـة، كما طلبت تـدريب العسـكريين السعـوديين على استـخدامها. ويوضح سانجر أن هذا الطلب اقترن باقتراح الملك عبدالعزيز آل سعود إبرام اتـفاقية دفاع ثلاثـية تضم الـولايات المتـحدة الأمريكـية وبريطانيا والمملكة.

وينقل سانجر مـا ذكره ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكـي في جدة في رسـالته رقم ٢٥٠ المـؤرخة في ٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨م من أن الملك عبدالعزيز طلب من الولايات المتحدة وبريطانيا تزويد المملكـة بالأسلحة والمعدات وتدريب القوات السعودية على استخدامها. ويوضح سانجر أنه على الرغم من أن حكومة المملكة اتخذت مؤخراً موقفاً يفصل بين تمديد اتفاقية مطار الظهران وبين ثمن ذلك التمديد إلا أن يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي كان قد طلب من الحكومة الأمريكية في ٢٢ أبريل (نيسان) ١٩٤٨م تلبية احتياجات المملكة من الأسلحة والطائرات، وإمدادها بما يكفي لتجهـيز أربع فرق تضم كل منـها ٢٠ ألف جـندي. ويـقول سـانجر إن وزارة الـدفاع الأمريـكية تـدرس طلـب تقديم المـساعدة العسكرية إلى المملكة لكن الولايات المتحدة لا تستطيـع تزويد المملكة بالأسلحـة بسبب

الحظر المفروض على شحنات الأسلحة للشرق الأدنى، ناهيك عن أن وزارة الدفاع الأمريكية لا تعرف بالضبط نوع الأسلحة المتوفرة لديها لهذا الغرض. ويضيف سانجر أن أحداث الأشهر القادمة قد تسمح بإرسال مساعدة عسكرية محدودة إلى المملكة، موضحاً أنه إذا ما تم تجديد اتفاقية مطار الظهران على أساس سنوي فلن تضطر الولايات المتحدة إلى إرسال أسلحة إلى المملكة مقابل ذلك.

ويتحدث سانجر في الوقت نفسه عن تطورات أخرى قد تؤثر في هذا الأمر، منها حدوث نزاعات على الحدود مثلاً. وينهي سانجر مذكرته قائلاً إن إنتاج المملكة من النفط زاد عن نصف مليون برميل يومياً مبيناً أن لاستخدام البحرية الأمريكية لجزء من هذا الناتج دوراً مؤثراً في حماية استقرار المملكة وأمنها وتلبية حاجاتها من الإمدادات والمساعدات العسكرية.

R.10

1949/01/10
890 F. 7962/1-2649 (1)

شهادة خطية من ليفلر S. F. Lefler من شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company مصدق عليها من إميرسون إلكنز Capt. Emerson K. Elkins المستشار القانوني في مطار الظهران، مؤرخة في ١٠ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م مضمنة طي رسالة سرية من ريتشارد أوكيف Colonel Richard J. O'Keefe آمر مطار الظهران إلى ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة، مؤرخة في ١١ يناير ١٩٤٩م.

يقول ليفلر إنه كان مكلفاً بالعمل على البوابة الرئيسية لمجمع شركة أرامكو ليلة ١٥-١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨م عندما شاهد تشستر بلاتزر Chester G. Platzer الجندي في القوات الجوية الأمريكية قادماً من داخل المجمع، كما رآه يصافح رجل الأمن السعودي المكلف بحراسة البوابة في حين أمر موظف سعودي من أرامكو يعمل في البوابة بلاتزر بالابتعاد متجاوزاً بذلك حدود صلاحياته، فما كان من بلاتز إلا أن أحدث شغباً دفع رجل الأمن إلى الاستعانة بعدد من زملائه من مركز الشرطة القريب في محاولة اعتقال الجندي الأمريكي. وتصادف ذلك مع قدوم ولسون Lt. Wilson الذي رافق بلاتزر إلى مركز الشرطة، ثم تسلمه من هاشم ضابط الأمن هناك لإعادته إلى المطار.

R.10

1949/01/11
890 F. 6359/1-1149 (1)

رسالة سرية رقم ٧ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١١ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م ومرفق بها رسالة شخصية من جيمس تيري دوس

James Terry Duce نائب رئيس شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company إلى تشايلدز، مؤرخة في ٢ يناير.

يشير تشايلدز إلى الرسالة المرفقة التي تتحدث عن احتمال وجود فلزات اليورانيوم في المملكة العربية السعودية، ويقول إن هذه هي المرة الأولى التي يسمع فيها عن احتمال وجود هذا المعدن الثمين في المملكة.

R.7

1949/01/11
890 F. 6363/1-649 (1)

برقية سرية رقم ١٣٢ موقعة من روبرت لوفيت Robert A. Lovett وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى السفارة الأمريكية في لندن، مؤرخة في ١١ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يقول لوفيت إن اثنين من ممثلي شركة النفط المستقلة الأمريكية (أمينويل) American Independent Oil Company قدّما لوزارة الخارجية الأمريكية شهادات خطية تؤكد أن شيخ الكويت أبلغهما شفهياً أن جزر أم المرادم وكبّر وقروة تقع خارج منطقة امتياز شركة نفط الكويت Kuwait Oil Company وضمن منطقة امتياز أمينويل، وأنه يرغب في أن تبدأ أمينويل أعمالها هناك على الفور. ويشير لوفيت في هذا الصدد إلى برقية السفارة رقم ٥٣ المؤرخة في ٦ يناير ١٩٤٩م ثم يضيف قائلاً إن الوكيل السياسي البريطاني في الكويت والمقيم السياسي البريطاني في الخليج والقنصل البريطاني في البصرة حرضوا شيخ الكويت على الادعاء بأن هذه الجزر تدخل ضمن منطقة امتياز شركة نفط الكويت، غير أنه رفض ذلك، وطلب من مسؤولي شركة أمينويل التريث إلى أن يخف الضغط البريطاني عليه، وبذلك توقف الخبراء الجيولوجيون التابعون للشركة عن العمل مما أوقعها في خسائر يومية. وترى أمينويل في هذا الضغط البريطاني تدخلاً لا مبرر له من قبل الحكومة البريطانية في أمور تجارية بين الشركتين وشيخ الكويت يمكن تسويتها طبقاً لاتفاقيات الامتياز.

ويقول لوفيت إن وزارة الخارجية الأمريكية تتفق مع أمينويل، ولكنها لا تريد التعليق على الموضوع الآن، وتطلب من السفارة الأمريكية في لندن نقل وجهة النظر هذه إلى وزارة الخارجية البريطانية وموافاتها بالنتيجة. ويضيف أن ستيفنز Stevens من شركة أمينويل سيصل إلى المنطقة يوم ١٢ يناير ومعه نسخ من الإفادات المذكورة أملاً في البدء في العمل.

R.8

1949/01/11
890 F. 5151/1-1149 (1)

برقية سرية رقم ٣٠ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في

جدة إلى وزير الخارجية الأمريكـي، مؤرخة في ١١ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يتحدث تشايلدز عن الركود المتزايد في سوق الصرافة في جدة ويقول إن سعر الجنيه الذهـب الإنجليزي انـخفض مجـدداً مقابل الريال. ويعـزو تشايلدز هذا الركود إلـى أن ندرة الريالات في السوق جعلت من المستحيل بالنسـبة إلى التجار شراء الدولارات بـشكل مباشر، كـما يلفت النظـر إلى أن انخفاض سعر الذهب انخفاضاً كبيراً في مصر قلل من القدرة على تسويقه محلياً حتى إن بنك الهند الصينية Banque de L'Indochine أخذ يتردد في قبول المزيد من الذهـب. وبالإضافة إلى ذلك، يقـول تشايلدز إن الحـكومة المصـرية فرضت حـظراً على إخراج أكثـر من عشرة جنيهات مصرية مع كل مسافر. وبعد أن يشير تشايلدز إلى بـرقية المفوضية رقم ٥ المؤرخة في ٣ يناير، يبين أن كل هذا زاد من صعوبة الحصول على الدولار مقابل الاسترليني، إذ إن الجنيهـات الاسترلينية نـفسها تشترى إمـا بالجنيهات المصرية أو بالروبيات الهنديـة التي يكثر الطلب عليها في الوقت الراهـن، لكن الموجود منها لا يكفي لتلبية حاجات السوق.

R.6

1949/01/11
890 F. 7962/1-2649 (1)

رسالة سرية من ريتشارد أوكيف Colonel Richard J. O'Keefe آمر مطـار الظهران إلى ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة، مؤرخة في ١١ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م ومضمنة طي رسالة سرية رقم ١٨ من تشايلدز إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٦ يناير ومرفق بها شهادة خطية من ليفلر S. F. Lefler، مؤرخة في ١٠ يناير.

يقول أوكيف في رسالته إنه تلقى طلب تشايلـدز لمزيد من المعلومـات حول الحادث الذي وقع في ١٦ نـوفمبر (تشريـن الثاني) ١٩٤٨م، والذي تورط فـيه تشسـتر بلاتزر Chester G. Platzer الجـندي أمـريكـي في الـقـوات الجويـة مـع أحـد رجـال الأمن السعوديين. ويضيف أوكيف أن التحقيق أثبت أن الجندي الأمريكي أحدث شغباً عند البوابة الرئيسية لمجمع شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامـــكـــو Arabian American Oil Company)، ويقول إنـه يرفق وصفـاً كاملاً للحادث بناءً على شهادة خطية أدلى بها ليفلر S. F. Lefler أحد العاملين بالشركة. ويردف أوكيف أن هاشم، ضابط الشرطة في مجمع الشركـة، أطلق سراح بلاتـزر فوراً وسلمه للسلطات الأمريكية حـيث مثل بالفعل أمام محكمة عسكرية حكمت عليه بغرامة مالية.

R.10

1949/01/12
890 F. 515/1-1249 (2)

مذكرة محادثات سرية دارت بين جورج إدي George A. Eddy مـن وزارة المـالـيـة

الأمريكية وروبرت إيكنز Robert Eakens رئيس قسم تصدير النفط في وزارة الخارجية الأمريكية وكل من روزنسون Rosenson وجولدستاين M. D. Goldstein من قسم الشؤون المالية في وزارة الخارجية، مؤرخة في ١٢ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

تناولت المحادثات حسبما جاء في المذكرة إمكانية نصح شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company بالتوقف عن استخدام الجنيه الذهب الإنجليزي في تسديد عائدات النفط إلى حكومة المملكة العربية السعودية، كما تناولت مشكلة النقص المتزايد في النقود الفضة ذات الفئة الصغيرة في المملكة، ومشكلة بيع أرامكو النفط بالجنيه الاسترليني على المدى البعيد.

وتبين المذكرة اتفاق المجتمعين على انتظار نتائج المفاوضات بين أرامكو وحكومة المملكة التي قد تسفر عن رغبة حكومة المملكة نفسها في تقاضي عائدات النفط بالدولار بدلاً من الجنيه الذهب الإنجليزي. وتضيف المذكرة أن وزارة المالية الأمريكية تدرس إمكانية سك عملات فضة من أجزاء الريال في الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة النقص الحالي في العملة من الفئة الصغيرة في المملكة، كما تدرس أيضاً إمكانية شحن دولارات أو عملات فضة أمريكية إلى المملكة لسد النقص في العملة المتداولة هناك.

وتقول المذكرة إن إدي وأديسون سذرد Addison Southard من وزارة المالية الأمريكية وجورج ويليس George Willis مدير مكتب التمويل الدولي بالنيابة في الوزارة نفسها مجمعون على أن شحن العملة الأمريكية إلى المملكة هو أفضل وسيلة لحل مشكلة نقص العملة القائم هناك الآن. ثم توضح المذكرة أنه لم يتخذ أي قرار بعد بخصوص إمكانية بيع أرامكو النفط بالجنيه الاسترليني، وتورد قول إيكنز إنه لو سمحت بريطانيا لشركات النفط الأمريكية ببيع نفطها بالجنيه الاسترليني لبيع النصيب الأمريكي من إنتاج شركة نفط العراق Iraq Petroleum Company قبل إنتاج أرامكو. أما إذا باعت أرامكو نفطها بالجنيه الاسترليني ورغبت في دفع العائدات النفطية لحكومة المملكة بالجنيه الاسترليني، فإنه يصبح من الضروري التفاوض بينها وبين حكومة المملكة على حساب العائدات بالجنيه الاسترليني.

R.6

1949/01/12
890 F. 5151/1-1249 (2)

برقية سرية رقم ٣٦ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٢ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يشير تشايلدز إلى برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٧ المؤرخة في ٧ يناير ١٩٤٩م، ويقول إن هيرمان أيلتس Herman F. Eilts

السكرتير الثالث في المفوضية الأمريكية في جدة نقل التوصيات (حول وضع الريال السعودي) إلى محمد سرور الصبان مستشار وزارة المالية السعودية الذي يعزو النقص الشديد في الريالات إلى الأوامر الحالية التي تحظر شراء الدولارات بغير الريالات وإلى دفع الرسوم الجمركية بالريال على الواردات التي كثرت بشكل غير عادي في خلال شهر ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨م.

ويرى تشايلدز أن شراء الدولارات مباشرة بالذهب سيساعد في التخفيف من أزمة نقص الريالات، كما يعلق على برقية وزارة الخارجية المذكورة أعلاه قائلاً إن الصبان أوضح له مجدداً أن إصدار تراخيص لشراء الدولار هو مجرد إجراء روتيني يستهدف منع الدول المجاورة للمملكة العربية السعودية من الاستفادة من الدولارات التي تشتريها حكومة المملكة. ويقول تشايلدز إن الريالات الجديدة أصبحت قيد التداول بالفعل، وإن الصبان يأمل في الاحتفاظ باحتياطي يبلغ ثلاثة ملايين ريال. ويضيف تشايلدز أن من المتوقع أن يفتح بنك الهند الصينية Banque de L'Indochine ومؤسسة الكعكي للصرافة فرعين لهما في الدمام إذ لم تصل بعد أية دفعات من هذه الريالات إلى الساحل الشرقي.

ويبين تشايلدز أن شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company اضطرت في شهر ديسمبر ١٩٤٨م إلى اللجوء إلى احتياطيها لإكمال احتياجاتها من الريالات مما أدى إلى انخفاض هذا الاحتياطي إلى حوالي ٧,٥ مليون ريال، ويقول إن حكومة المملكة أصدرت تراخيص لتسليم الشركة ٤ ملايين ريال خلال شهر يناير ١٩٤٩م لكنها لم تسلمها بالفعل أكثر من ٢,٥ مليون ريال. ويضيف تشايلدز قائلاً إن الصبان يأمل في مواصلة دفع الرواتب بالريال، لكنه لا يعلم أو لا يرغب في الاعتراف، فيما يبدو، بأن الحكومة دفعت رواتب بعض الموظفين مؤخراً بالجنيهات الذهب. ويقول تشايلدز إنه ما إن تبدأ عملية شراء الدولارات بالذهب حتى يتحول الجزء الأكبر من الطلب إلى الذهب، أما إن كان ذلك سيخفف من نقص الريالات فهذا في علم الغيب.

R.6

1949/01/12
890 F. 796/12-2948 (2)

رسالة سرية رقم ٢ موقعة من وولتر ريديوس Walter A. Radius مدير مكتب النقل والاتصالات في وزارة الخارجية الأمريكية إلى ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة، مؤرخة في ١٢ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م ومرفق بها رسالة موقعة من إيرل كونستابل Erle M. Constable مساعد المدير المالي في شركة تي دبليو إيه TWA إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨م.

يقول ريديوس إن الوثيقة المرفقة تبين أن وضع إدارة الخطوط الجوية العربية السعودية في ضوء عقدها المبرم مع شركة تي دبليو إيه لا يبعث على الارتياح بعد عجز حكومة المملكة العربية السعودية عن البت في الشكاوى المتكررة التي تقدمت بها شركة تي دبليو إيه والمفوضية الأمريكية في جدة للعديد من المسؤولين السعوديين. وترى وزارة الخارجية الأمريكية أن الوقت قد حان لمناقشة هذا الأمر مع الملك عبدالعزيز آل سعود. ولذلك تطلب الوزارة من رالف كارن Ralph B. Curren ملحق شؤون الطيران في السفارة الأمريكية في القاهرة أن يكون برفقة تشايلدز عند مناقشة هذا الأمر مع الملك.

ويرى ريديوس أنه ما لم يقطع المسؤولون السعوديون وعداً بالعمل على تحسين عمليات تشغيل الخطوط الجوية العربية السعودية، لا سيما في مجال صيانة الطائرات طبقاً لمقاييس السلامة، فإن وزارة الخارجية الأمريكية ترى أن الضرر من استمرار ارتباط شركة تي دبليو إيه بالخطوط الجوية العربية السعودية يفوق ما تجنيه الشركة الأمريكية من الفوائد. ويطلب ريديوس إبقاء فحوى هذه الرسالة سراً، وعدم الكشف عن مضمونها إلا عند إجراء المباحثات الضرورية مع المسؤولين السعوديين.

R.9

1949/01/12
890 G. 00/1-1249 (2)

رسالة سرية رقم ٨ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٢ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م ومرفق بها مذكرة بعنوان «رشيد عالي الكيلاني» أعدها هاري سينت جون فلبي Harry St. John Philby المستشرق البريطاني، مؤرخة في ٢٤ مارس (آذار) ١٩٤٨م.

يشير تشايلدز إلى رسالة المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٨٩، المؤرخة في ١ أبريل (نيسان) ١٩٤٨م ويقول إن فلبي يوصي في المذكرة المرفقة بإعادة دراسة الموقف البريطاني من رشيد عالي الكيلاني رئيس الوزراء العراق السابق والمنفي سياسياً في المملكة العربية السعودية. ويضيف أن هذه المذكرة لم تلق أذناً صاغية لدى المسؤولين البريطانيين مع أنها تعكس مشاعر الملك عبدالعزيز آل سعود التي عبر عنها في وقت سابق على لسان الأمير سعود بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي.

ويشير تشايلدز في هذا الصدد إلى رسالة المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٨٤ المؤرخة في ٣١ مارس (آذار) ١٩٤٨م قائلاً إن اهتمام الملك عبدالعزيز بهذا الأمر يعود إلى رغبته في التخلص من الحرج تجاه بريطانيا والعراق، وفي التخفيف من التشدد العراقي تجاه المملكة. ويشير تشايلدز إلى

أن رشيد عالي الكيلاني مازال فـي ضيافة الملك عبدالعزيز إذ إنه رافقه خلال موسم الحج، وكان ضيف شرف في حفل استقبال الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود النائب العام على الحجاز ووزير الخارجية عند عودته إلى البلاد حيث حظي بـالتكريم في ذلك الحفـل حتى مـن جانب الوزيـر المفوض العراقي لدى المملكة.

LM.190-2

1949/01/13
890 F. 001Abdul Aziz/1-1349 (1)

برقية رقم ٤ من وزارة الخارجية الأمريكية إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ١٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

تنقل وزارة الخارجية الأمريكية في هذه البرقية إلى المفوضية الأمريكية في جدة نص برقية مؤرخة فـي ٨ يناير ١٩٤٩م بعث بها الرئيـس الأمريكي هاري تـرومان Harry S. Truman إلى الملك عبدالعزيز آل سعود يهنئه فيها بذكرى توليه الحكـم، ويعبر عن تمنياته الشخصية له بالصحة والعافية.

R.1

1949/01/13
890 F. 5151/1-1349 (1)

برقية رقم ١٥ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المـفوض الأمريكي فـي جدة إلى وزير الخارجـية الأمريكي، مؤرخـة في ١٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

تذكر الـبرقية أسـعار صرف العـملات الأجنبية في جدة حسـب سعر الإغلاق يوم ١٠ ينـاير حسبـما أوردته جمـعية التـجارة الهولندية The Netherlands Trading Society في جدة، فتذكر أن سعر الدولار الأمريكي بالـريال السعـودي هو ٤ ريالات، والجنـيه الذهب الإنجليزي ٣٠ ريالاً والجنيه الاسترليني ١٢,٥ ريالاً، والجنيه المصري ١٤ ريالاً، وأن سعر المائة جنيه ذهب ٤١١ ريالاً. وتبين أن هذه الأسـعار تمثـل متـوسط أسعـار البيـع والشراء. كما تذكر أن السعر الرسمي للريال السعودي هو ٢٥ سنتاً أمريكياً.

R.6

1949/01/13
890 F. 6363/1-1349 (2)

برقية رقم ٦ موقعة من روبرت لوفـيت Robert A. Lovett وزير الخارجية الأمريكي بالنيـابة إلى المفوضيـة الأمريكية في جدة، مؤرخة في ١٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يوضح لوفيت أن شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company احتـفظـت بكـل من جيـمس لانـديـس James M. Landis وجـوزيـف بروسكاور Joseph M. Proskauer بصفتهما المحاميان المـوكلان بالدفاع عنها فـي قضية التعويض التي رفعها ضدها جيمس موفيت James A. Moffett رئيـس مجلـس الإدارة السـابق لـشركة نـفط الـبحريـن Bahrain

Petroleum Company مطـالباً بمـبلغ سـتة ملايين دولار أمـريكي. ويقول لوفـيت إن لانديس، وهو يحـضر دفاعه عن الشركة، طرح على وزارة الخارجية الأمريكية خمسة أسئلـة تتعلـق بالقرض الـذي طلبه المـلك عبدالعزيز آل سعود من الحكومة الأمريكية في عام ١٩٤١م يستفسر فيها عن قيمة القرض المذكور، وتاريخ تحويل الطلب إلى ألكسندر كـيرك Alexander Kirk الـوزيـر المفـوض الأمريكي في القاهرة آنذاك، وتاريخ إبـلاغ كيرك الملك بـالاعتذار عن طلبه، وأسباب الاعتذار، وما إذا كان كيرك قد أبلغ المـلك أن الولايات المتحدة اعتذرت عن الاستجابة لطلبه بـحجة أن الحكومة البريطانـية تولت تلبية احتياجات المملكة المالية.

ويورد لوفيت نص رد وزارة الخارجيـة الأمريكية على هـذه الأسئلة الذي يبين أن طلب الملك عـبدالعزيز القرض المشار إلـيه أعلاه جاء في مذكرة وجهها وزير الخارجية السعودي إلى الوزير المفوض الأمريكي في القاهرة في ١٤ يونيـو (حزيران) ١٩٤١م، وأن هذا الأخير أبلغ الملك اعتذار الولايات المتحدة عن تقديم القرض في ٢٢ أغسطس (آب) ١٩٤١م. كما تفيد المذكرة أن كيرك كان مخولاً له التصريح أن الولايات المتحدة علمت بالمساعدة التـي قدمتها بريطانيا إلى المملكة.

R.8

1949/01/13
890 F. 76/1-1349 (1)

برقية سرية رقم ١٦ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكـي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكـي، مؤرخة في ١٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يقول تشايلدز إن ثيرمان لونج Thurman L. Long المدير الأمريكي لشركة ماكي للبرق والاتصالات اللاسلكية Mackay Radio and Telegraph Co. فـي جدة أبـلغ المـفوضـية الأمريكية في جدة أن حكومة المملكة العربية السعودية أبدت اهـتماماً ببناء محطة إرسـال لاسلكية في ميناء جدة لـتسهيل الاتصالات مع السفن مباشرة بدلاً من قيام السفن ببـث رسائلـها إلى جدة عـن طريق بورسـودان. ويقول لونج إن حكـومة المملكة تركت كل التفاصيل الـفنية لتقدير شركته التـي يعكف مهندسوها الآن على تصميم المحطة المطلوبة لعرضها على حكومة المملكة.

R.9

1949/01/13
890 F. 7962/1-1349 (1)

نسخـة من مذكرة رقم ٤٣ مـن القائم بالأعمال بالنـيابة في السفارة الأمريكيـة في مانيلا إلى وزارة الخارجية الفلبينـية، مؤرخة في ١٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م ومضمنة طي رسـالة تـغطيـة رقم ٥١ من الـسفـارة الأمريـكية في مـانيلا إلـى وزارة الخارجيـة الأمريكية، تحمل التاريخ نفسه.

يبلغ القائم بالأعـمال الأمريكي بالنيابة في مانيلا وزير الخـارجية الفلبيني أن طائرة تابعة للخطـوط الجوية الفلبينية هبطت دون إذن يوم ٢٣ أغسطس (آب) ١٩٤٨م في مطار الظهران بالمملكة العربية السعودية. ويوضح أن الطائرة المـعنية تابعة لشـركة ترانز أوشن Trans-Ocean Airlines الأمريكية مما يجعلها مسؤولة عن الالتزام بقوانين الدول الأجنـبية التي تعمل من خلالها، وأن الشركة أبلغت من قبل بضرورة الالتزام بالحصول على إذن بالهبوط. ويحمّل القائم بالأعمال الأمريكي شركة الخطوط الجوية الفلبينية Phillipene Air Lines المسؤولية في المقام الأول، لأن الطائرة تعمل لحسابها في الـوقت الراهن. ويوضح القائم بالأعمال الأمريكي أن حكومته مسؤولة مباشرة أمام حكومة المملكة عن تشغيل مطار الظهران، وأن أي انتهاك للأنظمـة السعودية المحلية سيؤثر سلباً فـي حقوق تشغيلها له، ويحذر من أن المـزيد من انتهاك الإجراءات المتبعة للهبوط سيؤدي إلى سحب التسهيلات الممنوحة للشركة الفلبينية.

R.10

1949/01/15
890 F. 63A/3-1249 (2)

نسخة اتفاق بين حكومة المملكة العربية السعودية ويمثلها عبد الله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي وكارل فرانسـيس بيترز Karl Francis Peters المدير الفني فـي شركة التعـدين العربيـة السعودية Saudi Arabian Mining Syndicate في منجم مهد الذهب، مؤرخة في ١٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م ومضمنة طي رسالة سرية رقم ٦٣ من ريفز تشـايلدز J. Rives Childs الـوزير المـفوض الأمريكـي فـي جدة إلـى وزير الخـارجيـة الأمريكـي، مـؤرخة في ١٢ مـارس (آذار) ١٩٤٩م.

ينص الاتفاق الذي أتى في ثمانية بنـود على أن يعـمل بيترز مستـشاراً لوزير الماليـة السعودي في شؤون المناجم لكي يفحص كل الموارد المعدنية في المـملكة العربية السعودية بغية مـعرفة مدى إمكانـية الاستفادة منهـا، وليشـرف على تدريب العـاملين وإعدادهم لتسلم المشـروعات المستقبلية، وعلـى إعداد برامج تدريبية للمسائل الفنية بشرط أن يباشر عمله في ١ يناير ١٩٤٩م ولمـدة ١٨ شهراً، وأن يحافظ على سرية المعلومات التي يحصل عليها من عمـله. وينص الاتفاق على منح بيترز مرتـباً شهرياً قدره ألف دولار وإجازة مدتها ٤ أشهر بعـد نهاية مدة الثمانية عشر شهراً مع تـذاكر سفر ذهاباً وإيابـاً إلى سان فرانسيسكو.

R. 7

1949/01/17
FW 890 F. 7962/1-1049 (1)

مذكرة سرية للغاية من جوردون ماتيسون Gordon H. Matteson رئيـس قسـم شؤون

الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية إلى ريموند هير Raymond A. Hare نائب مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في الوزارة نفسها، مؤرخة في ١٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

تتناول المذكرة فقرة أوردها ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة في المذكرة المقترحة لتجديد اتفاقية مطار الظهران بناء على اقتراح ريتشارد أوكيف Richard J. O'Keefe آمر المطار، وتطلب هذه الفقرة زيادة عدد الأمريكيين المتمركزين في المطار من ألفين إلى ستة آلاف. ويقول ماتيسون إن وزارة الخارجية الأمريكية استفسرت من هاورد مور Colonel Howard Moore من مكتب الخطط والعمليات بوزارة القوات الجوية عما إذا كانت وزارة الدفاع الأمريكية تنوي زيادة أفرادها هناك، وما إذا كان طلب هذه الزيادة مجرد إجراء احترازي لمواجهة الطوارئ مستقبلاً. وتفيد المذكرة نقلاً عن مور أن وزارة الدفاع لا تنوي الاستفادة من زيادة عدد الأمريكيين في الظهران لا في الوقت الراهن ولا في المستقبل القريب، لكنها ستطلب إذناً خاصاً من حكومة المملكة العربية السعودية بزيادة عدد أفرادها عند الحاجة. ولذلك يرى مور ضرورة حذف الفقرة المعنية من البرقية المقترحة قبل إرسالها إلى جدة، وقد تم حذفها بالفعل.

R.10

1949/01/18
890 F. 7962/1-1049 (4)

برقية سرية للغاية رقم ١٨ موقعة من روبرت لوفيت Robert A. Lovett وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ١٨ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يقول لوفيت إن وزارة الدفاع الأمريكية ترى أن الحكومة الأمريكية تفضل البقاء في مطار الظهران لفترة ١٢ عاماً على الأقل لا سيما وأن هذه المدة ضرورية لتأمين موافقة الكونجرس على تخصيص ميزانية لبناء منشآت جديدة في المطار. ويتحدث لوفيت عن صعوبة إيجاد المخصصات المالية لتوسعة المطار حالياً بسبب خفض ميزانية القوات الجوية الأمريكية. ويقول إن المخصصات المالية لا تكفي إلا للحد الأدنى من أعمال الصيانة والحفاظ على مستوى التدريب الحالي، موضحاً أن تخصيص أي ميزانية لمنشآت جديدة، أو لزيادة في التدريب، أو ما شابه ذلك سيتطلب موافقة الكونجرس.

ويشير لوفيت إلى برقيتي المفوضية الأمريكية في جدة رقم ١١ ورقم ٢٦ المؤرختين في ٤ و١٠ يناير ١٩٤٩م قائلاً إنه إذا تعذر التوصل إلى اتفاقية طويلة الأجل بدون ثمن باهظ فإن وزارة الدفاع الأمريكية على استعداد لقبول مدة تقل عن ١٢ عاماً اعتباراً من ١٥ مارس (آذار) ١٩٤٩م، ولمدة لا تقل عن سنة واحدة قابلة للتجديد، لكنها

لن تفعل أكثر من المحافظة على المطار بشكل يسمح بتسليمه في وضع جيد للحكومة السعودية عند انتهاء فترة سريان الاتفاقية، والحفاظ على برنامج التدريب في وضعه الحالي، والاكتفاء باستخدام المنشآت الموجودة.

ويخول لوفيت الوزير المفوض الأمريكي في جدة أن يقدم للحكومة السعودية المذكرة المقترحة لتجديد اتفاقية المطار طبقاً لما جاء في برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٦٤٨ المؤرخة في ١٨ ديسمبر (كانون الأول) بعد إجراء بعض التعديلات. وفيما يتعلق ببرقية المفوضية رقم ٤٧١ المؤرخة في ١٧ ديسمبر، يقول لوفيت إن من الضروري إضافة فقرة معينة بشأن حقوق الطيران المدني التي وردت في المذكرتين المؤرختين في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥م و٢ يناير ١٩٤٦م. ويقترح أن تنص الفقرة المضافة على أن تجديد اتفاقية مطار الظهران الحالية يجب أن يتضمن تجديد شروط الاتفاقية الخاصة بالطيران المدني التي وردت في المذكرتين السابقتين، أما في حال وضع اتفاقية للنقل الجوي المدني بين المملكة والولايات المتحدة موضع التنفيذ في أثناء سريان مفعول اتفاقية مطار الظهران فإن اتفاقية النقل الجوي المدني ستحل محل بنود اتفاقية المطار المتعلقة بالطيران المدني. ويضيف أن وزارة الخارجية تعترف بأن على الولايات المتحدة تسجيل الاتفاق لدى الأمم المتحدة وفق المادة ١٠٢ من ميثاقها، ويفيد أنه من المزمع إبلاغ حكومة المملكة بأهمية هذه المسألة إذا تم التجديد فعلاً، أما إذا اعترضت حكومة المملكة على تسجيل الاتفاقية فيجب عندئذ صياغتها في شكل مبسط ونشرها. وتحذر البرقية الوزير المفوض من إعطاء التزامات مخالفة لهذه التعليمات.

R.10

1949/01/18
890 F. 7962/1-1849 (1)

برقية سرية رقم ٢٤ من فرانسيس ميلوي Francis E. Meloy نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٨ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يقول ميلوي إن ريتشارد أوكيف Colonel Richard J. O'Keefe آمر مطار الظهران سيرسل طائرتين إلى جدة لنقل الملك عبدالعزيز آل سعود إلى الرياض. ويوضح ميلوي أن عبدالله بن عدوان ممثل وزارة المالية (في الظهران) طلب الطائرتين، غير أنه ينوي إظهار الأمر على أنه مبادرة من أوكيف. ويعرب ميلوي عن اعتقاده أن شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company سترسل طائرات بهذا الخصوص أيضاً.

R.10

1949/01/19
890 F. 515/1-1949 (1)

برقية سرية رقم ١٩ موقعة من روبرت لوفيت Robert A. Lovett وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ١٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يطلب لوفيت من المفوضية الأمريكية في جدة أن تنقل إلى حكومة المملكة العربية السعودية تقريراً شخصياً من جورج إدي George A. Eddy من وزارة المالية الأمريكية وريموند مايكسيل Raymond Mikesell الخبير المالي في وزارة الخارجية الأمريكية يفيد أن الحكومة الأمريكية لا تعترض على اعتماد الدولار عملة متداولة في المملكة، وأن إدي ومايكسيل يجدان في هذا منافع للمملكة على الأقل كإجراء مؤقت لعدة سنوات بغض النظر عن بعض الشكوك حول استخدام النقود المعدنية الأمريكية. وتشير البرقية إلى أن إدي ومايكسيل سيرسلان تقريراً خطياً في الأسبوع القادم إلى حكومة المملكة حول طريقة إدخال الدولار إلى التداول في السوق المحلية السعودية، ويطلبان من الحكومة السعودية إبلاغهما بأي مصاعب قد تواجهها في توفير الرواتب في الشهر التالي.

R.6

1949/01/19
890 F. 5151/1-1949 (2)

برقية سرية رقم ٢٠ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يشير تشايلدز إلى أن تعليقات المسؤولين المحليين لفرع بنك الهند الصينية Banque de L'Indochine في جدة أثارت تكهنات حول ركود سوق الجنيهات الذهب في القاهرة، حيث لم تستطع شركة شيفيلد لصهر المعادن Sheffield Smelting Corporation وهي الشركة التسويقية للبنك هناك أن تبيع خلال الأيام العشرة الأولى من ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨م أكثر من ٥ آلاف جنيه ذهب، مما دفع كريستيان دولابي Christian Delaby مدير فرع البنك في جدة إلى التوجه إلى القاهرة سعياً لرفع معدل المبيعات هناك. ويقول تشايلدز إن دولابي تمكن بالفعل من بيع ١٠٠ ألف جنيه ذهب، لكن السوق سرعان ما عاد إلى الركود، وبقي لدى شركة شيفيلد مبلغ ٦٥ ألف جنيه ذهب من التي تحمل صورة الملكة فكتوريا لم تبع منها شيئاً. ويذكر تشايلدز أن تردد الشركة عن تخفيض الأسعار لم يسمح ببيع أكثر من ٧٥٠٠ جنيه من الفئة نفسها خلال الأسبوع الأول من السنة الجديدة، ومنع البنك من التخلص من مخزونه الكبير، ودفع دولابي إلى التفكير في التعامل مع شركة أخرى.

ويقول تشايلدز إن تطورات صناعة النفط في المملكة العربية السعودية أعطت بارقة أمل للبنك، إذ إن كمية كبيرة من الدولارات

ستتدفق على حكومة المملكة عند الانتهاء من المفاوضات الدائرة بشأن امتيازات النفط في الجزء السعودي من المنطقة السعودية–الكويتية المحايدة، وعندها لن تجد وزارة المالية السعودية نفسها مضطرة إلى بيع جنيهات ذهب للحصول على دولارات. ويورد تشايلدز ما أسر به دولابي من أن لديه ١٠٠ ألف جنيه ذهب في القاهرة، وهو ينتظر ارتفاع السعر قبل أن يبيعها بعد أن رفض قبول ١٣,٢٥ دولار للجنيه الذهب. ويبين تشايلدز أيضاً أن بنك الهند الصينية يواصل في الوقت نفسه إلحاحه على وزارة المالية السعودية لاحتكار تصدير الجنيهات من المملكة، موضحاً أن محمد سرور الصبان مستشار وزارة المالية السعودية لا يعارض هذه الفكرة.

R.6

1949/01/19
890 F. 612/1-1949 (1)

رسالة سرية رقم ١٠ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يشير تشايلدز إلى رسالة المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٢٦ المؤرخة في ٢ فبراير (شباط) ١٩٤٨م، ويتناول نشاط ما كان يعرف سابقاً بالبعثة البريطانية في الشرق الأوسط لمكافحة الجراد British Middle East Anti-Locust Mission والتي أطلق عليها منذ ١ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨م اسم «البعثة البريطانية لمسح الجراد في صحراء شبه الجزيرة العربية» British Desert Locust Survey. ويقول تشايلدز إن البعثة تتبع الآن إلى وزارة المستعمرات بدلاً من وزارة الخارجية البريطانية وبالتالي فقد انتقل مقرها الإقليمي من القاهرة إلى نيروبي، وتقلص نشاطها كثيراً عن ذي قبل. فبعد أن كانت في السابق تشمل كل المملكة العربيةالسعودية واليمن، يقول تشايلدز إن نشاطها ينحصر الآن في شريط تهامة الضيق الذي يمتد من جدة حتى الحدود اليمنية، بالإضافة إلى كل اليمن.

ويضيف تشايلدز أن عدد أفراد البعثة تقلص إلى ثلاثة، إضافة إلى ثلاثة آخرين من فنيي الصيانة. ويذكر أن أعضاء البعثة هم جورج بوبوف George Popov رئيس البعثة وفيليب هوج Philip Hogg، اللذان يجريان الأبحاث حالياً بالقرب من القنفذة، وجون هيويت John Hewitt وهو الآن في طريقه إلى اليمن للقيام بجولة عمل تستغرق أربعة أشهر، ويقول تشايلدز إن أعضاء البعثة الآخرين يقيمون في المقر المخصص لهم على طريق مهد الذهب على بعد ١٥ ميلاً شمالي جدة. كما لم يبق من مراكز مستودعات البنزين والإمدادات التابعة للبعثة سوى اثنين أحدهما في القنفذة والآخر في الليث.

ومن ناحية أخرى يذكر تشايلدز أن وزارة الدفاع السعودية اشترت ٤٥ شاحنة من فائض

مركبات البعثة حسبما جاء في برقية المفوضية رقم ٢٢٥ المؤرخة في ٣٠ نوفمبر ١٩٤٨م، أما بقية الفائض فقد بيع بالمزاد العلني. ويقول تشايلدز إن حكومة المملكة لا تسهم في أنشطة مكافحة الجراد لأن البدو يعتبرونه وجبة شهية لابد من تعويضهم عنها في حال القضاء عليه. كما يزعم تشايلدز أن عدم حماسة الملك عبدالعزيز آل سعود لأعمال البعثة يرجع إلى تجربة شخصية تعرض لها في بقعة كانت معدة للقضاء على كميات كبيرة من الجراد بالسم. وكان الملك عبدالعزيز قد وجد نفسه في أرض تعج بالجراد المسموم الذي كان يطلق رائحة نتنة تحت تأثير السم، فاضطر إلى مغادرة المكان بسرعة. ويختتم تشايلدز رسالته قائلاً إن البعثة تمارس في الوقت الراهن الحد الأدنى من النشاطات، وأن مجال عملها يقتصر على مراقبة عادات تكاثر الجراد.

R.7

1949/01/19
890 F. 841/1-1949 (1)

رسالة رقم ١١ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م ومضمنة طي مذكرة فيليب سترونج Philip G. Strong رئيس قسم المشتريات والتوزيع إلى مساعد رئيس العمليات البحرية في وزارة البحرية الأمريكية، مؤرخة في ١١ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يقول تشايلدز إن يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي أخبره أن حكومة المملكة العربية السعودية قررت إلغاء الرسوم المفروضة على رسو ناقلات النفط الأمريكية، أما الناقلات التي تستأجرها وزارة البحرية الأمريكية وتديرها شركات مدنية فستستمر في دفع هذه الرسوم عند رسوها في موانئ المملكة. ويقول تشايلدز إنه يتفهم وجهة نظر يوسف ياسين في التمييز بين النوعين من الناقلات. ويرى ألا تحاول المفوضية الإصرار على منح الناقلات المدنية المستأجرة المزية نفسها التي منحت للسفن التي تمتلكها البحرية الأمريكية.

R.11

1949/01/19
890 F. 7962/1-2749 (1)

نسخة من مذكرة رقم ١٦٣٠ من وزارة الخارجية الفلبينية إلى السفارة الأمريكية في الفلبين، مؤرخة في ١٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م ومضمنة طي رسالة تغطية رقم ١٠٦ من السفارة الأمريكية في مانيلا إلى وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٧ يناير.

تفيد وزارة الخارجية الفلبينية أنها تلقت مذكرة السفارة الأمريكية في الفلبين المؤرخة في ١٣ يناير ١٩٤٩م بشأن هبوط طائرة الخطوط الجوية الفلبينية Philippine Air Lines,

Inc. دون إذن في مطار الظهران بالمملكة العربية السعودية يوم ٢٣ أغسطس (آب) ١٩٤٨م. وتعرب وزارة الخارجية الفلبينية عن أسفها للحادث الذي تتحمَّل مسؤوليته الخطوط الجوية الفلبينية. وتؤكد المذكرة أن الوزارة تبحث الأمر في الوقت الراهن مع الشركة، وتلفت انتباهها إلى أن أي انتهاك آخر للأنظمة الخاصة بالمطار قد يؤدي إلى سحب المزايا التي تتمتع بها الشركة في الوقت الراهن.

R.10

1949/01/20
890 F. 7962/1-2049 (1)

رسالة سرية رقم ١٢ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٠ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م ومرفق بها ترجمة إلى اللغة الإنجليزية لمذكرة رقم ١٠/٤/٦٨/٣٩٧ من يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي إلى تشايلدز، مؤرخة في ٣ يناير ١٩٤٩م.

يشير تشايلدز إلى رسالة المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٢٧١، ويقول إن ياسين أقر في مذكرته المشار إليها أعلاه أن تاريخ اكتمال العمل في مطار الظهران هو ١٥ مارس (آذار) ١٩٤٦م، ولهذا فإن حكومة المملكة العربية السعودية ترى أن ١٥ مارس ١٩٤٩م هو موعد انتهاء اتفاقية مطار الظهران. ويضيف تشايلدز أن ياسين كان قد أبلغه قبل بضعة أيام أنه سيرسل إليه المذكرة المرفقة، وقال إنها مجرد إجراء شكلي، ولا تعكس رغبة حكومة المملكة في إخلاء مطار الظهران يوم ١٥ مارس ١٩٤٩م.

R.10

1949/01/20
890 F. 7962/1-2649 (1)

مسودة مذكرة سرية للغاية مقترحة من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية في المملكة العربية السعودية، مؤرخة في ٢٠ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م ومضمنة طي رسالة سرية للغاية رقم ١٩ من تشايلدز إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٦ يناير.

يطلب تشايلدز بناء على توجيهات حكومته، وفي ضوء روابط الصداقة بينها وبين حكومة المملكة العربية السعودية، تجديد اتفاقية مطار الظهران القائمة والمضمنة في المذكرات المتبادلة بين الجانبين في ٦ أغسطس (آب) و٢٠ ديسمبر (كانون الأول) من عام ١٩٤٥م و٢ يناير ١٩٤٦م، والتي ينتهي مفعولها في ١٥ مارس (آذار) ١٩٤٩م.

ويقول تشايلدز إن تجديد هذه الاتفاقية يسمح للقوات الجوية الأمريكية بمواصلة أداء التزاماتها في المواصلات البعيدة المدى، كما يسمح أيضاً باستمرار برنامج تدريب الطلاب السعوديين سواء أكان في مطار الظهران أم

في الـولايات المتـحدة الأمريكـية. وينـقل تشايلـدز وجهة نظر حكومـته التي ترى أن تجديد الاتفاقية سيؤدي إلى مواصلة التعاون القائم بالفعل بين البلدين.

ويضيف تشايلدز أن الاتفاقية الحالية تنص على أن تسلم الحكومة الأمريكية المطار بكامل منشآته في حال جيدة إلى الحكومة السعودية عند انتهاء سريان مدة الاتفاقية، وأن تتحمل الحكومة الأمريكية تكاليف أعمال الصيانـة. ويردف تشايلدز قائلاً إنه من الواضح أن تجديد اتفاقية مطار الظهران القائمة يشمل تجديد البنود المتعلقة بحقوق الطيران المدني من تلك الاتفاقية الواردة في المذكرات المتبادلة المشار إليها أعلاه، أما إذا أبرمت اتفاقية للنقل الجوي المدني بين الحكومتين الأمريكية والسعودية ودخلت حيز التطبيق خلال فترة سريان اتفاقية مطار الظهران المجددة، فإن شروط هذه الاتـفاقية الجديدة تحل محل تلك المتعلقة بحقوق الطيران المدني التي وردت في اتفاقية مطار الظهران. وتطلب مسودة المذكرة أن تكون فترة التجديد لمدة عام ميلادي واحد قابلة للتجديد سنوياً ما لم تخطر إحدى الحكـومتين الحكـومة الأخرى بعـدم رغبتها في تجديد الاتفاقية.

R.10

1949/01/21
890 F. 6363/1-2149 (1)

برقية سرية رقم ٢٦٠ من جوليوس هولمز Julius C. Holmes المسـتشـار في الـسفـارة الأمريكـيـة في لنـدن إلى وزيـر الخارجيـة الأمريكي، مؤرخة في ٢١ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يقول هولمز إن وولتر بايرون General Walter B. Pyron ممثل شركة الخليج لأعمال الاستكشاف Gulf Exploration Company لدى شـركة نـفط الـكويـت Kuwait Oil Company زار السفارة الأمريكية في لندن وأعرب عن أمله في ألا تتخذ السفارة أي إجراء بشأن مـطالبة شركة النفـط المستقلة الأمـريـكـيـة (أمـيـنـويـل) American Independent Oil Company بامتياز النفط في جزر أم المرادم وقروة وكبَّر قبل أن يتاح لشركة نفط الـكويت الوقت الكافي لرفع قضيـتها إلى وزارة الخـارجية الأمريكـية. ويضيف هولمز أن بايرون يدرك أن ممثل شركة الخليج لأعمال الاستكشاف سيتقدم بطلب مماثـل إلى وزارة الخارجيـة الأمريكيـة في واشنطن. ويوضح هولمز أن السفارة لم تعط رداً قاطعاً.

R.8

1949/01/21
890 F. 6363/1-2149 (5)

برقية سرية رقم ٢٦٧ من جوليوس هولمز Julius C. Holmes المسـتشـار في الـسفـارة الأمريكـيـة في لنـدن إلى وزيـر الخارجيـة الأمريكي، مؤرخة في ٢١ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يقول هولمز إن الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية نقلت إلى السفارة الأمريكية في لندن موقف وزارة الخارجية البريطانية من جزر أم المرادم وقروة وكبَّر بعد الاستماع إلى عرض جاي ستيفنز Guy Stevens من شركة الخليج لأعمال الاستكشاف Gulf Exploration Company حول مطالبة شركة النفط المستقلة الأمريكية (أمينويل) American Independent Oil Company بالامتيازات النفطية في هذه الجزر الثلاث.

وتنقل البرقية وجهة نظر وزارة الخارجية البريطانية التي تعتبر الادعاء بأن هذه الجزر تتبع من الناحية الجيولوجية المنطقة السعودية-الكويتية المحايدة قول مبالغ فيه، وأن السيادة السياسية هي المعتمدة في كل اتفاقيات امتيازات النفط المماثلة التي تشمل الجزر في الخليج دون الاعتبارات الجغرافية. ومن هذا المنطلق ترى وزارة الخارجية البريطانية أن جزيرة كبَّر تتبع الكويت. أما إذا لم تكن الجزر تتبع المنطقة المحايدة المذكورة فهي تابعة لشيخ الكويت باعتباره حاكم الدولة. ومن هنا يمكن القول إن الجزر تقع ضمن امتياز شركة نفط الكويت Kuwait Oil Company وهو ما تدعيه الشركة. أما إذا سمح شيخ الكويت لأمينويل باستغلال نفط هذه الجزر طبقاً لاتفاقية امتياز نفطي تشمل الجزر المذكورة فإنه يزج بنفسه في نزاع مع شركة نفط الكويت.

ويركز هولمز على ادعاء الحكومة البريطانية بأن هناك ما يبرر تقديمها المشورة لشيخ الكويت، مشيراً إلى موقفها منه، ومن مسألة الجزر. ويقول هولمز حسبما جاء في البرقية إن بريطانيا حريصة على عدم تأثر العلاقات بين المملكة والكويت بمسألة امتياز نفط المنطقة المحايدة. ويرفض ستيفنز موقف وزارة الخارجية البريطانية من شركة أمينويل من خلال رسائله وبرقياته لها، وقد ذكر أسباب رفضه هذا. ويطلب ستيفنز في الوقت الراهن من السفارة الأمريكية في لندن ترتيب مقابلة بينه وبين مايكل رايت Michael Wright المسؤول في وزارة الخارجية البريطانية ليسأله عمن له الحق في تفسير امتياز شركته، فهل هم أطراف الاتفاقية أم الحكومة البريطانية، كما يسأل إلى أي مدى تتصور الحكومة البريطانية أن من واجبها تقديم المشورة لشيخ الكويت. ويقول هولمز نقلاً عن ستيفنز إنه لو وافقت شركته على الدخول في عقد جديد يستثني هذه الجزر الثلاث من أجل إزالة المخاوف البريطانية، فهل هناك ضمان مسبق لموافقة البريطانيين وعدم اعتراضهم على توقيع شيخ الكويت على العقد الجديد؟.

R.8

1949/01/21
890 F. 6363/1-2149 (1)
رسالة سرية رقم ٢٦٨ من جوليوس هولمز Julius C. Holmes المستشار في السفارة

الأمريكية في لندن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢١ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يشير هولمز إلى برقيتي السفارة الأمريكية في لندن رقم ٢٦٠ و٢٦٧ المؤرختين في ٢١ يناير ١٩٤٩م حول رغبة جاي ستفينز Guy Stevens من شركة الخليج لأعمال الاستكشاف Gulf Exploration Company في مقابلة مايكل رايت Michael Wright المسؤول في وزارة الخارجية البريطانية ليبحث معه مسألة جزر قروة وكبَّر وأم المرادم. ويستفسر هولمز عما إذا كان مسعى شركة نفط الكويت Kuwait Oil Company عن طريق شركة الخليج لأعمال الاستكشاف يؤثر بطريقة ما في رغبة السفارة الأمريكية في ترتيب هذه المقابلة، ويشير إلى برقية الوزارة رقم ١٣٢ المؤرخة في ١١ يناير قائلاً إن السفارة الأمريكية قطعت شوطاً طويلاً في مساعدة شركة النفط المستقلة الأمريكية (أمينويل) American Independent Oil Company في شرح قضيتها لوزارة الخارجية البريطانية، وأوضحت لها اهتمام وزارة الخارجية الأمريكية بهذا الأمر.

R.8

1949/01/22
890 F. 5151/1-2249 (1)

برقية سرية رقم ٣٠ من فرانسيس ميلوي Francis E. Meloy نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٢ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يقول ميلوي إن المسؤول المالي في مطار الظهران يواجه صعوبة في الحصول على الريالات بسعرها الجديد البالغ ٢٥ سنتاً للريال الواحد، ويشير إلى أنه قبل تعيين عبدالله بن عدوان ممثلاً لوزير المالية في الأحساء كان عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي قد خوّل مدير الجمارك في الخبر صلاحية تزويد القوات الجوية الأمريكية بالريالات التي تريدها بسعر ٣٠ سنتاً للريال، وهو مازال مصراً على هذا السعر.

ويضيف ميلوي أن ابن عدوان مستعد لتوفير الريالات بالسعر الجديد، غير أنه يخشى إحداث خلل في ترتيبات الحمدان، ويقول إن واشنطن سمحت للقوات الجوية الأمريكية بشراء ريالات بسعر ٢٥ سنتاً من أي مصدر محلي، ثم يعبر عن رغبته بعدم التقيد بالترتيبات الأصلية لشراء الريالات من مدير الجمارك، ويطلب ميلوي من المفوضية الأمريكية في جدة إقناع الحمدان بالسماح لابن عدوان بتوفير الاحتياجات الشهرية للقوات الجوية الأمريكية من الريالات بسعر ٢٥ سنتاً للريال، مبيناً أن القوات الجوية تحتاج إلى ما يعادل ٨ إلى ١٣ ألف دولار شهرياً. ويوصي ميلوي بتلبية حاجة القوات الجوية الحالية للريالات بشكل عاجل.

R.6

1949/01/22
890 F. 796/1-2249 (1)

برقية سرية رقم ٢٧٢ من جوليوس هولمز Julius C. Holmes المستشار في السفارة الأمريكية في لندن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٢ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

ينقل هولمز عن وزارة الخارجية البريطانية أن حكومة المملكة العربية السعودية اقترحت على لسان الأمير منصور بن عبدالعزيز آل سعود وزير الدفاع السعودي تمديد عقد البعثة البريطانية للتدريب على الطيران المدني عند انتهائه في سبتمبر (أيلول) ١٩٤٩م.

R.9

1949/01/22
890 F. 7962/1-2249 (3)

برقية سرية للغاية رقم ٥٢ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٢ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يشير تشايلدز إلى برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ١٨ المؤرخة في ١٨ يناير ١٩٤٩م، ويقول إنه قدم مسودة المذكرة الخاصة بتجديد اتفاقية مطار الظهران إلى يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي. ويضيف تشايلدز أن ياسين اتخذ موقفاً متشدداً على عكس موقفه السابق المبين في برقية المفوضية رقم ٦٥١ المؤرخة في ١٨ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨م. ويعزو تشايلدز هذا التغير في موقف ياسين إلى شعور الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير الخارجية السعودي بالمرارة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية عقب عودته من اجتماع الأمم المتحدة في باريس، وتصميمه على جعل حكومة المملكة العربية السعودية تتبع سياسة أكثر تشدداً تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، كما يعزو سبب التغيير في موقف ياسين إلى بعض الاتصالات البريطانية السرية للغاية حول معارضة الولايات المتحدة للمقترحات البريطانية لإحلال السلام في فلسطين، والتي ذكرتها المفوضية في برقيتها رقم ٢٣ المؤرخة في ٩ يناير ١٩٤٩م.

ويضيف تشايلدز أن ياسين خصص جزءاً كبيراً من المناقشة للتعليق على السياسة الأمريكية تجاه فلسطين وتجاه العرب، وأبدى دهشته من موقف الولايات المتحدة التي تتوقع من المملكة الموافقة على تمديد الاتفاقية المذكورة دون مقابل على الرغم من سياستها السلبية تجاه العرب وتحيزها لغيرهم. ويقول تشايلدز إن ياسين أشار إلى تهديد مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات اقتصادية على العرب لإجبارهم على قبول الهدنة، وإلى رفض الولايات المتحدة تطبيق هذه العقوبات على اليهود، وأضاف أنه يعلم أن الحظر المفروض على الأسلحة يحول دون حصول المملكة على معدات عسكرية مقابل تمديد الاتفاقية المذكورة.

وينقل تشايلدز عن ياسين في هذا السياق ما قاله الأمير فيصل من أن الثمن الذي تطلبه المملكة قد يكون حصولها على طائرات من الولايات المتحدة. ويقول تشايلدز مشيراً إلى برقية الوزارة رقم ٤٧١ المؤرخة في ١٧ ديسمبر إنه أوضح لياسين أن الولايات المتحدة تنفق في الوقت الراهن ١٨ مليون دولار على صيانة المطار، وإنه لا يعرف إن كانت وزارة القوات الجوية الأمريكية مستعدة للقيام بأكثر من تحمل عبء المطار.

وبعد الإشارة إلى برقية المفوضية رقم ٦٥١ المؤرخة في ١٨ ديسمبر، يطلب تشايلدز معرفة مدى استعداد وزارة وزارة القوات الجوية الأمريكية إلى تحمل نفقات الطلبة السعوديين، كما يستفسر عن إمكانية إبلاغ حكومة المملكة شفهياً برقم مالي معين تكون الحكومة الأمريكية مستعدة لإنفاقه على صيانة المطار، وجعله في حالة جيدة. كما يطلب معرفة إن كان هناك إجراء متوقع تجاه مقترحات الملك عبدالعزيز آل سعود الواردة في برقيتي المفوضية رقم ٢١ و٢٣ المؤرختين في ٧ و٩ يناير ١٩٤٩م. ويقول تشايلدز إنه واثق من أن الملك يرغب في بقاء الأمريكيين في الظهران، غير أن الأمير فيصل قد يدفع الملك إلى التشدد وخاصة في غياب أي رد إيجابي بشأن المساعدة العسكرية، والاتفاقية الثلاثية الأمريكية البريطانية السعودية، والتهديد بفرض العقوبات التي لوح بها مجلس الأمن ضد اليهود والعرب على حد سواء.

R.10

1949/01/24
890 F. 5151/1-2449 (1)

برقية سرية رقم ٦٢ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يقول تشايلدز إنه على الرغم من استمرار نقص الريال في جدة، إلا أن سوق الصرافة فيها شهدت انفراجاً بسبب تدفق كميات كبيرة من الروبيات من عدن، وظهور كميات من الفئات الصغيرة من العملة المصرية، مما سمح للتجار بإعادة ربط الدولار بالجنيه الذهب، وهذا ما ورد في برقيتي المفوضية رقم ٣٠ و٣٦ المؤرختين في ١١ و١٢ يناير، وبسبب تسويق الجنيهات الذهب الإنجليزية نتيجة ارتفاع أسعارها في القاهرة.

ويضيف تشايلدز أن المرسوم المؤرخ ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨م لم ينشر بعد، وأن حكومة المملكة العربية السعودية لم تطبق توصية جورج إدي George A. Eddy المضمنة في الفقرة الختامية من برقية الوزارة رقم ٧ المؤرخة في ٧ يناير. ويفيد تشايلدز أن النبأ الوارد في برقية المفوضية رقم ١٩ المؤرخة في ١٩ يناير عن مرض محمد سرور الصبان

مستشار وزارة المالية السعودية لم ينقل بعد إلى عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي.

R.6

1949/01/24
890 F. 6363/1-2149 (1)

برقية سرية رقم ٢٤٧ موقعة من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في لندن، مؤرخة في ٢٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يقول آتشيسون إنه على الرغم من عدم رغبة الوزارة في الانحياز إلى شركة النفط المستقلة الأمريكية (أمينويل) American Independent Oil Company أو شركة نفط الكويت Kuwait Oil Company في الوقت الراهن، إلا إنها لا ترى مانعاً من ترتيب مقابلة بين جاي ستيفنز Guy Stevens ممثل شركة الخليج لأعمال الاستكشاف Gulf Exploration Company ومسؤولي وزارة الخارجية البريطانية. ويشير آتشيسون إلى برقية السفارة رقم ٢٦٨ المؤرخة في ٢١ يناير قائلاً إن هذه المساعدة تتوافق مع رغبة وزارة الخارجية الأمريكية في تأكيد حرية الاتصال بين ممثلي أي من الشركتين سواء أكان مع شيخ الكويت أم ممثلي الحكومة البريطانية.

R.8

1949/01/24
890 F. 6363/1-2449 (1)

برقية سرية رقم ٢٨٠ من جوليوس هولمز Julius C. Holmes المستشار في السفارة الأمريكية في لندن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يشير هولمز إلى برقية السفارة الأمريكية في لندن رقم ٢٦٠ المؤرخة في ٢١ يناير، ويقول إن وولتر بايرون General Walter B. Pyron المتحدث باسم المصالح الأمريكية في شركة نفط الكويت Kuwait Oil Company أكد أن شركة الخليج لأعمال الاستكشاف Gulf Exploration Company تعتقد أن الجزر الثلاث (قروة وكبّر وأم المرادم) مشمولة في امتياز شركة نفط الكويت، وأوضح أنه إذا ما طالبت شركة النفط المستقلة الأمريكية (أمينويل) American Independent Oil Company بهذه الجزر فإن شركة الخليج لأعمال الاستكشاف ستدافع عن مصالحها.

ويطلب بايرون ألا تتخذ السفارة أي إجراءات تؤيد فيها مطالب شركة أمينويل. ويوضح هولمز أن السفارة لم تتخذ خطوات من هذا النوع، وأن جهودها محصورة في التأكد من منع الحكومة البريطانية من استغلال موقعها المتميز في الخليج للتدخل والاعتراض على القرارات المستقلة التي يتخذها شيخ الكويت بشأن حقوق الامتياز في هذه الجزر. ويقول هولمز إن بايرون وافق على أن هذا هو

الموقف السليم للوزارة، ما لم تتضمن الخطوات المتخذة أية حكم يؤيد شرعية مطالب أمينويل. وينقل عن بايرون قوله إن مجلس الإدارة لشركة نفط الكويت سينظر في جلسته يوم ٢٦ يناير في مطالب أمينويل، وسيتخذ قراراً بإبراز القضية إلى العلن بالاستفسار من شيخ الكويت عن نواياه بشأن الجزر المذكورة.

R.8

1949/01/24
890 F. 7962/1-2449 (2)

برقية سرية للغاية رقم ٥٤ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يشير تشايلدز إلى برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٥٢، المؤرخة في ٢٢ يناير، ويقول إن يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي زاره وأبلغه أنه ناقش موضوع مطار الظهران مع الملك عبدالعزيز آل سعود والأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير الخارجية السعودي حيث عبر الملك عن رغبته في التوصل إلى اتفاقية بشأن تأجير مطار الظهران لحكومة الولايات المتحدة.

وينقل تشايلدز قول ياسين إن حكومة المملكة العربية السعودية تدرك أن حظر الأسلحة يمنع أن تكون المعدات العسكرية بدلاً للإيجار، ولذا فإنها تفكر في أن يكون هذا البدل محركات الطائرات التي هي بأمس الحاجة إليها. وترى حكومة المملكة أن قدرة الحكومة الأمريكية على انتزاع موافقة الكونجرس الأمريكي على تخصيص الأموال، بناء على عقد إيجار قصير الأجل، مقياساً لمدى ثقة الولايات المتحدة فيها. ويردف تشايلدز قائلاً إن ياسين يفضل عقد اتفاقية جديدة تشمل البنود التي يريد الطرفان الاحتفاظ بها من الاتفاقية القديمة وإدخال بنود عامة جديدة سيعرضها عليه. ويورد تشايلدز المذكرة التي قرأها ياسين، وتفيد أن عقد إيجار المطار السابق ينتهي في ١٥ مارس (آذار) من العام نفسه، وبذا تنتقل ملكية المطار بما فيه وما عليه من منشآت إلى حكومة المملكة طبقاً لاتفاقية مطار الظهران. وأضاف ياسين أن حكومة المملكة مستعدة للسماح للحكومة الأمريكية باستخدام مطار الظهران لمدة عام بشرط الاتفاق على بدل إيجار سنوي، وتدريب عدد من الطلبة السعوديين في المطار وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وإجراء أعمال الصيانة اللازمة في المطار طبقاً للاتفاقية المبرمة بين الحكومتين. ويختتم تشايلدز برقيته قائلاً إن حكومة المملكة كانت وما زالت تناقش مع الحكومة الأمريكية كيفية التوصل إلى اتفاقية تؤكد سلامة أراضي المملكة وتزويدها بالأسلحة التي تمكنها من الدفاع عن نفسها.

R.10

1949/01/24
890 F. 7962/1-2449 (2)

برقية سرية للغاية رقم ٥٥ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يشير تشايلدز إلى برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٥٢ المؤرخة في ٢٤ يناير، ويقول إنه شرح ليوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي أن الحكومة الأمريكية اقترحت تجديد اتفاقية مطار الظهران الحالية لأن هذا أسهل. أما إذا كانت حكومة المملكة العربية السعودية تفضل إبرام معاهدة جديدة فإن حكومة الولايات المتحدة لن تبدي أي اعتراض على ذلك. ويضيف تشايلدز أنه بين لياسين أن نفقات بدل الإيجار في غياب أي تجديد تلقائي للاتفاقية قد يجعل الاتفاقية المقترحة غير مقنعة بالنسبة إلى وزارة القوات الجوية الأمريكية على أساس أن المدة المحدودة لتأجير المطار لا تبرر النفقات المترتبة على ذلك.

ويقول تشايلدز إن ياسين أكد أن شروط الإيجار ليست سوى شروط اسمية، موضحاً أن المملكة لا تستطيع تقديم المزيد بسبب الوضع الراهن في الشرق الأوسط، وبسبب إحجام الحكومة الأمريكية عن مد حكومة المملكة بالمعدات العسكرية، وعن إبرام اتفاقية ثلاثية بينها وبين بريطانيا والمملكة. ويشير تشايلدز إلى صعوبة إقناع الكونجرس الأمريكي بتخصيص ميزانية لمطار الظهران إذا لم يكن بقاء الولايات المتحدة فيه مؤكداً. ويذكر تشايلدز أن ياسين طلب منه في نهاية اللقاء ألا تصر الحكومة الأمريكية على التجديد التلقائي لاتفاقية المطار، واقترح عقد اتفاقية مؤقتة لسنة واحدة على أمل التوصل في أثنائها إلى اتفاقية طويلة الأجل، كما أكد له عدم وجود ما تخشاه الولايات المتحدة بالنسبة إلى بقائها في المطار.

R.10

1949/01/24
890 F. 7962/1-2449 (1)

برقية سرية رقم ٥٦ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

بناء على توصية ريتشارد أوكيف Colonel Richard J. O'Keefe آمر مطار الظهران ووزارة القوات الجوية الأمريكية وقسم الطيران في وزارة الخارجية الأمريكية، يقترح تشايلدز على وزارة الخارجية الأمريكية تزويد المفوضية بشروط الاتفاقية الحالية الخاصة بمطار الظهران التي يراد الاحتفاظ بها في الاتفاقية الجديدة. ويقول إن الاتفاقية ستتخذ شكل مذكرة متبادلة وذلك بناء على رغبة حكومة المملكة العربية السعودية التي أشير إليها في برقية المفوضية رقم ٥٥ المؤرخة في ٢٤ يناير. ويعبر تشايلدز

عن اعتقاده أن من المفيد صياغة هذه المذكرة من جديد للتأكد من أن المذكرة الجديدة تشتمل على كل ما حوته الاتفاقية القديمة، وكل ما ترغب فيه وزارتا الخارجية والقوات الجوية الأمريكيتان. ويشير تشايلدز أيضاً إلى أن الصيغة النهائية ستحال بالطبع إلى وزارة الخارجية الأمريكية للموافقة عليها.

R.10

1949/01/25
711.90 F. 27/1-2549 (1)

برقية سرية رقم ٨ موقعة من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يقول آتشيسون إن أحد مسؤولي شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في واشنطن أبلغ وزارة الخارجية الأمريكية أن مسؤولاً حكومياً سعودياً، لم يكشف عن اسمه، طلب معلومات من جاري أوين Garry Owen رئيس قسم العلاقات بالشركة تتعلق بكيفية دخول المملكة العربية السعودية في اتفاقية ثنائية للنقل الجوي مع الولايات المتحدة الأمريكية على غرار الاتفاقيات القائمة بين الحكومة الأمريكية والحكومات الأخرى.

ويضيف آتشيسون أن وزارة الخارجية الأمريكية أبلغت أرامكو بأنها اقترحت على حكومة المملكة منذ بداية عام ١٩٤٥م البحث في عقد اتفاقية للنقل الجوي، موضحاً أن مفاوضات نشطة دارت أيضاً في هذا الخصوص في عام ١٩٤٨م، ثم توقفت بعد ذلك. ويطلب آتشيسون من أرامكو تكليف أوين بإبلاغ المسؤول السعودي أن المفوضية الأمريكية في جدة مطلعة على هذا الأمر، ومستعدة للبحث فيه عندما ترغب حكومة المملكة في ذلك.

R.12

1949/01/25
890 F. 1281/1-2549 (1)

رسالة من كارل ساور Carl A. Sauer رئيس قسم المكتبات والمعاهد بالنيابة في وزارة الخارجية الأمريكية إلى روبرت هاردي Robert S. Hardy من رابطة كليات الشرق الأدنى Near East College Association، مؤرخة في ٢٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يشير ساور إلى عقد مؤرخ في شهر يونيو (حزيران) ١٩٤٥م يخصص مبلغاً لإنشاء مستوصف في جدة، ويطلب موافاة الخارجية الأمريكية بالتقدم الذي تم إحرازه في تصفية المستوصف القديم، وبيع ممتلكاته، والانتهاء من الحسابات المتعلقة بهذا العقد.

R.3

1949/01/25
890 F. 6363/1-2549 (1)

برقية سرية رقم ٩٩ من جفرسون باترسون Jefferson Patterson المستشار

القانوني فـي السفارة الأمريكية في الـقاهرة إلى وزير الخارجـية الأمريكي، مؤرخـة في ٢٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يقول باترسون إن أحمد توفيق المستشار القانوني لدى حكومة المملكة العربية السعودية يحاول في مفاوضـات عقد الامتياز النفطي مع ممثلي شركة نفط باسيفيك وسترن Pacific Western Oil Company إدخال فقـرة تنص على أنه في حال الحاجة إلى إقامة تحصينات حول منشآت الشركة، فإن الحكومة تقوم بها على نفقة الشركة المذكورة، كما سيكون على نفقة الشركة ما تحتاجه من الرجال والأسلحة حسب الاتفاق.

ويضيف باترسون أن شركة نفط باسيفيك وسترن اعترضت على مثل هـذه الالتزامات قائلة إن الحكومة الأمريكية قد تعـارض قيام الشركات الأمريكية بمثل هذه المهمات. ويقول باتـرسون إن ريتـشارد فنـكهاوزر Richard Funkhouser ملحق شؤون النفط بالنيابة في السفارة الأمـريكية في القاهـرة يؤيد مبدئيـاً موقـف الشركة. وأخـيراً يطلـب باترسون التوجيه من وزارة الخارجية الأمريكية.

R.8

1949/01/25
890 F. 796/1-2649 (2)

مذكرة سرية من دونالد بيرجس Donald C. Bergus السكـرتير الثـاني في المفـوضية الأمريكية في جدة إلى ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المـفوض الأمريكي، مؤرخـة في ٢٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م ومضمنة طي رسالة سريـة رقم ٢٢ من تشايلدز إلى وزير الخارجـية الأمريكي، مؤرخـة في ٢٦ يناير.

يضـمن بـيرجـس مذكـرته مـلخـص محادثات دارت بينه وبين خليل تميم مستشار شؤون الطيران المـدني لدى حكومة المملكة العربية السعودية الذي استهل المناقشة بالتعبير عن اعتقاده أن حكومة المملكة ستدرس شراء عشر طائرات شحن وركاب بريطانية من طراز بريستـول، ثمن كل منها ٥٦,٥٢٠ جنـيهاً استرلينياً، وخمسة محركات إضافية يبلغ ثمن كل منـها ٨ آلاف جنيه اسـترليني. ويذكـر بيرجس أن وكيل شركة بريستول غادر جدة على أن يبلغ بالـقرار النهائي الذي ستتخذه حكومة المـملكة فيما بـعد. ويوضح تميم، حسبما رواه بـيرجس، أن السبب في رغبـة الأمير منصور بن عبدالـعزيز آل سعود وزير الدفاع السعودي في شراء هذه الطائرات هو إلحاح البريطانيين وإحضارهم الطائـرات إلى جدة لـعرضها، بـينما لـم تقدم الشـركات الأمريـكية خدمـات مماثلة، بـالإضافة إلى الاستياء العـام من الطيران الأمريكي نتيـجة تصرفات موظفي شركة تي دبليو إيه العاملين في الخطوط الجوية العربية السعودية.

ويفيد بيرجس أنه رد على تميم موضحاً ضرورة أن تبـين حكومة المملـكة للشركـة

الأمريكية مثل هـذه التصرفات، لكن تميم أخبره بأن الموظفـين الأمريكيين قد شكلوا عصبـة متضامنـة، وسوف يتسترون عـلى بعضـهم البعض ممـا حدا بالأمير مـنصور لاتخاذ قرار بـالتعاقد مباشرة مـع موظفين أجانب عقب انتهاء اتفاقية التشغيل مع شركة تي دبليو إيه.

R.9

1949/01/25
890 F. 7962/1-2549 (1)

برقية سرية رقم ٦٤ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكـي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكـي، مؤرخة في ٢٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يشـير تشـايلدز إلـى برقيـة المفوضـية الأمريكية في جدة رقم ٥٦ المؤرخة في ٢٤ يناير بشأن مطار الظهران، ويقول إنه أوضح ليوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي أن ما يضايقه، ويعتقد أنه يضايق وزارة القوات الجوية الأمريكـية، هو أن المباحثات الجارية في هـذا الشأن تـركز كليـة على المـصالح الأمريكيـة في المطار، وتميل إلـى تجاهل أن للمملكة مصـالح أيضاً، وعبر تشايلدز عن اعتقاده أن المصالح مشتركة بالتساوي.

ويضيف تشايلـدز أنه أوضح للمسؤول السعودي أن بإمكان الولايات المتحدة أن تحقق ما تريده من المطار بوضع حاملة طائرات في الخليج. ويـقول تشايلدز إن ياسين أقـر بأن للمملكة مصالح في تأجير المطار لكن المصالح الأمريكـيـة أكبـر. ويوضـح تشـايلـدز أن المفاوضات الجاريـة حالياً بين الجانبين تتسـم بالمساومة والتنازلات المتبادلة.

R.10

1949/01/26
890 F. 7962/1-2649 (1)

رسالة سرية رقم ١٨ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكـي، مؤرخة في ٢٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م ومرفق بها رسالة سرية من ريتشارد أوكيف Colonel Richard J. O'Keefe آمر مطار الظهران إلى تشايلدز، مؤرخة في ١١ يناير، ومضمن طي رسالة أوكيف شهادة خـطية من ليفلر S. F. Lefler، مؤرخة في ١٠ يناير.

يشـير تشـايلدز إلى رسـالة المفـوضية الأمريكية في جدة رقم ٢ المؤرخة في ٤ يناير التي تتناول القـوانين الجنائية والمدنية المطبقة على أفراد القوات الجوية الأمريكية والممثلين والعامـلين الأمريكيين فـي مطار الظهـران، ويقول إنـه سلم يوسف يـاسين نائب وزير الخارجية السعودي نسخة من رسالة أوكيف المرفقة، مـوضحاً أن ياسين لم يبد اهـتماماً بقـضية الجنـدي الأمريكـي تشستـر بلاتزر Chester G. Platzer، لكنه أراد معرفة الأنظمة المطبقـة خارج المطار. ثم يفيـد تشايلدز أن ياسين بدا مقتنـعاً بعقوبة الغرامة المالية التي

أصدرها أوكيف بحق بلاتزر، واعتبر القضية منتهية. ويضيف تشايلدز أنه يقدر لياسين اهتمامه بالقضية من ناحية المبدأ، وأبلغه أنه كتب إلى وزارة الخارجية الأمريكية بخصوص هذا الموضوع، ويأمل في تلقي الرد عما قريب.

R.10

1949/01/26
890 F. 7962/1-2645 (1)

رسالة سرية للغايةرقم ١٩ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م ومضمن طيها مسودة مذكرة سرية للغاية مقترحة من تشايلدز إلى يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي، مؤرخة في ٢٠ يناير ١٩٤٩م.

يشير تشايلدز إلى برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٥٢ المؤرخة في ٢٤ يناير، ويعلق على المذكرة المرفقة المقترحة بشأن تمديد اتفاقية مطار الظهران قائلاً إنها تشير حسب اقتراحات وزارة الخارجية الأمريكية إلى حقوق الطيران المدني. وينقل تشايلدز عن ياسين قوله إنه لا يرى سبباً لإقحام هذه الحقوق في المذكرة، وأوضح أنه يفضل أن تقتصر المذكرة على الأمور الأساسية فقط. ولذا يطلب تشايلدز من وزارة الخارجية إعطاءه صلاحية استبعاد ذكر حقوق الطيران المدني إذا ما عارضت حكومة المملكة العربية السعودية ذلك في أثناء المفاوضات.

ويضيف تشايلدز أنه يعرف مدى قلق وزارة الخارجية الأمريكية من عدم وجود اتفاقية ثنائية للنقل الجوي مع المملكة، ويلفت الانتباه إلى أن هناك اعترافاً من قبل حكومة المملكة بالحقوق الأساسية للطيران المدني في اتفاقية مطار الظهران، كما يوضح أن الحكومة البريطانية لا تملك أي اتفاقية مكتوبة تضمن حقوقها في الطيران المدني في المملكة مثل الحقوق التي حصلت عليها الولايات المتحدة الأمريكية في اتفاقية مطار الظهران.

R.10

1949/01/26
890 F. 01/1-2649 (1)

رسالة سرية رقم ٢٠ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

ينقل تشايلدز عن هاري سينت جون فلبي Harry St. John Philby المستشرق البريطاني الذي زار المفوضية الأمريكية في جدة يوم ٢٥ يناير، أن الحكومة السعودية لا تفكر في وضع قوانين منظمة للآثار فحسب، بل في إقامة إدارة خاصة بالآثار. وذلك بعد المحادثات التي أجراها فلبي معه ومع بعض أعضاء الحكومة السعودية. ويضيف تشايلدز أيضاً نقلاً عن فلبي أن المسؤولين السعوديين

رشحوه لرئاسة هـذه الإدارة، غير أنه فضل أن يكون رئـيسها سعـودياً، وأن يعمل هـو مستشاراً لها. ويقول تشايلدز إنه اقترح على فلبي أن يتولى تأسيس هذه الإدارة ثم يدرب سعودياً ليـحل محله. ويورد تشايلـدز قول فلبي إن المسؤولين السعوديين أرادوا منه وضع مسودة النظام الأساسي لهذه الإدارة، ولذلك طلب تزويده بنسخة من قانون الآثار المصري للاسترشاد بـه. ويضيف تشايلدز أنـه وافق على طـلب فلبي، وعـرض إرسال المسودة المقترحـة إلى القاهرة لاستطلاع رأي رجـال الآثار الأمريكـيين العاملين هنـاك. ويختتم تشايلدز رسالته قائلاً إن فلبي وعده بتزويده بنسخـة من النظام الأساسي المـقترح بمجرد انتهائه من إعداده.

R.2

1949/01/26
890 F. 001Abdul Aziz/1-2649 (1)

رسالة سرية رقم ٢١ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكـي، مؤرخة في ٢٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يقول تشايـلدز إن هاري سينت جون فلـبي Harry St. John Philby المـستشـرق البريطاني زار المفوضية الأمريكية وأبلغه أن حكومة المـملكة العربيـة السعودية تدرس موضـوع الاحتفـال يوم ٨ ينـاير ١٩٥١م بالذكـرى الخمسين، بـالتقويم الـهجري، لدخول الملك عبدالعزيز آل سعود الرياض، وقد كان ذلك يوم ٣ شوال ١٣١٩هـ الموافق ١٤ ينـاير ١٩٠٢م. وأوضح فـلبي أن ٣ شوال للعام الهجري ١٣٦٩هـ سيوافق يوم ٢٠ يوليـو (تموز) ١٩٥٠م، وأن الذكرى الخامسة والعشرين لتولـي الملك عبدالعزيز الحكـم في الحجاز سـتكون يـوم ٨ يناير ١٩٥١م؛ ولذا يفكر المسؤولون في الاحتفال بالمناسبتين معاً في ذكرى تولي الملك السلطة في الحجاز.

R.1

1949/01/26
890 F. 5151/1-2649 (1)

برقية سرية رقم ٦٦ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكـي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكـي، مؤرخة في ٢٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يحيط تشايلدز وزير الخارجية الأمريكي علماً أن عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي وعد بإرسال تعليمات إلى عبدالله بن عدوان ممثـل وزارة المالية (في الأحساء) لتوفير ريالات سعودية بسعر ٢٥ سنتاً للريال الواحد (لمصلحة القوات الجوية الأمريكية).

R.6

1949/01/26
890 F. 5151/1-2649 (1)

برقية سرية رقم ٦٧ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكـي في

جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يشير تشايلدز إلى برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٦٦ المؤرخة في اليوم نفسه، ويقول إنه عندما ناقش توفير ريالات بسعر ٢٥ سنتاً للريال الواحد مع عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي كان من الضروري الإشارة إلى حصول المفوضية على الدولارات من السوق الحرة. ويضيف تشايلدز أن الوزير السعودي وعد بتوفير كميات من الريالات بسعر ٢٥ سنتاً للريال الواحد للقنصلية الأمريكية في الظهران وللقوات الجوية الأمريكية فيها وللمفوضية الأمريكية في جدة إذا تلقى طلباً رسمياً بذلك، وأوضح أنه سيتخذ هذا القرار عربوناً على صداقة حكومة المملكة العربية السعودية للحكومة الأمريكية رغم الخسارة المادية التي ستتكبدها حكومة المملكة.

R.6

1949/01/26
890 F. 796/1-2649 (2)

رسالة سرية رقم ٢٢ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م مضمن طيها مذكرة سرية من دونالد بيرجس Donald C. Bergus السكرتير الثاني في المفوضية الأمريكية في جدة إلى تشايلدز، مؤرخة في ٢٥ يناير.

ينقل تشايلدز عن آلن تروت Alan C. Trott السفير البريطاني في جدة أن ممثل شركة مصر للطيران Misr Airworks أعلمه أنه يحاول بيع عشر طائرات شحن بريطانية من طراز بريستول Bristol إلى حكومة المملكة العربية السعودية لاستعمالها في الخطوط الجوية العربية السعودية. وأضاف أن خليل تميم مستشار الطيران المدني الأمريكي لدى حكومة المملكة متحمس لهذه الصفقة.

ويروي تشايلدز أن تروت أوضح لممثل شركة مصر للطيران أنه لن يستعمل الضغط السياسي لإتمام هذه الصفقة وأنه يرى ضرورة قيامها على أسس اقتصادية بحتة، ويردف قائلاً إن إيرل كونستابل Earl Constable ممثل شركة تي دبليو إيه TWA ذكر اهتمام حكومة المملكة العربية السعودية بالأمر، وأوضح أن طائرات بريستول البريطانية ستجعل مهمة طياري شركة تي دبليو إيه العاملين في المملكة في منتهى الصعوبة نظراً لأن هذه الطائرات غير مألوفة لديهم، بالإضافة إلى صعوبة تشغيلها وصيانتها. ويرى تشايلدز ضرورة الالتزام بالموضوعية المطلقة بالنسبة إلى هذه الصفقة، ويقول إن القرار يجب أن يتخذ على أساس ما يناسب حكومة المملكة.

ويستفسر تشايلدز في الفقرة الخامسة من رسالته عن موقف وزارة الخارجية الأمريكية من الدعم الذي يجب تقديمه بالنسبة إلى

علاقات شركة تي دبليو إيه مع الخطوط الجوية العربية السعودية، موضحاً أن المحادثات التي أجراها بيرجس مع تميم كشفت عن استياء حكومة المملكة من إدارة شركة تي دبليو إيه في المملكة بعدما عبرت الشركة الأمريكية هي الأخرى عن استيائها عن سير العمليات المحلية في المملكة. ويرى تشايلدز أن رالف كارن Ralph Curren ملحق شؤون الطيران المدني في السفارة الأمريكية في القاهرة سيرغب بلا شك في الاطلاع على الأوضاع المشار إليها في هذه المذكرة عند زيارته القادمة لجدة.

ويرى تشايلدز في الفقرة السادسة أن الوضع يتطلب من كارن مزيداً من الزيارات إلى جدة، كما يستفسر عن مدى التأييد الذي يمكن للمفوضية تقديمه لشركة تي دبليو إيه والشركات الأمريكية الأخرى، مبيناً أن حكومة المملكة تجد أنها قد توفر أكثر بتوظيفها بريطانيين فتلغي عقد شركة تي دبليو إيه، وأنها قد تعتمد على الموظفين الأجانب مباشرة. ويطلب تشايلدز من وزارة الخارجية الأمريكية تزويده بتوجيهاتها بشأن الأمور الآنفة الذكر.

R.9

1949/01/26
890 F. 6363/1-2649 (3)

رسالة سرية رقم ٢٣ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يقول تشايلدز إنه زار عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي وناقش معه العلاقات بين حكومة المملكة العربية السعودية وشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company. وقد تطرقا في أثناء النقاش إلى سعر الريال الذي ستعتمده الحكومة السعودية في توفيرها الريالات للتداول في مطار الظهران وللقنصلية الأمريكية في الظهران والمفوضية الأمريكية في جدة.

ويضيف تشايلدز أن الوزير السعودي كشف له أنه كان متردداً في الموافقة على بيعهم الريال السعودي بسعر ٢٥ سنتاً أمريكياً للريال الواحد خشية أن يشكل ذلك سابقة تحتج بها أرامكو والمؤسسات التجارية الأخرى العاملة في المملكة للمطالبة بالمعاملة بالمثل. ويضيف الحمدان أنه ناقش هذا الأمر مع أرامكو التي عرضت مليوني دولار نقداً لقاء حق الحصول على الريالات بسعر ٢٥ سنتاً للريال بدلاً من ٣٠ سنتاً، وهو السعر الذي التزمت به الشركة في الماضي. ويذكر تشايلدز أنه أكد للحمدان أنه لا يملك سلطة التحدث باسم أرامكو، وأنه تأكد من محادثاته مع جورج إدي George A. Eddy ممثل وزارة المالية الأمريكية الذي زار جدة مؤخراً وروبرت بروام Robert Brougham نائب رئيس شركة

أرامكو أن الشركة على وعي تام بالتزاماتها، وأنها لن تطالب بأن تعامل على قدم المساواة مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. ويبين تشايلدز أنه أوضح للوزير السعودي أن حكومة المملكة لن تخسر شيئاً ببيعها الريال مقابل ٢٥ سنتاً، فمعظم الريالات ستنفق على مطار الظهران ولمصلحة حكومة المملكة مباشرة.

ويذكر تشايلدز أن الحمدان أكد متانة العلاقات بين حكومة المملكة وأرامكو، وأوضح أن من الممكن التغلب على المشكلات التي تبرز بين فينة وأخرى بالنوايا الحسنة من الطرفين، ونوه بالتغيرات العديدة التي تحدث في ترتيبات دفع العائدات، وأعلن أن الترتيبات الماضية اتخذت في ظروف تختلف عما هو سائد الآن. ويبين تشايلدز أن المقصود هو أن المملكة تتوقع إعادة فتح المفاوضات بشأن العائدات على أرضها. ويستطرد تشايلدز قائلاً إنه عرف من جاري أوين Garry Owen ممثل شركةأرامكو في جدة أن الشركة تأمل عند إعادة فتح المفاوضات بشأن العائدات النفطية أن تتم هذه المفاوضات في الولايات المتحدة الأمريكية، ويضيف أنه كان من المنتظر أن يزور الحمدان الولايات المتحدة حسبما جاء في برقية المفوضية رقم ٢٩ المؤرخة في ١٠ يناير، لكنه نفى ذلك في أثناء مقابلته تشايلدز.

R.8

1949/01/26
890 F. 796/1-2649 (1)

برقية سرية رقم ١٤٩ من جوليوس هولمز Juluis C. Holmes المستشار في السفارة الأمريكية في لندن إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يقول هولمز إن جيمس كيبل James Cable من الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية أبلغ أحد أعضاء السفارة الأمريكية في لندن يوم ٢٠ يناير ١٩٥١م أن حكومة المملكة العربية السعودية اقترحت تمديد عقد عمل البعثة البريطانية للتدريب على الطيران المدني في المملكة الذي أبرم في عام ١٩٤٥م وينتهي في ١٩٤٩م، مشيراً في هذا الصدد إلى برقية السفارة رقم ٢٧٢ المؤرخة في ٢٢ يناير ١٩٤٩م. وينقل هولمز عن كيبل قوله إن الأمير منصور بن عبدالعزيز آل سعود وزير الدفاع السعودي هو الذي أثار موضوع تمديد العقد في محادثات غير رسمية مع رئيس البعثة لكنه لم يحدد فترة التمديد.

ويردف هولمز أن رئيس البعثة استفسر من الأمير حول مدى استعداد حكومة المملكة لتحمل جزء من التكلفة العالية للبعثة التي تتكبدها الحكومة البريطانية والتي تبلغ حوالي ثلاثة آلاف جنيه استرليني شهرياً. ويوضح هولمز أن الأمير أجاب أن الولايات المتحدة الأمريكية عرضت مؤخراً تدريب عدد من

الطيارين السعوديين في الولايات المتحدة الأمريكية على نفقتها الخاصة، مبيناً أن حكومة المملكة لا تتحمل سوى تكلفة سفر هؤلاء ومعيشتهم هناك.

ويضيف هولمز أن كيبل استفسرعما إذا كان في استطاعة السفارة الأمريكية في لندن تأكيد ما قاله الأمير منصور وتزويد الخارجية البريطانية بالمزيد من التفاصيل بشأن هذا الموضوع. وينقل هولمز عن كيبل قوله إن الحكومة البريطانية لا تعترض على قيام الولايات المتحدة بتدريب طيارين سعوديين، لكن إذا كان هذا التدريب مجانياً، فإنه سيجعل مطالبة الحكومة البريطانية نظيرتها السعودية بتحمل جزء من تكلفة بعثة التدريب البريطانية أمراً بالغ الصعوبة.

R.9

1949/01/27
890 F. 51/1-2749 (2)

رسالة سرية رقم ١٥ من فرانسيس ميلوي Francis E. Meloy نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

تتناول الرسالة الوضع الحالي لبرنامج تثبيت العملة في شرقي المملكة العربية السعودية حيث يشير كاتبها إلى برقية الوزارة رقم ٢٧٠ المؤرخة في ٣١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨م قائلاً إن مكتب وزارة المالية في الدمام أصدر حتى ١٥ يناير من العام نفسه ٤٧ ترخيصاً لشراء دولارات مقابل ريالات، وقد بلغت قيمة هذه التراخيص ٧,٢ مليون ريال سعودي بسعر ٢٥ سنتاً للريال. وينقل مليوي عن هوكي H. S. Hawkey وهو موظف في شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company قوله إن الشركة حصلت على ترخيص يخولها الحصول على ٣,١ مليون ريال مقابل دولارات، أي ما ما يعادل ٤٢ بالمائة من إجمالي الريالات التي رخصت وزارة المالية السعودية ببيعها. ويذكر ميلوي العوامل التي يرى أنها أدت إلى إحجام التجار عن شراء الدولارات مقابل الريال، ومنها عدم امتلاكهم للمبالغ التي يريدون تحويلها، أو انتظار إتمام صفقات مع الخارج، أو تحويلهم المبالغ التي يحتاجون إليها فقط.

ويوضح مليوي أن القوات الجوية الأمريكية هي الهيئة الكبيرة الوحيدة التي واجهت مصاعب بسبب التعليمات الجديدة في تحويل العملات. ويشير في هذا الصدد إلى برقية القنصلية رقم ٣٠ إلى وزارة الخارجية المؤرخة في ٢٢ يناير ١٩٤٩م، موضحاً أن القوات الجوية تحتاج في الوقت الراهن إلى حوالي ٢٤ ألف ريال شهرياً لتغطية نفقاتها. وكانت تحصل في الماضي على حاجتها من الريالات عن طريق المدير العام للجمارك في الخبر مقابل حوالة بالدولار بسعر ٣٠ سنتاً

للريال. وعقب تثبيت السعر الجديد علم المسؤول المالي أن السعر الجديد مازال ٣٠ سنتاً. لكن القنصلية طلبت منه ألا يدفع أكثر من السعر القانوني الذي يعادل أربعة ريالات للدولار الواحد، ورفعت الأمر إلى عبدالله بن عدوان ممثل وزارة المالية (في منطقة الأحساء).

ويتعرض ميلوي إلى عدم رغبة عبدالله بن عدوان في اتخاذ إجراء يخالف عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي في هذا الخصوص. ويقول ميلوي إن سعر الصرف الحر في الخبر أعلى قليلاً من السعر الرسمي، ويعود هذا إلى إقبال التجار على شراء كمية قليلة من الدولارات بسعر أعلى قليلاً من السعر الرسمي بسبب استعمال المبالغ المحولة في البحرين دون أي ترخيص من وزارة المالية. ويوضح أن سعر الصرف بلغ ٤,١ ريالاً للدولار بالنسبة إلى الشيكات و٤,٢ بالنسبة إلى النقد. ثم يفيد ميلوي أنه لم تتح الفرصة لشركة تي دبليو إيه TWA لشراء ريالات مؤخراً، ولهذا فإن تأثير برنامج تثبيت سعر الريال لم يظهر في عمليات هذه الشركة بعد.

R.5

1949/01/27
890 F. 6363/1-2749 (4)

مذكرة محادثات سرية ضمت من شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company كلاً من مانلي هدسون Manley Hudson المستشار القانوني للشركة وريتشارد يونج Richard Young مساعد هدسون وجورج راي .George W Ray المستشار القانوني وفيليب كيد .Philip c Kidd ممثل الشركة في واشنطن، ومن وزارة الخارجية الأمريكية ريموند هير .Raymond a Hare نائب مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا ودن Dunn وكتشن Kitchen وفورمان Furman من القسم القانوني وروبرت إيكنز Robert Eakens رئيس قسم تصدير النفط وجوردون ماتيسون Gordon H. Mattison وريتشارد سانجر Richard H. Sanger وهارلن كلارك Harlan B. Clark من قسم شؤون الشرق الأدنى، مؤرخة في ٢٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

تركزت المحادثات حول رد فعل وزارة الخارجية الأمريكية تجاه عرض أرامكو تقديم المشورة لحكومة المملكة العربية السعودية بشأن النفط في مياه الخليج. وجاء في المذكرة أن هير أشار إلى أن وزارة الخارجية الأمريكية درست بدقة مسودة إجابات الأسئلة التي تقدم بها أحمد توفيق المستشار القانوني لدى حكومة المملكة إلى شركة أرامكو في محادثات جدة في ٦ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٨م، كما تبرز رغبته في مناقشة الملاحق الثلاثة كل على حدة، وأما فيما يتعلق بالملحق الأول المعنون «مسودة بيان حول بعض الجزر في

الخليج» فيوضح هير أن وزارة الخارجية الأمريكية لا تستطيع تقرير ملكية الجزر، كما عبر عن قلق الوزارة من احتمال أن توصي شركة أرامكو حكومة المملكة بإعلان سيادتها على الجزر الواقعة خارج مياهها الإقليمية.

وأردف هير قائلاً إن هناك العديد من مبررات القلق بالنسبة للحكومة الأمريكية منها أن مثل هذا الإعلان سيجعل إيران تطالب بعدد من جزر الخليج. كما عبر عن خشيته من أن تطالب حكومة المملكة بجزر أخرى في الخليج تابعة لسيادة غيرها من الدول. واستطرد قائلاً إن مثل هذه المشكلات التي قد يثيرها البيان المقترح دفعت وزارة الخارجية الأمريكية إلى تسجيل اعتراضها الإيجابي عليه لأسباب سياسية، مع أنها لا تملك أن تطلب من أرامكو الامتناع عن تقديم البيان المقترح لحكومة المملكة.

وتورد المذكرة تعقيب هدسون على ما قاله هير، إذ أوضح أن أرامكو تستثمر أموالاً طائلة في تطوير نفط الخليج، وترغب في أن يكون هناك أساس قانوني واضح تعتمد عليه في عمليات التنقيب. وأردف قائلا إن قائمة الجزر المذكورة في الملحق الأول قائمة تقليدية ولا تشمل أياً من الجزر المتنازع عليها. وذكر راي، حسبما جاء في المذكرة، أن ملكية أي من الجزر الموجودة في الخليج ليست واضحة بشكل قاطع، وأوضح أن حكومة المملكة مصرة على معرفة ما تملكه منها.

وتورد المذكرة ما قاله هدسون تعقيباً على قول دن حول ضرورة قيام أرامكو بتقديم المشورة لحكومة المملكة بشأن هذه الجزر، وإن كل مشكلة تنشأ عن لائحة الجزر هذه سوف تعالج في حينها. وعبر راي عن اعتقاده بعدم وجود أية جزيرة في الخليج لا يمكن أن يدور نزاع حولها. وقال مجيباً عن سؤال طرحه دن إن أرامكو لا تنظر إلى الموضوع من الناحية السياسية، فهذا شأن وزارة الخارجية الأمريكية، بل تعتبر الأمر تقديم مشورة فحسب بناء على طلب من حكومة المملكة.

وذكر يونج أن حكومة المملكة طلبت المشورة في مسألة إثبات ملكيتها للجزر على الرغم من أنها غير مأهولة. وعلق دن قائلاً إن هذا قد يتم من خلال رفع علم أو وضع علامات أو حتى من خلال بدء الحفر بالفعل.

وقال هدسون إنه لا يرى أي أسباب تدعو وزارة الخارجية الأمريكية للاعتراض على تقديم أرامكو البيان الوارد في الملحق رقم ١ إلى حكومة المملكة. وأوضح أن تقديم مسودة بهذا الشكل لا يتعارض مع عمليات وزارة الخارجية الأمريكية وسياسات الحكومة الأمريكية. وقال إن اقتراح تطبيق المملكة لإعلان ترومان المؤرخ في ٢٨ سبتمبر(أيلول) ١٩٤٥م لا يكفي في حد ذاته، بينما يشدد راي على إعطاء حكومة المملكة مبادئ أساسية تتبعها في تطوير استغلال النفط في مياهها،

وأن أسلم الطرق للبدء في تطبيق هذه المبادئ تتمثل في مطالبة حكومة المملكة بما تعتقد أنه مِلك لها.

وفيما يتصل بالملحق الثاني الذي يحمل عنوان «مسودة مرسوم بشأن المياه الإقليمية للمملكة العربية السعودية» قال هير إن هذا الملحق يختلف أساساً عن الملحق رقم ١، ويشير إلى أن المبادئ التي تتبناها أرامكو في الملحق الثاني بشأن المياه الإقليمية لا يتوافق مع المبادئ التي تتبعها الحكومة الأمريكية عامة.

وأعرب هدسون في المذكرة عن اعتقاده أن التقيد بمسافة الأميال الثلاثة يعد خطوة إلى الوراء بالنظر إلى أن هناك العديد من الأحكام التي صدرت في السابق حول هذا الأمر، ووصل بعضها إلى مسافة ٥٠ ميلاً، إلا أن فورمان أكد أن موقف الحكومة الأمريكية قائم على مسافة الأميال الثلاثة التي أقرتها عام ١٩٣٠م. وأما راي فتساءل كيف تقبل أرامكو أن توصي المملكة بالتمسك بثلاثة أميال بينما تطالب إيران بستة أميال في الماضي، دون أن تحتج الحكومة الأمريكية على ذلك.

وقال راي إن الخلاف الأساسي بين وزارة الخارجية الأمريكية وأرامكو يتركز على الجزر المذكورة في الملحق الأول. فبينما تفضل أرامكو إصدار مرسوم في هذا الشأن، ترى وزارة الخارجية أن من الأفضل أن تضمن الشركة توصياتها في مذكرة ترسلها إلى حكومة المملكة، وأن تقترح في الوقت نفسه على حكومة المملكة أن تصدر مرسوماً تحدد فيه مدى مياهها الإقليمية. وقال هير إن وزارة الخارجية الأمريكية لا تعترض على تقديم هذا الملحق إلى حكومة المملكة على أن لا يحول هذا الموقف دون تقديم الوزارة لأي تعليقات تراها حول هذا الموضوع في المستقبل.

وانتقل المجتمعون بعد ذلك إلى الملحق الثالث وهو بعنوان «مسودة بيان حول سياسة حكومة المملكة بخصوص نفط قاع البحر في مناطق الخليج المتاخمة للساحل السعودي» حيث قال هير إن وزارة الخارجية الأمريكية درست هذه الوثيقة بعناية، ولديها تحفظات على عدد من النقاط على الرغم من موافقتها عليها بصفة عامة. واقترح المجتمعون بعض التعديلات التي ناقشها محامو أرامكو. وقال هير إنه يفضل إطلاع المسؤولين البريطانيين على الخطوات التي تنوي وزارة الخارجية اتخاذها في هذا المجال. واتفق المجتمعون في ختام المناقشات على أن يراجع مسؤولو أرامكو هذه الوثائق الثلاث ثم يعودوا إلى طاولة المباحثات لمناقشاتها مجدداً بعد المراجعة والتعديل.

R.8

1949/01/27
890 F. 6363/1-2749 (42)
نسخة من عقد امتياز شركة نفط باسيفيك وسترن Pacific Westren Oil Company

مضمنة طي رسالة تغطية رقم ٩٤ من السفارة الأمريكية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يتضمن العقد غير المؤرخ ٥٤ مادة، بالإضافة إلى المقدمة، وهو بين حكومة المملكة العربية السعودية ويمثلها عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي ومعه أحمد توفيق المستشار القانوني لحكومة المملكة، وبين شركة نفط باسيفيك وسترن ويمثلها بارنباس لادفيلد Barnbas B. Ladfield نائب رئيس الشركة ومعه بول وولتون Paul T. Walton السكرتير المساعد في الشركة. ففي المادة الأولى من العقد تمنح حكومة المملكة حقوق استغلال النفط إلى شركة النفط المذكورة وتوضح شروط ذلك. وأما المادة الثانية فتورد هذه الحقوق بالتفصيل. كما تشير المادة الثالثة إلى حق تعويض مالكي الأراضي التي تدخل في الامتياز. وتبين المادة الرابعة أن الشركة ستدفع لحكومة المملكة ٩,٥ مليون دولار أمريكي عند توقيع العقد تودع لدى شركة جارنتي ترست أف نيويورك Guaranty Trust Company of New York.

وتقول المواد من الخامسة إلى السابعة إن الشركة ستدفع ٥٥ بالمائة من صافي ربحها من هذه المنطقة عائدات لحكومة المملكة، إضافة إلى مدفوعات أخرى منها ١٢,٥ بالمائة من أرباحها التي تحققها من بيع الغاز الطبيعي ومشتقاته، بالإضافة إلى سلفة قدرها مليون دولار على العائدات المستحقة عن السنة التالية، هي الحد الأدنى من العائدات المستحقة للمملكة سنوياً. كما تذكر المادة السادسة أن الشركة أودعت فعلاً في شركة جارنتي ترست مبلغ مليون دولار لكي يصبح من حق المملكة فور توقيع العقد. وتوضح المادة الثامنة كيفية دفع العائدات لحكومة المملكة، بينما تفيد المادة التاسعة أن للحكومة السعودية حق شراء منتجات الشركة داخل المملكة شريطة عدم بيعها ثانية. وتوضح المادة الحادية عشرة بالتفصيل كميات المنتجات النفطية التي يحق للحكومة الحصول عليها من الشركة، وتنص على تعهد الشركة ببناء منشآت نفطية. وتلزم المادة الثانية عشرة الشركة بتقديم بيانات شهرية عن نشاطها للحكومة التي لها الحق بموجب المادة الثالثة عشرة بتعيين ممثلين لها يتفقدون منشآت الشركة، ويقوّمون وسائل قياس الإنتاج، كما تنص على ذلك المادة الرابعة عشرة. وتشرح المادة الخامسة عشرة مسألة دفع العائدات إلى الحكومة.

وتتناول المواد من السادسة عشرة وحتى الثالثة والعشرين حق الشركة في اللجوء إلى طرف ثالث في عملياتها، وتتطرق إلى عمليات التنقيب والاستكشاف التي ستقوم بها، وتضع القواعد اللازمة لتنظيم هذه العمليات مع الجانب السعودي، ومنها إعطاء

الأولوية لتوظيف المواطنين السعوديين في الشركة وتدريبهم في المجالين التجاري والصناعي.

وتبين المادة الرابعة والعشرون أن حكومة المملكة ستوفر الحماية الأمنية للشركة ولمنسوبيها وممتلكاتها طبقاً للقواعد المبينة في تلك المادة. وأما المادة الخامسة والعشرون فتبين طرق التعامل الجمركي للشركة؛ بينما تتحدث المادة السادسة والعشرون عن المنشآت التي ستشيدها الشركة. وتحظر المادة السابعة والعشرون على الشركة استيراد الأسلحة، بينما تنص المادة الثامنة والعشرون على إعطاء الأولوية للزبائن المحليين لشراء منتجاتها. وتحظر المادة التاسعة والعشرون بيع المنتجات النفطية لدول معادية للمملكة، بينما تسمح المادة الثلاثون باستخدام الحكومة لتسهيلات الشركة، كما تعطي المادة الحادية والثلاثون حكومة المملكة حق الحصول على احتياجاتها من منتجات الشركة في حالة الطوارئ.

وتحدد المادة الثانية والثلاثون وجوب عدم تناقض الاتفاق مع التزامات الحكومة الدولية. أما المادة الثالثة والثلاثون فتوضح خضوع الشركة لأنظمة المملكة. وتحتفظ الحكومة طبقاً للمادة السادسة والثلاثين بحق منح أي امتياز في المنطقة المحايدة لطرف آخر شريطة ألا يشمل النفط ومنتجاته. وتوجب المادة السابعة والثلاثون على الشركة رفع علم المملكة في المنطقة المحايدة، ويمكن للشركة استعمال موانئ المملكة حسب المادة الثامنة والثلاثين. وتسمح المادة التاسعة والثلاثون لموظفي الشركة ومركباتها بالدخول إلى المنطقة السعودية-الكويتية المحايدة بحرية حسب مقتضى الأنظمة. وأما المواد الباقية فتعالج النواحي التنظيمية للشركة بما في ذلك العمالة المستخدمة ونوعيتها وطرق الحصول على الاستشارات التقنية وفض نزاعات العمال والتعويضات والنظم الإدارية للشركة.

R.8

1949/01/27
890 F. 7961/1-2549 (1)

برقية سرية رقم ٢٧ موقعة من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يقول آتشيسون مشيراً إلى برقية القنصلية الأمريكية في الظهران رقم ٣٢ المؤرخة في ٢٥ يناير ١٩٤٩م إنه في ضوء الرغبة الواضحة للويد ماكليلن Lloyd C. McClellan في تقديم ضمانات لحكومة المملكة العربية السعودية بأن طائرته لن تنتهي إلى أيد يهودية، وإنه على استعداد لإيداع سند كفالة، فإن وزارة الخارجية الأمريكية لا تفهم سبب إبقائه وزوجه والطائرة المذكورة رهن الحجز في الظهران (وكان

ماكليلن وزوجته قد هبطا بطائرتهما في مطار الظهران بدون إذن مسبق من السلطات السعودية مما أدى إلى احتجازهما والطائرة في المطار). ويشير آتشيسون إلى برقية القنصلية الأمريكية في الظهران رقم ٢٤٣، موضحاً أن الشائعات التي أطلقت حول السيدة ماكليلن لا أساس لها من الصحة ولا علاقة لها في أي حال من الحالات بقضية إطلاق سراحهما.

ويضيف آتشيسون أن ريز Reese عضو مجلس النواب الأمريكي عن ولاية تكساس، ومحامي ماكليلن مهتمان بالقضية التي قد تحظى باهتمام وسائل الإعلام في أي وقت. ويطلب آتشيسون من المفوضية الاتصال بحكومة المملكة لتوضيح ما قد تثيره هذه القضية من ضجة إعلامية، كما يوجه المفوضية بأن تطلب من السعوديين إما تقديم الأدلة التي تبرر مواصلة احتجاز ماكليلن وزوجته أو إطلاق سراحهما، مع إبلاغ وزارة الخارجية الأمريكية بكل تطورات القضية.

R.10

1949/01/28
890 F. 5151/1-2249 (1)

برقية سرية رقم ٢٧ موقعة من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى القنصل الأمريكي في الظهران، مؤرخة في ٢٨ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

ينقل آتشيسون برقية من وزارتي الخارجية والمالية الأمريكيتين تشير إلى برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٦٦ المؤرخة في ٢٢ يناير، وتقول إنه تمت الموافقة على استخدام المملكة العربية السعودية للعملة الأمريكية، وإن جورج إدي George A. Eddy من وزارة المالية الأمريكية وريموند مايكسيل Raymond Mikesell الخبير المالي في وزارة الخارجية الأمريكية يعدان في الوقت الراهن تقريراً مفصلاً يتضمن تحفظاتهما على استعمال عامة الناس للنقود المعدنية الأمريكية.

وتورد البرقية أن وزارتي الخارجية والمالية الأمريكيتين توافقان أيضاً على أن تدفع القوات الجوية الرواتب بالدولارات أو بالشيكات بالإضافة إلى الريالات من عائدات مطعم الوجبات الخفيفة بمطار الظهران ومن شركة تي دبليو إيه TWA شريطة أن يحسب العاملون الدولار بأربعة ريالات. وتضيف البرقية أن (وزارة) القوات الجوية الأمريكية في واشنطن تدرس الأمر، وتطلب موافاة وزارة الخارجية الأمريكية برأي القنصلية في المعلومات المطلوبة في برقية وزارة الخارجية رقم ٢٧٠.

R.6

1949/01/28
890 F. 6363/1-2549 (1)

برقية سرية رقم ١١٠ من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير الخارجية الأمريكي إلى السفارة الأمريكية في القاهرة، مؤرخة في ٢٨ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يـقول آتـشيـسون إن وزارة الخـارجيـة الأمريكية ترى أن من غير المناسب أن ينص عقد امـتياز نفطي (الـذي تقترحه الحكـومة السعودية على شركة نـفط باسيفيك وسترن Pacific Western Oil Company) على التكفل بإنشاء تحـصينات لمنشآت الـنفط من جانب الشركة، ويـضيف قائلاً إن وزارة الخارجيـة الأمريكية لم تسمع بمثـل هذه التعهدات في أي عقد امتياز آخر. ويشير آتشيسون إلى أنه في بـعض الحالات الـطارئة تـتخذ بـعض إجراءات الحماية مثل بناء الجدران الخرسانية الواقـية من النـيران وملاجـئ من الغـارات الجوية، لكن وزارة الخارجية الأمريكية ترى أن مسألة التكـاليف والأمور الأخرى يجب أن تبحث في مفاوضات بين الشركة والحكومة السعودية عندما تسنح الفرصة دون أن تكون جزءاً من عقد الامتياز.

R.8

1949/01/28
890 F. 6363/1-2849 (3)

مذكرة محادثات سرية ضمت من شركة النفط المستقلة الأمريكية (أمينويل) American Independent Oil Company كلاً من تشارلز راينر Charles B. Rayner نائب رئيس الشركة وهربرت ليبسني Herbert J. Liebesny ومن وزارة الخارجية الأمريـكية وكلاً من روبرت إيكنـز Robert Eakens رئيس قسم تـصدير النفط وجون فورمان John Furman من القسم القانوني وريتشارد سانجر Richard H. Sanger وهارلن كلارك Harlan Clark من قسم شؤون الشرق الأدنى، مؤرخة في ٢٨ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

تفيد المذكـرة أن راينر قدم العديد من الوثائق التي تـتضمن معلومات عن الجزر المقابلة لـلمنطقة المحايدة وهي قـروة وكبَّر وأم المرادم، مؤكداً أن الحكـومة البريطانية تورد حججاً كاذبة لتبرير التدخل السياسي في تفسير اتفاقيات امتياز النفط التي منحها شيخ الكويت لشركة أمينويل. ويذكر كلارك في المذكرة أنه تلقى معلومات في لندن من هارلي ستيفنـز Harley Stevens من شركة النفط المستقلة الأمريكية تفيد أنه لا يحظى بدعم قوي من الـسفارة الأمريكية هنـاك، حتى إن لويس جونز Lewis Jones السكرتير الأول في السفارة الأمريكية في لندن رفض مرافقته للتشاور مع مايكل رايت Michael Wright من وزارة الخارجية البريطانية على أساس أن شـركة نـفط الخلـيج Gulf Oil Corporation قدمت احتجاجاً إلى السفارة الأمريكية.

ويبين كلارك أن وزارة الخارجية الأمريكية تتخذ جانب الحـياد التام على أن يتاح لكل من الشركتـين الأمريكيتين المتنافسـتين حرية الاتصال بشيخ الكويت والمسؤولين البريطانيين المعنيين بالأمر. وتقول المذكرة إن الوزارة ترى أن يقتصر دور المستشارين على مجرد تقديم

المشورة دون التأثير على شيخ الكويت في اتخاذ قراره.

وتضيف المذكرة نقلاً عن كلارك أن وزارة الخارجية طلبت من لويس جونز .Lewis G Jones السكرتير الأول في السفارة الأمريكية في لندن تقديم المساعدة إلى ستيفنز، لكنها لم تطلب منه مصاحبته إلى وزارة الخارجية البريطانية. وتورد المذكرة ما قاله متحدث باسم الحكومة البريطانية من أن بريطانيا تهدف إلى خدمة مصالح شيخ الكويت وإن لنصائحها أثراً كبيراً على علاقاته الخارجية. فإذا ما أصر شيخ الكويت على اعتبار الجزر المذكورة جزءاً من المنطقة المحايدة، برز احتمال أن يطالب الملك عبدالعزيز آل سعود أو أحد القائمين على الامتياز الذي منحه إياهم الملك بنصف النفط المكتشف في هذه الجزر.

وتفيد المذكرة أن ليبنسي اتهم البريطانيين بالمناورة لمنع أمينويل من الاتصال بشيخ الكويت، وقال لو سحبت بريطانيا يدها من الموضوع لسارع شيخ الكويت إلى حل المشكلة لمصلحة أمينويل. وتورد المذكرة قول إيكنز إن البريطانيين ادّعوا أن شيخ الكويت أكد لهم أن الجزر المشار إليها تدخل في نطاق عقد شركة نفط الكويت Kuwait Oil Company. ثم تورد المذكرة ما دار من نقاش بشأن إرسال ريتشارد فنكهاوزر Richard Funkhouser من مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا إلى الكويت لحل المشكلة، وأما عن إمكانية عقد اتفاقية منفصلة مع شيخ الكويت فتورد المذكرة نقلاً عن راينر أن هذا سيستغرق وقتاً طويلاً، وهو ما تريده بريطانيا، ولا يستبعد أن تطلب السماح لشركة النفط الإنجليزية الإيرانية Anglo-Iranian Company وغيرها بالتقدم إلى شيخ الكويت بطلب الحصول على الامتياز. وتقول المذكرة إن كلارك طرح إمكانية أن تطلب شركة أمينويل من الملك عبدالعزيز الإقرار بأن لا مصالح له في الجزر، أو أن يسمح للشركة بالبدء في التنقيب على اليابسة.

ويرى راينر أن الحل الأفضل للموقف الراهن هو أن تمنح حكومة المملكة امتيازاً لشركة أمينويل في المستقبل القريب يشمل النصف التابع لها من المنطقة المحايدة مما يمكن خبراء شركة أمينويل الموجودين في الكويت من القيام بأعمال التنقيب في اليابسة بشكل فوري. وتبرز المذكرة موقف شركة أمينويل بعد أن تكبدت ٣٠٠ ألف دولار ثمناً لسفينة مسح دون فائدة حتى الآن، بالإضافة إلى تكاليف طاقمها البالغة ٥ آلاف دولار يومياً، كما تتحدث عن رغبة الشركة في وضع حد لهذا النزاع وعدم الرضوخ إلى الضغوط البريطانية.

R.8

1949/01/28
890 F. 7962/1-2449 (2)

برقية سرية للغاية رقم ٣١ موقعة من دين آتشيسون Dean G. Acheson وزير

الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢٨ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يشير آتشيسون إلى برقيات المفوضية الأمريكية في جدة ذوات الأرقام ٥٤ و٥٥ و٥٦ المؤرخة جميعاً في ٢٤ يناير، ويقول إنه لا يرى أي اعتراض لدى وزارة الخارجية الأمريكية على قبول الاقتراح السعودي المتعلق بعقد اتفاقية جديدة لتأجير مطار الظهران عن طريق تبادل المذكرات. ويضيف أن وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع تقترحان أن تعد المفوضية بالتعاون مع ريتشارد أوكيف Colonel Ricahrd J. O'Keefe آمر مطار الظهران، مسودة الاتفاقية الجديدة المقترحة حسب الخطوط العريضة لاتفاقية الظهران التي أعدها بيرد Colonel Bird نائب رئيس أركان القوات الجوية والمؤرخة في ١١ يناير.

ويطلب آتشيسون أن ترسل المفوضية المسودة الأخيرة إلى الخارجية الأمريكية للموافقة عليها، ويقول إن التعليمات الخاصة بالطيران المدني ستتبع لاحقاً. أما فيما يتعلق بالموقف السعودي، فيقول آتشيسون إن وزارتي الخارجية والدفاع توافقان مؤقتاً على استئجار مطار الظهران لمدة عام بشرط السماح بوقت كاف للانسحاب من المطار في حال عدم التوصل إلى اتفاقية طويلة الأجل في تلك الأثناء. ويوضح آتشيسون أن شروط الاتفاقية تنص على الحفاظ على المطار في حالة جيدة، ويعبر عن ثقته في أن تتمكن وزارة القوات الجوية الأمريكية من توفير المخصصات المالية الكافية للحفاظ عليه في تلك الحال، مشيراً إلى صعوبة تطوير المطار دون موافقة الكونجرس. ويضيف آتشيسون أن التكلفة السنوية لتشغيل المطار تبلغ حوالي خمسة ملايين دولار أمريكي، كما يبين أن وزارة الخارجية الأمريكية تدرس في الوقت الراهن اقتراح حكومة المملكة بأن تسدد الحكومة الأمريكية جزءاً من مستحقات إيجار المطار في شكل محركات طائرات مع زيادة تكلفة برنامج التدريب في مطار الظهران وفي الولايات المتحدة الأمريكية. وينقل آتشيسون عن وزارة القوات الجوية الأمريكية قولها إنه لا توجد في الوقت الراهن مخصصات مالية تغطي تكاليف المتدربين السعوديين.

R.10

1949/01/29
890 F. 796/2-1449 (1)

رسالة من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى إيرل كونستابل Earl Constable مساعد مدير الشؤون المالية في شركة تي دبليو إيه TWA، مؤرخة في ٢٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م ومضمنة طي رسالة رقم ٣٨ من تشايلدز إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٤ فبراير (شباط) ١٩٤٩م.

يفيد تشايلدز أنه قابل يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي، وشرح له الصعوبة التي واجهها كونستابل في مقابلة أي مسؤول سعودي له الصلاحية الكافية للتوصل إلى اتفاقية بشأن الأمور المالية بين حكومة المملكة العربية السعودية وشركة تي دبليو إيه. ويقول تشايلدز إنه أبلغ ياسين أن الأمير منصور بن عبدالعزيز وزير الدفاع السعودي أحال كونستابل إلى إبراهيم الطاسان مدير (مصلحة) الطيران المدني في المملكة الذي أخبره بأنه لا يستطيع التصرف في غياب شحاتة قنديل مدير الخطوط الجوية العربية السعودية بالنيابة. ويضيف تشايلدز أنه ذكر لياسين أن كونستابل قدم إلى المملكة بناء على اقتراحها، ولذلك يجب أن يتمكن على الأقل من الاجتماع بأحد المسؤولين الذين يمكنهم مناقشة الأمور المالية العالقة بين شركة تي دبليو إيه وحكومة المملكة، فقال له ياسين إنه كان يعتقد أن هذه المشكلة سبق أن نُوقشت مع الأمير منصور بن عبدالعزيز وزير الدفاع السعودي وكونستابل. وأكد ياسين لتشايلدز أنه سيقابل الأمير منصور ويناقش معه الموضوع. وقال ياسين إن إدارة شركة تي دبليو إيه لم تعد كما كانت أيام ولسون Gen. T. B. Wilson رئيس مجلس إدارة الشركة سابقاً وبنجامين جايلز Gen. Benjamin Giles المدير السابق للشركة، فأجابه تشايلدز أن قدوم كونستابل من ولاية كنساس لدليل على حرص الشركة على استمرار حسن علاقاتها بالحكومة السعودية، وأنه إذا كانت لدى الحكومة السعودية أية شكوى فإن كونستابل سيبذل قصارى جهده لإزالة أسبابها.

R.9

1949/01/29
711.90 F. 27/1-2949 (1)

برقية سرية رقم ١١٨ من جفرسون باترسون Jefferson Patteron المستشار القانوني في السفارة الأمريكية في القاهرة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يقول باترسون إن رالف كارن Ralph B. Curren ملحق شؤون الطيران المدني في السفارة الأمريكية في القاهرة سيصل إلى جدة يوم ٣٠ يناير ١٩٤٩م ثم يتوجه إلى الظهران يوم ٦ فبراير (شباط)، ويطلب باترسون إرسال التعليمات الخاصة بالمحادثات المتعلقة بالطيران إلى جدة ما لم تكن قد أرسلت إلى هناك بالفعل.

R.12

1949/01/29
890 F. 00/1-2949 (2)

برقية رقم ٣١ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يقول تشايلدز إن مقالاً عن التعاون بين القوات المسلحة السعودية والمصرية في الصراع الدائر في فلسطين ظهر في صحيفة «البلاد السعودية» في عددها رقم ٧٨٧ الصادر في مكة المكرمة في ١٩ يناير، وفي صحيفة «أم القرى» في عددها رقم ١٢٤٥ الصادر في مكة المكرمة في ٢١ يناير. وينسب تشايلدز المقال إلى شكيب الأموي المساعد السابق للأمير منصور بن عبدالعزيز آل سعود وزير الدفاع السعودي والمراسل الميداني مع القوات المسلحة السعودية. ويورد شكيب الأموي أمثلة للنجاحات التي أسفر عنها التعاون الوثيق القائم بين القوات المسلحة للبلدين في منطقة النقب حين هاجمت القوات الإسرائيلية القوات المصرية-السعودية يوم ٢٢ ذو الحجة ١٣٦٧هـ الموافق ٢٥ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٨م في دير البلح وخان يونس بهدف قطع خط الاتصال مع غزة فردت القوات المصرية-السعودية المشتركة القوات الإسرائيلية على أعقابها بعد أن كبدتها ما لا يقل عن ٤٠٠ قتيل.

ويضيف الأموي أنه عندما حاولت القوات الإسرائيلية في اليوم التالي الثأر لهزيمتها دحرتها القوات المصرية-السعودية المشتركة مرة أخرى وأوقعت في صفوفها ١٠٠ قتيل آخر. ويورد الأموي أنه في يوم ٢٥ ذو الحجة ١٣٦٧هـ الموافق ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨م تقدمت القوات الإسرائيلية تدعمها مدافع الهاون والأسلحة الأتوماتيكية من مستعمرة بيرون إسحاق بهدف إجبار المدافعين المصريين والسعوديين على ترك مواقعهم غير أن هذه الخطة فشلت فشلاً ذريعاً وتمسك المدافعون العرب بمواقعهم وأجبروا المهاجمين على الانسحاب مخلفين وراءهم العديد من الأسلحة والمعدات. ويعتبر الأموي أن هذه النتائج أمثلة توضح ما يمكن أن يحققه التعاون بين الدول العربية مثلما تحقق تحت قيادة صلاح الدين الأيوبي. (الوثيقة غير واضحة حتى في الأصل).

R.1

1949/01/29
890 F. 6363/1-2949 (1)

رسالة سرية رقم ١٠٠ من الموظف المسؤول في السفارة الأمريكية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م ومرفق بها نسخة من خطاب الاتفاقية المبرمة بين حكومة المملكة العربية السعودية وشركة نفط باسيفيك وسترن Pacific Western Oil Company موجه من بارنباس هادفيلد Barnabas B. Hadfield نائب رئيس الشركة إلى عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي، والخطاب مصدق من بول وولتون Paul T. Walton ممثل الشركة.

يقول كاتب الرسالة إن الاتفاقية المبرمة بخطاب بين حكومة المملكة وشركة نفط

باسيفيك وسترن تشكل ملحقاً لعقد الامتياز النفطي الذي يغطي الحقوق النفطية في النصف التابع للمملكة من المنطقة السعودية-الكويتية المحايدة. ويضيف كاتب الرسالة أن هذه الاتفاقية تتناول العلاقة الحساسة التي ستقوم بين الشركات والحكومة السعودية المهتمة بتطوير نفط المنطقة المحايدة، وتتعهد فيها حكومة المملكة بعدم السماح لأي قوى أخرى بالتدخل في شؤون الشركة المذكورة في تلك المنطقة بما في ذلك شيخ الكويت والمقيم السياسي البريطاني.

وتضيف الرسالة أن الاتفاقية تنص على السماح للشركة ببدء عملها فور التوقيع على عقد الامتياز، وعلى السماح لها بشراء عملات سعودية من السوق الحرة، كما تنص على إبقاء عقد الامتياز والاتفاقية سريين. ويقول ممثل شركة نفط باسيفيك وسترن إنه لم يكن لدى شركة النفط المستقلة الأمريكية (أمينويل) American Independent Oil Company أية ضمانات تقدمها إلى شيخ الكويت بعدم تدخل حكومة المملكة في عملياتها، وإن الشركة تأخرت أعمالها كثيراً لهذا السبب.

R.8

1949/01/29
890 F. 6363/1-2949 (2)

خطاب اتفاقية سري يحمل اسم بارنباس هادفيلد Barnabas B. Hadfield نائب رئيس شركة نفط باسيفيك وسترن Pacific Western Oil Company وبول وولتون Paul T. Walton السكرتير المساعد في الشركة ومصدق من وولتون، غير مؤرخ، وموجه إلى عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي بشأن الامتياز الذي منحته حكومة المملكة العربية السعودية إلى شركة باسيفيك وسترن، مضمن طي رسالة سرية رقم ١٠٠ من السفارة الأمريكية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٩ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يقول هادفيلد إن خطاب الاتفاقية هذا يتناول عدداً من النقاط التي اتفق على استبعادها من الاتفاقية الأصلية الموقعة بين المملكة وشركة نفط باسيفيك وسترن المتعلقة بالنفط والغاز المستخرج من الجزء التابع للمملكة من المنطقة المحايدة.

ويشير الخطاب إلى علم الشركة بالامتياز الذي منحه شيخ الكويت إلى شركة النفط المستقلة الأمريكية (أمينويل) American Independent Oil Company، وإلى وجوب التعاون مع الشركة المذكورة أو من ينوب عنها، كما يشير إلى إدراك الشركة أن المملكة لا تتحمل مسؤولية أي خلاف ينشب بين هاتين الشركتين.

ويوضح الخطاب أن الشركة وافقت على الدخول في هذه الاتفاقية بناء على تعهد حكومة المملكة بألا تتدخل أية جهة أخرى

تدعي مشاطرتها السيادة على المنطقة المحايدة في أعمال الشركة، أو تفرض أية ضرائب أو رسوم على الشركة أو موظفيها أو ممتلكاتها، باستثناء مسؤولية الشركة تجاه حق تلك الجهة أو من ينوب عنها في نصف النفط المستخرج عند البئر ضمن حدود المنطقة ذات السيادة المشتركة وبعد طرح نصف تكاليف الإنتاج. ويبين الخطاب أن كل تدخل في أعمال الشركة سيندرج تحت بند الظروف القاهرة التي حددتها الاتفاقية، وما يترتب عليها. ويشير خطاب الاتفاقية أيضاً إلى سماح حكومة المملكة للشركة ببدء العمل فوراً وبشراء الريالات من السوق الحرة، كما ينص على سرية بنود الاتفاقية الأصلية والنقاط الواردة فيها. ويؤكد الخطاب أن كل خلاف قد ينشأ بين الطرفين يحل وفق ما نصت عليه المادة ٤٥ من الاتفاقية الأساسية.

R.8

1949/01/31
890 F. 00/1-3149 (4)

رسالة سرية رقم ٢٤ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣١ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يطلع تشايلدز وزارة الخارجية الأمريكية على التطورات الأخيرة التي شهدتها البلديات السعودية في المناطق النائية، ويقول إنه استقى معلوماته من مصادر مختلفة، كما يذكر نبذة مختصرة حول كل من بلديات جيزان وشقراء وتبوك وأملج والوجه وينبع مع ذكر عدد السكان في كل منها بشكل تقريبي.

ويقول تشايلدز إن أمراً ملكياً صدر بمنح أراض مجانية لفقراء بيشة التي تضم حوالي ٢٥٠٠ نسمة وبالسماح لهم ببناء منازل خاصة. أما عن جيزان التي يسكنها حوالي ٦ آلاف نسمة فيشير تشايلدز إلى مشروع المياه فيها، الذي كان قد بدأ منذ فترة طويلة ثم توقف ريثما تبت وزارة المالية في قبول عرض شركة برش Brush البريطانية لبناء محطة توليد للكهرباء وتقديم المضخات والأنابيب، وتقدر تكاليف المشروع بمبلغ مليون ريال سعودي. ويقول إن شقراء التي يصل عدد سكانها إلى ١٠ آلاف نسمة تتميز بعادة تجارية فريدة من نوعها في المملكة تتمثل في الإصرار على استعمال قطعة نقدية تركية قديمة تسمى بياز (لعل مفردها بيزا) بدلاً من ربع القرش يعود تاريخها إلى أيام الأتراك قبل عام ١٩١٨م. ويذكر تشايلدز طلب السكان من السلطات بناء مستشفى في المدينة.

ويتحدث تشايلدز عن التقدم الذي شهدته تبوك التي يسكنها قرابة ألفي نسمة، مبيناً مطالبتهم في ضوء التطور الكبير في

مجال المواصلات بربط البلدة بالمدن القريبة منها لا سيما المدينة المنورة وتزويدها بوسائل النقل المناسبة. ثم ينتقل تشايلدز إلى أملج وتضم حوالي ألفي نسمة قائلاً إن الأمير سعود بن عبدالعزيز ولي العهد حذا حذو والده الملك عبدالعزيز فأصدر أمراً بتخصيص أراض مجانية لمن يستطيعون بناء منازل عليها خلال فترة ٦ شهور من منحهم إياها.

ويشير تشايلدز إلى معاناة سكان الوجه، وعددهم ألفان، من نقص مياه الشرب بسبب تعطل محطة تحلية المياه، وإلى جهود أميرها ناصر بن عبدالله السديري في جلب مياه الشرب بالسيارات من آبار بعيدة. ويعلق تشايلدز مطولاً على ينبع، فيقول إن عدد سكانها ٣ آلاف نسمة، وإن مدير البريد والبرق أعلن عن إنشاء مركز للهاتف في المستقبل القريب. كما يشير تشايلدز إلى مطالبة أهالي ينبع بأنظمة مياه شرب حسبما ورد في برقية المفوضية رقم ٢٢٦ المؤرخة في ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨م، وبتأمين طبيب وطبيبة، بالإضافة إلى السماح للحجاج القادمين إلى المملكة بالنزول في ينبع إن رغبوا في ذلك. وكانت الحكومة قد منعت نزول الحجاج في ينبع بسبب شح مياه الشرب بالرغم من قرب القرية من المدينة المنورة.

R.1

1949/01/31
890 F. 6363/1-3149 (1)

مذكرة سرية رقم ١٠٦ من السفارة الأمريكية في القاهرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٣١ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يشير كاتب المذكرة إلى التقرير رقم ٤٢٩٥ تحت عنوان «الحدود الإقليمية في شبه الجزيرة العربية والسيادة البحرية فيما يتعلق بامتيازات النفط»، ويطلب نص المادة الخامسة من الاتفاقية الإنجليزية-التركية المؤرخة في ٢٩ يوليو (تموز) ١٩١٣م التي ورد مقتطف منها في التقرير المذكور. ويقول إن الصفحة رقم ٧٦ من التقرير المذكور تناقش ترسيم حدود المنطقة السعودية-الكويتية المحايدة، وتوضح بالتفصيل حدود هذه المنطقة، وقد ورد فيها أن الحدود بين نجد والكويت تبدأ من نقطة التقاء وادي العوجا مع حفر الباطن غرباً وتمتد من الرقعي حتى نجد، ومنها تستمر في خط مستقيم حتى تلتقي مع خط العرض ٢٩° الخط نصف الدائري الأحمر المذكور في المادة الخامسة من الاتفاقية الإنجليزية-التركية الآنفة الذكر. وتقول المذكرة إن من المفيد جداً للسفارة الاطلاع على تفاصيل رسم الخط نصف الدائري الأحمر بالنسبة إلى امتيازات النفط في المنطقة المحايدة.

R.8

1949/01/31
890 F. 6363/1-3149 (2)

مذكرة محادثات سرية ضمت من شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company جورج راي George Ray مساعد المستشار القانوني للشركة وريتشارد يونج Richard Young المستشار القانوني للشركة وفيليب كيد Philip C. Kidd ممثلها في واشنطن، واشترك فيها من وزارة الخارجية الأمريكية ريموند هير .Raymond A Hare نائب مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا وروبرت إيكنز Robert Eakens رئيس قسم تصدير النفط وجيمس دن James Dunn وفورمان Furman من القسم القانوني كما اشترك في المحادثات من قسم شؤون الشرق الأدنى جوردون ماتيسون .Gordon P Mattison وريتشارد سانجر .Richard H Sanger وهارلن كلارك Harlan B. Clark، والمذكرة مؤرخة في ٣١ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

تقول المذكرة نقلاً عن راي إن رد فعل وزارة الخارجية الأمريكية على المشورة التي تقترح أرامكو تقديمها لحكومة المملكة العربية السعودية بخصوص النفط في مياه الخليج قد أخذ بعين الاعتبار، وتنقل عن راي قوله إن أرامكو وضعت في اعتبارها موقف وزارة الخارجية الأمريكية حسبما تبين في اجتماع يوم ٢٧ يناير، وإن الشركة شعرت أن من واجبها أن توصي حكومة المملكة بإعلان ملكيتها للجزر التي لا يتوقع أن ينازعها فيها أحد.

ويفيد راي أن الملحق الثاني من مسودة المرسوم المتعلق بالمياه الإقليمية السعودية لم يتغير في المسودة الجديدة، ويقول إن الشركة تدرك أن الموقف الذي يعبر عنه الملحق المذكور ليس موقف الحكومة الأمريكية، لكن الشركة لم تستطع أن تقصر مقترحاتها على مبادئ الأميال الثلاثة. وتورد المذكرة ما قاله يونج عن ضرورة تسوية كل المشكلات المتعلقة بالإنارة ومداخل الموانئ عن طريق المفاوضات. وجاء في المذكرة أن هيئة إنارة الخليج Persian Gulf Lighting Service ستتولى إنارة الطرق الرئيسية في الخليج بصرف النظر عن مسألة السيادة الإقليمية للدول المطلة عليه.

كما تورد المذكرة ما قاله دن من أن عدداً من التعديلات قد طرأت على بنود الملحق الثالث، وتبين أن المجتمعين ناقشوا هذه التعديلات ووافقوا على استعمال مصطلح «حقوق صيد الأسماك» في الملحق. وتشير المذكرة إلى اعتقاد أرامكو ومحاميها يونج بأن لديهم في الوقت الراهن مسودة إعلان سيادة يمكن أن تتبناها المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى دون أي تضارب في مصالحها. كما تم الاتفاق حسبما جاء في المذكرة على ألا تبلغ حكومة الولايات المتحدة الحكومة البريطانية بفحوى مشورة أرامكو

المقترحة لحكومة المملكة، لكي لا تسوء العلاقات بين الملك عبدالعزيز آل سعود وأرامكو إن هو علم بأن الشركة أخبرت بريطانيا بذلك.

وفيما يتعلق بخطة العمل الأمريكية تقول المذكرة إن على ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي تسليم حكومة المملكة نسخاً من إعلان ترومان Truman Proclamation (بشأن نفط المناطق البحرية)، بالإضافة إلى ملخص للمبادئ التي تنطبق على المشكلات القائمة في الخليج، وإلى قيام الحكومة الأمريكية بإبلاغ حكومة المملكة أن أرامكو تشاورت مع وزارة الخارجية الأمريكية بشأن مسودة الإعلان، وأن المبادئ التي تتضمنتها المسودة تتفق مع مبادئ ترومان. وتورد المذكرة تساؤل راي عن موقف أرامكو فيما إذا سألت حكومة المملكة الحكومة الأمريكية عن موقفها من الملحقين الأول والثاني، فأجابه هير أن من الممكن إبلاغ حكومة المملكة أن وزارة الخارجية الأمريكية لا تتحمل مسؤولية ما جاء فيهما، وأن الملحقين ليسا سوى اقتراحات تقدمت بها أرامكو. وتنقل المذكرة عن راي أن ممثل أرامكو في المملكة سيناقش المسألة مع ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة، وأن وودسون سبيرلك Woodson Spurlock محامي الشركة سيتوجه إلى المملكة عما قريب مصطحباً نص الإجابات عن الأسئلة المطروحة والملحقات الثلاثة.

R.8

1949/01/31
890 F. 7962/1-3149 (1)

برقية سرية للغاية رقم ٧٧ من ريفز تشايلدز J. Rives Childs الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣١ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م.

يشير تشايلدز إلى برقية وزارة الخارجية رقم ٣١ المؤرخة في ٢٥ يناير، ويقول إنه وريتشارد أوكيف Richard J. O'Keefe آمر مطار الظهران تحدثا إلى يوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي الذي قال إنه كان يبحث في إدخال مواد في اتفاقية مطار الظهران تتيح فرصة لتمديدها لأكثر من عام واحد، وذلك في ضوء الرغبة القوية لتحقيق هذا الهدف، وبناء على الصلاحية التي منحها له الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير الخارجية السعودي. ويقول تشايلدز إن ياسين تحدث عن إمكانية فتح باب المفاوضات قبل نهاية المدة المقررة بثلاثة أشهر، مبيناً أن ياسين عبر عن اعتقاده بأنه لن تكون هناك ضرورة لأي انسحاب، مضيفاً أن البنود التي اقترحت وزارة الخارجية الأمريكية إدخالها تحمل معاني الشك في النوايا، وهذا يتعارض والروابط الوثيقة بين الحكومتين من وجهة نظر حكومة المملكة.

R.10